محمد بهضوض

الرأي العربي

صورة العالم العربي
من خلال استطلاعات الرأي



محمد بهضوض

الرأي العربي

صورة العالم العربي
من خلال استطلاعات الرأي



الرأي العربي
صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي
(المغرب أنموذجا)
2018
محمد بهضوض


دار إي-كتب

(Arab Opinion : The image of the Arab world through opinion polls (Morocco model
By: **Mohamed Bahdod**

Published by E-Kutub Ltd
Distribution : Amazon, Kindle, Google Books, Play Store & e-kutub.com
ISBN: 978-1-78058-379-2
First Edition
London, Jun. 2018
** * **
الطبعة الأولى،
لندن، حزيران – يونيو 2018
الرأي العربي: صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي (المغرب أنموذجا)
المؤلف: **محمد بهضوض**
الناشر: e-Kutub Ltd ، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
mbahdod@gmail.com

الفهرس

رسومات

مقدمة

في سياق متابعته للشأن العربي في كل مجالاته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات تقريره الدوري "المؤشر العربي 2016". [1]

وهو التقرير الخامس الذي تم إصداره منذ سنة 2011، والذي يدخل في إطار "برنامج قياس الرأي العام العربي"، الذي هو عبارة عن "استطلاع سنوي للرأي ينفذه المركز العربي في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات العامة لمجتمعاتها".

والهدف من ذلك، حسب المركز، هو "الوقوف عند اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك قضايا الرأي العام نحو الديموقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم للمؤسسات الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة في هذه المؤسسات، واتجاهات الرأي العام تجاه القطاع الخاص، ونحو المحيط العربي، والصراع العربي الإسرائيلي". [2]

بدأ هذا الاستطلاع باختيار عينة من المواطنين العرب، بلغت 16192 فردا في الاستطلاع الذي أجري سنة 2011 في 12 بلدا عربيا. أما الاستطلاع الثاني الذي أجري 2012-2013 في 14 بلدا فقد شمل عينة بلغت 20372 فردا، لترتفع هذه العينة في الاستطلاع الثالث الذي أجري سنة 2014 في 14 بلدا كذلك إلى 26.618 فردا، ثم لتنخفض في الاستطلاع الرابع الذي أجري في 12 بلدا سنة 2015 إلى 18.310 فردا. وهذا كي تستقر في الاستطلاع الخامس، الذي نظم سنة 2016 في 12 بلدا أيضا في 18.310 فردا، منهم 1489 فردا في المغرب.

هذا وحسب عدد سكان المنطقة العربية، فإن الدول العربية التي همها الاستطلاع الأخير (2016) شكلت نحو 90% من عدد السكان الإجمالي للعالم العربي. وتضم الدول التالية: موريطانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والسعودية والكويت. وهي التي تمثل عموما مجموع الأقاليم العربية، أي: المغرب العربي، والجزيرة العربية، والشرق العربي، ووادي النيل.

تم تنفيذ الاستطلاع الأخير ميدانيا من خلال مقابلات مباشرة مع المستجوبين المعنيين (18.310 فردا)، باختيار عينة منها في كل بلد، من شتنبر إلى دجنبر 2016. وهو عمل قامت به عدد من المؤسسات المختصة، تحت إشراف المركز العربي المذكور، وهي: "مركز الدراسات الاستراتيجية" في الأردن، و"مؤسسة 121 للأبحاث والاستطلاعات" في تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب، و"مؤسسة قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية" في فلسطين، و"المستقلة للبحوث" في العراق، و"ستاتيكس لبانون" بلبنان، و"قياس الاستشارات والدراسات السياسية" في الكويت.

بالنسبة لمنهجية البحث تم الاعتماد، حسب المركز المذكور، على العينة العنقودية الطبقية (في المستويات) المتعددة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيا والمتلائمة مع الحجم السكاني. كما جرى أخذ في الاعتبار: التقسيم الإداري، والوسطين الحضري والريفي بهامش خطأ ضعيف يتراوح عموما بين 2% و3% . [3]

شمل الاستطلاع ثمانية محاور أساسية هي: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، وتقييم الرأي العام لمؤسسات الدول والحكومات، واتجاهات الرأي العام نحو الديموقراطية، والمشاركة السياسية والمدنية، ودور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، واتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه، والثورات العربية، واتجاهات الرأي العام نحو تنظيم داعش.

وهي المحاور التي سنعمد إلى تقديم نتائجها، بالنسبة للمنطقة العربية عامة، والمغرب كنموذج، من خلال 9 فصول، نضيف إليها ثلاثة فصول: الأول فصل تمهيدي يتعلق بإشكاليات قياس الرأي العام (الفصل الأول)، والثاني فصل يتعلق بقياس أراء الشباب العربي (الفصل 11)، والثالث يتعلق بأضمومة بمثابة تلخيص ومناقشة كل فصول البحث.

هذا ومن حيث المنهجية، إذ نحيل القارئ بشأنها إلى الفصل التمهيدي في متن الكتاب، نكتفي في مقدمتنا هذه بالإشارة إلى مسألتين:

* الأولى، هي أننا سنتعمد على نتائج استطلاع رأي المؤشر العربي لسنة 2016 كقاعدة أولية للتحليل، والتي سنعمد إلى مقارنتها بنتائج الاستطلاعات السابقة للمؤشر 2011-2015، حتى نقف على التغييرات التي حدثت خلال هذه الفترة.

*الثانية، هي إغناء نتائج هذا الاستطلاع بنتائج أخرى لم يتوقف عندها المؤشر العربي، في نسخته الأخيرة، مثل الوضع البيئي والمشاركة في الانتخابات وقضية المرأة والتعاون العربي...، وذلك حتى تكتمل صورة الرأي العام العربي، ما أمكن.

*الثالثة، هي اختيار أنموذج معين للبلدان العربية، ارتأينا أن يكون "المغرب" بالنسبة لنا، بحكم معرفتنا النسبية بشؤونه، معتمدين في ذلك قصد المقارنة، إلى جانب نتائج المؤشر العربي، على استطلاعات وطنية أو محلية، إلى جانب "البارومتر العربي". [4]

وهدفنا في هذا الكتاب، ليس مجرد إعادة تقديم نتائج سبق تقديمها من طرف أصحابها، ولكن تقديم "قيمة مضافة" بشأنها، بإعادة إنتاجها بشكل أكثر تنظيما وتركيزا ووضوحا، على ما نأمل. وهذا مع إغنائها ومقارنتها، ما أمكن، بنتائج استطلاعات أخرى، وتقديم قراءة نقدية لها، وطرح بعض الملاحظات والأسئلة المتعلقة بها، في النهاية.

هذا هدفنا، أما النتيجة فنترك الحكم عليها للمهتمين بشؤون استطلاعات الرأي بشكل خاص، وللقارئ المفترض بشكل عام.

سلا في: 20 أبريل 2018

الفصل الأول: الإطار النظري

الرأي العام هو "الكل المركب" من المعتقدات والتصورات والآراء التي تحملها مجموعة بشرية في فترة زمنية معينة، والتي يتم التعبير عنها بشكل مباشر عبر قنوات الإعلام أو من خلال البحوث الميدانية مثل استطلاعات الرأي.

وهو ما سعت مختلف السلطات، قديما وحديثا، للتعرف عليه، بوسائل مختلفة، بغية التحكم فيه وتوجيهه، بله صنعه عند الاقتدار، لضمان هيمنتها أو سيطرتها على الحكم. بيد أن الرأي العام ما فتئ يطرح لذلك أسئلة صعبة تتعلق بمدى مصداقية الحديث عن وجوده وإمكانية معرفته؟ هل هو موجود أصلا؟ وإذا كان موجودا، ما مفهومه ومقوماته وعناصره وأشكاله وتقنياته وحدوده؟ بل، وما هي الإشكاليات التي ما فتئ يطرحها على المستويين الدولي والإقليمي، العربي منه بالتحديد؟

هذا ما سنحاول التوقف عنده في هذا الفصل التمهيدي، من خلال تحديد ماهية قياس الرأي العام، وإشكالياته على المستوى العربي.

ماهية الرأي العام

حتى نأخذ فكرة عن ما هو الرأي العام، لابد من الحديث عن نشأته ومفهومه ومكوناته وخصائصه، قبل الحديث عن أنواعه ومظاهره ووظائفه وتقنياته.

النشأة والمفهوم والمكونات والخصائص

أ- النشأة والمفهوم

متى نشأ مفهوم الرأي العام وكيف تطور عبر التاريخ؟ اختلف في ذلك الباحثون، لكن عموما يمكن القول بشأن ذلك ما يلي:

أولا- فيما يتعلق بالنشأة، أشارت عدد من الدراسات إلى أنه إذا كان مفهوم الرأي العام حديث نسبيا، فقد ظهر معناه العام منذ القديم، بمسميات أو أشكال عدة، واعية وغير واعية. ومثاله: ما عرفه اليونان من نقاش حول الاتفاق العام أو الاتجاهات السائدة أو "الأكورا" والديموقراطية والسفسطة والخطابة، وما عرفه الرومان بشأن الآراء الشائعة بين الناس وصوت الجمهور أو الشعب (الذي اقترب من مفهوم الشعب بالمعنى الحديث)، وحديث المسلمين من جهتهم عن الأمة والشورى والإجماع وتفريقهم بين العامة (العوام/ الرعاع) والخاصة (أهل الحل والعقد). وهو ما ردده العالم المسيحي في العصر الوسيط بشأن حديثه عن الاتفاق العام أو الشعور الجماعي، ووصل في بداية العصر الحديث إلى حديث مكيافيللي عن "صوت الشعب" الذي وجب الإنصات إليه، بله توجيهه أو صنعه، للبقاء في الحكم، وفقا لمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة".

بيد أن ظاهرة استطلاع الرأي العام، لم تبدأ حقيقة إلا خلال العصر الحديث، مع إنشاء الدولة/ الأمة وترسيخ مفاهيم الديموقراطية وتطور بحوث الإحصاء والاجتماع. وهو ما أضحى ممكنا عمليا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وما فتئ يتطور منذ وقتها وإلى اليوم. [5]

ثانيا- بهذا المعنى، ظهر مفهوم "الرأي العام" في معجم الأكاديمية الفرنسية سنة 1، أي في عصر التنوير بالذات. ما عبر عنه الفيلسوف الألماني كانط، بتعريفه للأنوار بأنها الخروج من حجر الوصاية بالتعبير عن الذات أو الذوات، التي تشكل الرأي العام، أي الشعب في النهاية. هذا ما جعل مفهوم الرأي العام يقترن في العصر الحديث بالتحرر، الجماعي والفردي، من ربقة الاستبداد السياسي أو الديني، وما فتئ منذ وقتها يخضع لنقاش واسع. إذ ما معنى "الرأي العام" في هذه الحالة؟ إن هذه العبارة تتضمن لفظين كلاهما غامض هما: "الرأي" و"العام". ذلك أنه إذا أمكن تعريف الرأي بما يعبر عنه الشخص من أفكار أو تصورات في لحظة معينة، فكيف نحدد هذا الرأي ونطمئن إلى تقلباته؟ والشيء نفسه بالنسبة "للعام" الذي عادة ما يستعمل مقابل "الخاص"، لكن ماذا يعني ذلك، هل العام هو "المشاع" أو "المشاعية" أو الجماعة (الشعب، العوام، الرعاع، الحشد، الجمهور..)، مقابل الملكية الخاصة أو ما يعود إلى النخبة المتعلمة العاقلة؟

الأمر ليس واضحا، لكن هذا لم يمنع من تقديم تعريفات عدة للرأي العام، نلخصها من جهتنا بالقول إن هذا الرأي هو ما تعبر عنه عموما أية جماعة بشرية، صغيرة أو كبيرة، من أفكار وآراء تجاه قضية أو مسألة ما تهم أفرادها، في "زمكان" معين. [6]

ب- المكونات والخصائص

إذا جاز القبول بهذا التعريف العام، فإن السؤال الذي يفرضه ذاته هنا هو: كيف يتكون الرأي العام، وما هي خصائصه؟ [7]

أولا- بالنسبة مسألتي التكوين والمكونات يمكن القول سريعا بشأن المسألة الأولى أن الرأي العام يتكون عبر مراحل هي: مرحلة الحس والإدراك الأوليين، ومرحلة نشأة الرأي الفردي، ومرحلة الاحتكاك مع الجماعة أو الوضع السائد، وصولا إلى تحول الآراء الفردية المعزولة إلى "ضمير جمعي"، أي إلى رأي عام. أما بشأن المسألة الثانية، فهي تفيد عموما مجموعة العوامل التي تساهم في التكوين المذكور، وهي عديدة، أبرزها: العوامل الجسدية للفرد (استعداداته البيولوجية أو الفسيولوجية الوظيفية)، والعوامل النفسية (العواطف أو المشاعر، الفردية أو الجماعية، مثل المحبة والكراهية والثقة والخوف)، والعوامل الاجتماعية (العادات والتقاليد)، والعوامل الثقافية (مجموعة المعتقدات والتصورات والقوانين والقيم والأخلاق التي تميز جماعة بشرية معينة)، والعوامل السياسية (نوع الحكم السائد في البلد، ومدى تطور درجة الحريات الفردية والجماعية فيه).

وهذا إضافة إلى عوامل أخرى مثل: الأحداث والمشكلات التي تبرز بين الحين والآخر على المستويين الوطني والدولي، ووسائل الإعلام والدعاية التي تروم توجيه أو تشكيل الرأي العام، والشائعات أو الأخبار الكاذبة أو المزيفة (fawkes news)، وما إليه.

ثانيا- أما بشأن خصائص الرأي العام فهي عديدة، منها على سبيل المثال:

* أن الرأي العام لا يعني "الإجماع" أو التوافق التام بين أعضاء المجتمع (فهذا

مستحيل لاختلاف خصائص الأفراد وقدراتهم)، بقدر ما يعني مجموعة الآراء التي يعبر عنها بعض الأفراد. كما لا يمكن اعتباره محصلة للآراء الفردية، وإنما التعبير عنها فحسب؛

* أن الرأي العام يتعلق بحدث أو قضية معينة تثار بالنسبة للأفراد في زمن معين، وأنه لذلك ليس موحدا وإنما عادة ما يتكون من آراء مختلفة داخل المجتمع. ما يعني أن كل فرد رأيه الخاص في مسألة معينة، يلتقي أو يختلف فيها مع الآراء الأخرى، بهذه النسبة أو تلك.

* أن الرأي العام هو تعبير حر عن الأفكار والآراء، كما ذكر، وليس أو بالأحرى لا يجب أن يكون مفروضا بالقوة على الأفراد من أية جهة كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية)، وإن كان التأثير غير المباشر يظل قائما.

* أن الرأي العام غالبا ما يرتبط بقضية معينة في فترة زمنية معينة. ما يجعله بالضرورة رأيا متغيرا حسب الأحداث أو القضايا المطروحة على الساحة وفتراتها الزمنية المحددة. وهو في ذلك، غير الثقافة أو المعتقد الديني الذي لا يتغير عادة إلا ببطء شديد. [8]

الأنواع والمظاهر والوظائف والتقنيات

إضافة إلى هذه الخصائص، يتميز الرأي العام بوجود أنواع ومظاهر عدة، كما أن له عددا من الوظائف والتقنيات. [9]

أ- الأنواع والمظاهر

يمكن تصنيف أبرز أتواع ومظاهر الرأي العام، كما يلي:

أولا- بالنسبة للأنواع، يمكن تصنيفها، هكذا: من حيث الظهور، فهو رأي عام ظاهر أو معلن يتم التعبير عنه بشكل مباشر، ورأي عام باطن أو خفي، يتم التعبير عنه بشكل غير مباشر أو يتم حجبه لأسباب الخوف أو التقية؛ ومن حيث الوجود، فهو رأي عام موجود أو فعلي قائم تكون تجاه أحداث أو وقائع معينة، ورأي عام غير موجود أو متوقع الحدوث أو قيد التبلور والتكوين؛ ومن حيث طبيعته، فهو رأي عام إيجابي يتفاعل مع الأحداث ويعبر عنها، ورأي عام سلبي لامبالي أو مكترث. ومن حيث مدة استمراره، فهو رأي عام دائم يتصف بالثبات لمدة طويلة نسبيا، ورأيٍ عام مؤقت أو عابر يتعلق بحدث طارئ؛ ومن حيث درجة الاندفاع، فهو رأيٍ عام عقلاني هادئ محكوم بأدوات المنطق والتجربة، ورأي عام غير عقلاني أو مندفع محكوم بالانفعالات والأهواء؛ ومن حيث الانتشار، فهو إما رأي عام محلي لا يتعدى الحي أو المدينة والقرية، أو جهوي يضم جهات أو فدراليات، أو وطني يهم المجتمع ككيان في دولة/ أمة، أو قاري يضم مثلا منطقة جغرافية ثقافية بعينها (أوروبية، عربية،آسيوية ، إفريقية..) أو عالمي يشمل العالم بأسره (الرأي العام العالمي). [10]

ثانيا- أما مظاهر الرأي العام، فهي تتمثل أساسا في الوسائل التي يتخذها الرأي العام للتعبير عن مواقفه تجاه القضايا التي تهمه. وهي عموما على نوعين: مظاهر إيجابية وسلبية:

* المظاهر الإيجابية، هي التي تتمثل عموما في: الثورات العنيفة، التي تعد أقصى وسيلة يعبر عنها الرأي العام ضد أنظمة الجور والاستبداد؛ والتظاهرات السلمية، التي ينظمها الشعب أو فئات منه (أحزاب، نقابات، مجتمع مدني) للمطالبة بالتغيير والإصلاح؛ والإشاعات أو المعلومات، الحقيقية أو الخاطئة، التي ينشرها الرأي العام حينما لا يلقى آذانا صاغية لمطالبه. وهذا إضافة إلى وسائل الإعلام والندوات واللقاءات والانتخابات، وما إليه.

* المظاهر السلبية، هي التي تتمثل عموما في ردود الفعل، المقصودة وغير المقصودة، التي يلجأ إليها الرأي العام للتعبير عن آرائه حين تفشل كل الوسائل الإيجابية المذكورة، وهي، مثلا: المقاطعة، التي تتجسد مثلا في عدم المشاركة في المسلسل الانتخابي؛ وإبداء مظاهر عدم الاكتراث، بله الاستهتار بالمؤسسات والأملاك العمومية؛ والغياب عن العمل والتأخر عنه والإضراب والاعتصام أو التمرد القوانين الجاري بها العمل.

يبقى التذكير أن المسافة بين المظاهر الإيجابية والسلبية ليست دائما واضحة، إذ أن من شأن مظاهر المقاطعة أو التمرد والإضراب، المعتبرة سلبية، أن تساهم في عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ والعكس، أي أن من شأن مظاهر الثورة والتظاهرات أو الإشاعات، المعتبرة إيجابية، أن تؤدي إلى خراب الأوطان (كما أفضت إليه بعض نتائج الربيع العربي). فالمسألة رهينة، في النهاية، بكيفية استعمال الوسيلة المعنية، إيجابا أو سلبا.

ب- الوظائف والتقنيات

يتم استعمال الرأي العام عادة من أجل وظائف أو أهداف معينة، يتم محاولة الوصول إلى تحقيقها بآليات أو وسائل عدة.

أولا- بشأن الوظائف، فهي عديدة تعدد مظاهر الرأي العام وعناصره، لعل أبرزها:

* الوظائف السياسية، التي تعكس آراء أو اتجاهات الجمهور ومدى تأثيرها في مختلف الشؤون السياسية للدولة مثل: الانتخابات (اختيار الحاكمين)، وإصدار القوانين والتصديق (الحرص على مراعاتها لمصالح المجتمع)، والإصلاح الإداري والهيكلي للمؤسسات (التحديث أو تحسين آليات اشتغال الدولة)، وتنفيذ الخطط والبرامج المعلنة (الرقابة والمتابعة)، وتوجيه السياسة الخارجية (الضغوط التي يمارسها الرأي العام على الحكومة في هذا الاتجاه أو ذاك)؛

* الوظائف الاجتماعية والثقافية، وثيقة الصلة بالوظائف السياسية، من حيث التأثير الذي عادة ما يمارسه الرأي العام في عدد من القضايا الاجتماعية مثل: الحفاظ على الهوية والتقاليد والعادات والثقافات والقيم والأخلاق المحلية ضد التهديدات التي قد تلحقها من جراء سياسة معينة الدولة في هذا الصدد؛ أو العكس، أي الدفع إلى التغيير الاجتماعي والمطالبة بالانفتاح وضمان الحريات والحقوق بشكل أكثر فأكثر اتساعا. وهذا فضلا عن دور الرأي العام في التعبئة الاجتماعية إزاء القضايا الكبرى التي تهم المجتمع.

ثانيا- أما بشأن التقنيات، أي الطرق التي يمكن بواسطتها التعرف على اتجاهات الرأي العام، بله توجيهه أو صنعه، فهي عديدة، أهمها:

* الانتخابات، التي هي أكثر ما يعبر عن آراء أو اتجاهات الرأي العام، ومدى تأثيرها على النتائج النهائية للتصويت، وتحديدها بالتالي لمصير الحكم في الدول الديموقراطية؛

* البحوث الميدانية، التي يجريها علماء السياسة أو الاجتماع لدراسة شؤون المجتمع المختلفة من أسرة وعلاقات اجتماعية وتدين وقيم وأخلاق، وما إليه.

* استطلاعات الرأي، التي تقوم بها المراكز المعنية برصد آراء الجمهور، على المستويين الوطني والعالمي، حول قضايا معينة تشغله؛

* وسائل الإعلام والاتصال، التي تفرز من خلال الآراء المعبر عنها في كل هذه الوسائل (إذاعة، تلفزة، سينما، أنترنت..) عن ميولات الرأي العام وممارساته السياسية والثقافية.

* أجهزة الاستعلامات أو الاستخبارات، التي تعد من أهم الأدوات التي تستعملها كل دولة بشكل سري للتحري عما يدور في ساحتها من أفكار وآراء وقياس نبض الشارع.

يبقى ما أشرنا إليه هو أن الرأي العام ليس سلبيا فحسب، يعكس بشكل آلي ما يشكله الجمهور المعني بذاته، من خلال آليات تكوين الرأي العام المذكورة. بل، يمكن أن يكون، إيجابيا كذلك، أي تجري صناعته أو فبركته من خلال التقنيات المذكورة عينها. [11]

إشكاليات الرأي العام

هذا ما يطرح عدة أسئلة وملاحظات تتعلق بمفهوم الرأي العام، حقيقة، والإشكاليات التي يطرحها، بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص.

الإشكاليات العامة

تتعدد إشكاليات الرأي العام كموضوع للبحث، ويمكن دون تلخيصها في نوعين من الإشكاليات: النظرية والتطبيقية.

أ- الإشكاليات النظرية

وهي إشكاليات تهم أساسا ثلاث قضايا هي: مفهوم الرأي العام، والتقنيات المستعملة للتعرف عليه، ونتائجه مقارنة مع وظائفه وأهدافه.

* بصدد الإشكالية الأولى، سبق أن أشرنا إلى بعض ملامحها عند محاولتنا تعريف الرأي العام. حيث قلنا إنه إذا صعب تحديد مفهومي "الرأي" و"العام"، فإنه يصعب تحديد حاصلهما، أي "الرأي العام"، كذلك. لعل هذا ما جعل هذا المفهوم يبدو فضفاضا، ومختلفا بشأنه بالتالي. ما أفرز عموما موقفين: موقف يرى أنه لا وجود في الواقع لشيء اسمه "الراي العام" وإنما هناك آراء فردية غالبا ما يتم توجيهها، أو صنعها حتى، من طرف السلطة، بما في ذلك استغلال استطلاعات الرأي لذلك [12]. وموقف يرى على العكس أن هذا الرأي موجود فعلا، أي واقع لا يرتفع، يمكن

اختبار وجود وقياسه بكل أساليب القياس المذكورة.

* أما الإشكالية الثانية، فلها ارتباط بالأولى. وهذا من حيث أن الإشكالية المطروحة في النهاية تتعلق بمعرفة كيف يتكون تفكير الرأي العام (الشعب، الجمهور، الحشد، الجماعة..)، وبماذا يفكر، وكيف يمكن ليس فقط قياسه، بله التأثير فيه. تبدو آليات معرفة ذلك بسيطة ظاهريا، حيث تتطلب المسألة فحسب، في حالة استطلاع الرأي، تحديد عينة للبحث علميا (نحو 1000 شخص)، ومراعاة المتغيرات السكانية (السن والجنس والمكان والمهنة والتعليم...). ثم تفريغ ذلك بعد إجراء الاستطلاع، والإعلان عن النتائج. لكن هذه البساطة تخفي تعقيدات كبرى، لعل أبرزها: نوع الأسئلة، وطريقة صياغتها، وتوقيت البحث، ومدى فهم المستجيب ومصداقية أجوبته، وما إليه من إشكاليات سنعود إليها أدناه.

* الإشكالية الثالثة، أي النتائج في علاقتها مع الوظائف والأهداف المعلنة للرأي العام، هي محصلة كل ذلك. بمعنى، أن الغموض الذي يلف مفهوم الرأي العام وتقنياته، من شأنه أن ينعكس على النتائج. ما يطرح سؤالين: الأول، يتعلق بمدى مصداقية النتائج المحصل عنها وتمثيلها الفعلي لآراء المجتمع "الحقيقية"؟ والثاني، يتعلق بمدى تأثير هذه النتائج، بعد الإعلان عنها، في الواقع السائد، وتحقيقها بالتالي لوظائفها أو أهدافها المطلوبة؟ نترك ذلك للنقاش في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب، ونكتفي من جهتنا هنا بالقول إن النتائج المحصل عليها تبقى نسبية، رهينة بظرفها وتقنياتها المستعملة، كما تظل نتائجها كذلك محط سؤال. وهو ما يطرح الإشكاليات التطبيقية لبحوث الرأي العام. [13]

ب- الإشكاليات التطبيقية

في فترة الانتخابات الأمريكية الأخيرة (2016) ، ظهرت استطلاعات الرأي تعلن تقدم هذا المرشح أو الآخر (ترامب، كلينتون)، ما أدى إلى حيرة الجمهور وتمزقه حيال ذلك. وهذا إلى أن ظهرت النتائج التي كذبت كل التكهنات، بالإعلان عن الفائز في الانتخابات.

كانت صدمة كبرى، لم تعرف استطلاعات الرأي مثيلا لها إلا نادرا، جعلت المهتمين بشؤون الرأي العام يطرحون الأسئلة تلو الأسئلة: كيف حدث ما حدث؟ ولماذا عجزت هذه الاستطلاعات عن إعطاء صورة حقيقية لهذا الرأي؟ بل، ولماذا صوت الناخبون عن المرشح الفائز، وهو الذي لم يكن مدعما من أي حزب حقيقي، ولا من وسائل الإعلام أو "بيوت الفكر" الكبرى؟

لن نخوض في تفاصيل ذلك، تاركين إياها للباحثين المختصين الذين ما فتئوا منذ وقتها يحاولون فهم ما حدث [14] . ما نود تسجيله من جهتنا فحسب هو الصعوبات التطبيقية، التي تتجاوز ما قيل إلى إشكاليات أخرى تمس قياس الرأي العام، أبرزها:

* خصوصية هذا القياس، إلى حد قال معه الرئيس السابق للجمعية الأمريكية لأبحاث الرأي العام، مايكل لينك، "إن استطلاع الرأي فن، ولكنه في الحقيقة جهد علمي بالدرجة الأولى" [15] ، ما يفيد، وفق هذا المعنى، أن هذا الاستطلاع عملية

معقدة في واقع الأمر.

* التكلفة العالية لاستطلاعات الرأي، بالنظر لصعوبة وضع العينات وأداء أجور المشاركين والباحثين المحللين، وما إليه. ما جعله من اختصاص شركات أو مؤسسات ومراكز بحث معينة في المجال، تقوم بأبحاث لفائدة الدولة أو الجماعات أو المؤسسات المعنية.

* أن تحويل قياس الرأي العام إلى "سلعة"، قاد إلى أن العديد من العمليات الإجرائية المتعلقة باستطلاعات الرأي أضحت مسألة سرية، تجري وراء الأبواب المغلقة. ما يطرح الشكوك الدائمة حول من الدافع، ولمن، ولأجل ماذا في النهاية؟

* أن هناك عددا من التحولات ما فتئت تزيد الأمور تعقيدا، على رأسها تغير أحوال العصر، إذ إذا كان قياس الرأي في الماضي يعد بسيطا نسبيا حيث يتم الاتصال بالناس في بيوتهم أو في الشارع أو عبر الهاتف، فإن المشكلة اليوم أضحت أكثر تعقيدا.

* أن ذلك يبدو، أكثر ما يبدو، نتيجة التكنولوجيات الجيدة للاتصال، التي حولت الاهتمام من الوسائل المذكورة إلى التركيز أكثر على الأنترنت والهاتف النقال لقياس الرأي العام. ما يفسره تعدد المواقع الإلكترونية لاستطلاعات الرأي (المؤدى عنها أحيانا) عبر الأنترنت.

* هذا ما أدى إلى خفض التكلفة نسبيا، مقارنة مع أشكال القياس التقليدية. لكنه أدى، بالنسبة لمستعملي هذا النوع الجديد من أشكال القياس، إلى انخفاض جودة المعلومات المحصلة وضعف دقتها، بالنظر إلى نوع الأسئلة التي تطرح ومحدوديتها وسرعة الحصول عليها.

* بل يمكن القول إن أبرز ما يميز هذه الأسئلة، في عدد من الاستطلاعات على الأقل، هي تحيزها الواضح سواء في اختيار العينة أو المنهجية أو طريقة طرح الأسئلة واتباع "عقلية القطيع"، أي الاعتماد على نتائج سابقة لتقرير النتائج اللاحقة، وهكذا.

* تبقى مسألة أعمق، في تقديرنا، هي التساؤل الفلسفي حول مدى إمكانية معرفة ما أضحينا نسميه "بالرأي العام" اليوم، سواء بالطرق التقليدية أو المعاصرة، لاسيما في عالم يتغير بسرعة جنونية، لا تدع المجال للتفكير والتأمل؟ [16]

إشكاليات الرأي العام في العالم العربي

في المقال الذي خصصه لدراسة هذا الموضوع أشار الباحث محمد شومان إلى أنه "رغم كثرة الحديث في العالم العربي عن الرأي العام وتعدد محاولات استغلاله وتوظيفه وادعاء الحديث باسمه، فإن الساحة العربية لم تشهد حوارا جادا ومتصلا وعلميا حول القضايا التي يثيرها الرأي العام." [17]

بناء عليه، يمكن القول إن هناك محاولات أو تجارب لاستغلال مسألة الرأي العام في دول عربية عدة، بيد أنها مازالت محدودة وتصطدم بعوائق شتى، نود التوقف عندها.

أ – المحاولات والتجارب

عرف العالم العربي في حقيبته محاولات عدة، كما ذكر، لقياس الرأي العام في جل بلدانه. وهي محاولات قامت بها إما جهات أجنبية (بيو، وغالوب)، أو من مؤسسات أو مراكز وطنية، تابعة للدولة أو مدعمة من مؤسسات دولية أو القطاع الخاص. كما شملت أهم المجالات أو القضايا التي تشغل بال الرأي العام العربي مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع والبيئة والدين والقيم والأخلاق، وما إليه.

يصعب حصر عدد هذه الاستطلاعات وعرض نتائجها بالتالي، بسبب غياب دراسات مسحية دقيقة على مستوى العالم العربي تفيدنا بذلك، على الرغم من بعض المحاولات المشتتة، مثل: إنشاء بعض الموقع الإلكترونية التي حاولت الاهتمام بذلك.. [18]

لكن إذا استثنينا استطلاعات الرأي المحلية أو الوطنية (التي تحتاج إلى توثيق وتحليل)، وركزنا فحسب على "استطلاعات الرأي العام العربي" التي أمكننا التوصل إليها، وجب الاعتراف أنها قليلة جدا، ومحدودة الموضوعات أو النتائج. منها على سبيل المثال: الاستطلاع الذي أجراه المركز العربي للوحدة العربية حول الوحدة [19] ، والاستطلاع السنوي "للمؤشر العربي" منذ سنة 2011، والاستطلاعات الدورية "للبارومتر العربي" منذ سنة 2006، واستطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن التحالف العربي ضد داعش سنة 2014، واستطلاع حول الرأي العام العربي عن البيئة الذي أصدره المنتدى العربي حول البيئة سنة 2017، واستطلاع أصداء بيرلسون-مارستيلر حول الشباب العربي في السنة ذاتها (الذي سنعرض نتائجه في الفصل الحادي عشر). ويجب أن نضيف إلى ذلك عدد من استطلاعات الرأي التي ما فتئت تنجزها بعض المعاهد أو المراكز الأجنبية في المنطقة العربية حول القيم والتدين، وما شابه.

وهي استطلاعات قليلة العدد، كما ذكر، يغلب عليها التركيز على قضايا معينة (مثل الدين والسياسة) والتعميم دون التفصيل. بيد أنها أفادتنا على الأقل، وما فتئ بعضها يفيدنا (مثل "المؤشر العربي" و"البارومتر العربي") بعدد من المعطيات ذات الأهمية –النسبية- لمعرفة مواقف الرأي العام العربي من القضايا التي تشغله.

ب - الصعوبات والمعوقات

لكن الأسئلة التي تفرض ذاتها هنا هو: لماذا ضعف عدد هذه استطلاعات الرأي في العالم العربي؟ وما هي الإشكاليات أو الصعوبات التي تحول دون تطورها؟ ومدى مصداقية ما ينجز منها؟ ومدى تأثيرها على الوضع في هذا العالم؟

هذا ما حاولت الإجابة عنه عدد من الاجتهادات، على رأسها "مؤتمر دور استطلاعات الرأي في القرار السياسي في الوطن العربي"، الذي انعقد في مارس 20، وقدم أرضية أساسية للنقاش في هذا الشأن، حددت وضع استطلاع الرأي العام العربي وشروطه ومدى مصداقيته والمشاكل التي يوجهها، إضافة إلى مقترحات لتحسين هذا الوضع. [20]

وفي ضوء ذلك، واعتمادا على اجتهادات أخرى مماثلة [21] ، يمكن تحديد أبرز

الإشكاليات التي يعاني منها استطلاع الرأي العام العربي، في:

أولا- صعوبة تحديد مفهوم "الرأي العام العربي" (أو الإسلامي)، عابر للحدود أو الأقطار العربية والإسلامية، على الرغم من وجود عدد من المشتركات بينها (الدين، اللغة..).

ثانيا- إشكالية تحديد عينات البحث بالنظر لاختلاف حجم السكان ونوعهم، ومثاله ضعف عدد السكان المحليين أو النسبة العالية للسكان الأجانب بينهم في عدد من الدول العربية.

ثالثا- توتر العلاقة بين نظم الحكم والرأي العام في العالم العربي، ما يفيد أنه في غياب الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومنها الحق في التعبير، فلا رأي عام هناك. [22]

رابعا- انتفاء الشروط الأساسية لضمان قياس الرأي بشكل مقبول، مثل الوعي العقلاني بأهميته وعدم استغلاله المصلحي واحترام الأخلاق المنظمة له وفتح المجال لمراقبته (..).

خامسا- احتكار الجهات الحكومية عموما لقياس الرأي أو توجيهها النسبي له، ما يناقض الخطاب المعلن عن الإصلاح والديموقراطية ويضعف مصداقية نتائج الاستطلاعات.

هذه عموما هي الصعوبات الرئيسة التي يعاني منها قياس الرأي العام العربي. وهي صعوبات لا يمكن تجاوزها، إلا باحترام محددات هذا القياس، وهي: توفير الحريات العامة الضرورية في الأقطار العربية، وجعل قياس الرأي جزءا من القرار السياسي فيها، ودعم إنشاء مراكز ذات خبرة ودراية في هذا الصدد، وضمان الوضوح والشفافية في التمويل أو الجهات الداعمة، ومراعاة الأجندة العربية (وليس الأجنبية) في تحديد الأسئلة وأولويات البحث، والحرص على الموضوعية والحياد، واختيار التوقيت والوسيلة المناسبة للتعرف على الرأي، وفتح المجال للإعلام والمواطن لمناقشة النتائج، وما إليه. [23]

في انتظار "الذي قد يأتي ولا يأتي" نكتفي من جهتنا بتحليل ما هو متوفر لنا من استطلاعات للرأي، بما لها ما لها وعليها ما عليها. وعلى رأسها، في هذا الكتاب، نتائج استطلاعات "المؤشر العربي"، كما أعلنا عنه في المقدمة.

الفصل الثاني: الأوضاع العامة

بعد أن طرحنا الإطار النظري لموضوع الرأي العام في الفصل التمهيدي، نشرع في بسط نتائج استطلاع المؤشر العربي 2012-2016، بشكل تدريجي عبر تسعة فصول. وهو ما سنبدأه في هذا الفصل بالوقوف عند عدد من المؤشرات التي تعكس آراء المواطنين المستجوبين، في الدول العربية التي شملها الاستطلاع بالأساس، ومدى تقييمهم من خلالها للأوضاع العامة السائدة في بلدانهم.

وسيكون ذلك من خلال معرفة آراء هؤلاء المواطنين، العرب عموما والمغاربة خاصة [24] ، أولا، بشأن الأمن والوضع الاجتماعي؛ وثانيا بشأن الأوضاع الأخرى (الوضع الاقتصادي والسياسي والبيئي)، وثالثا بشأن أولويات المواطنين والهجرة. [25]

1- الوضع الأمني والاجتماعي

اعتادت غالبية استطلاعات الرأي "الشمولية" أن تطرح كمدخل لها الأسئلة التي تتعلق التي تتعلق بالوضعين الأمني والاجتماعي. وهو ما عمل به المؤشر العربي على نحو ما سنسعى إلى بسطه في أول هذا الفصل.

1.1 الوضع الأمني

هنا فرق المؤشر العربي بين مستويين من الأمان، بشكل لا يخلو من التباس، وهما: مستوى الأمان في مناطق السكن، ومستوى الأمان أو الأمن عامة في الدول العربية المعنية. [26]

الأمان في مناطق السكن

أ- المنطقة العربية

اعتبر 82فم من "المستجوبين العرب" بأن مستوى الأمان في مناطق سكناهم إيجابي (53فم جيد و29فم جيد جدا)، و22فم بأنه سلبي (13فم سيئ، و9فم سيئ جدا). ومع وجود اختلاف بين الدول العربية عبر السنوات في هذا الصدد: حيث وصل الرأي الإيجابي في أعلى مستوياته في الكويت والسعودية والأردن والجزائر (بين ٤ و96 فم). وهذا فيما انخفض في السودان والعراق وفلسطين ولبنان ومصر (بين 59 و67 فم)، كما سجل مستوى الأمان عموما ارتفاعا قدره 5فم بين 2012 و2016، باستثناء فلسطين التي شهدت انخفاضا قدره 10فم بين الفترتين.

ب المغرب

بالنسبة للمغرب أجاب 61فم من المستجوبين المغاربة بأن مستوى الأمان في مناطق سكناهم إيجابي (17 فم جيد جدا 17، و54 جيد)، فيما اعتبره 29فم منهم سلبيا (24 سيء، و5 سيء جدا).

هذا ومقارنة مع استطلاع المؤشر لسنة 2012، فقد تم تسجيل ارتفاع نسبة الأمان من 57 إلى 61فم، أي بزيادة طفيفة قدرها 4فم. أما مقارنة مع "البارومتر العربي"، فقد أشار هذا الأخير إلى أن 85فم من المغاربة يشعرون بالأمان في

مناطق سكناهم، (و13فم لا يشعرون بذلك)، كما عبر 82فم منهم أنهم ضد الإرهاب. [27]

والنتيجة العامة، أن الوضع الأمني، في المنطقة العربية عموما والمغرب خاصة، عرف تحسنا نسبيا بين 2012 و2016، مع ضرورة الإشارة هنا إلى مسألتين: الأولى هي عدم تضمن الاستطلاع دول الأزمة (ليبيا، سوريا، العراق)، ما يجعلنا لانحكم على الوضع الأمني العربي هكذا بشكل عام؛ والثانية هي ارتفاع نسبة الأمان أكثر في دول الخليج، أي في الدول التي لا تعتبر ديموقراطية، في رأي البعض على الأقل. ما يطرح السؤال هنا حول مفهوم "الوضع الأمني" أو "الأمان" وعلاقته بمفهوم "الديموقراطية" كما هو متعارف عليه عالميا والمتجسد في "الديموقراطية الغربية" تحديدا. [28]

مستوى الأمن العام

أ- المنطقة العربية:

اعتبر 59فم من المستجوبين في المنطقة العربية أن مستوى الأمان إيجابي في بلدانهم (40فم جيد و19فم جيد جدا)، و40فم سلبي (24فم سيء و16فم سيء جدا).

مع تباين النتائج بين الدول المعنية في هذا الصدد: إذ فيما سجلت أعلى المستويات الإيجابية في الكويت والسعودية والأردن (بين 87 و96فم إيجابي و3 أو 4فم سلبي)، سجلت أعلى المستويات السلبية في لبنان والعراق (بين 82 و91فم) وأقلها منها نسبيا سجل في الجزائر والمغرب (3/ 1 من المستجوبين).

هذا وقد ارتفعت نسبة الشعور الإيجابي بالأمان عموما في كل المنطقة العربية بين 2011 و2016 من 50 إلى 59فم، مقابل انخفاض نسبة الشعور السلبي من 47 إلى 40فم.

ب- المغرب

اعتبر 67فم من المستجوبين المغاربة أن الوضع الأمني في بلدهم إيجابي (11 جيد جدا و56 جيد)، و31 فم سلبي (و26 سيء و5 سيء جدا).

هذا وفي لم يشر "المؤشر العربي" إلى مقارنة هذه الأرقام بتلك المحصلة سنة 201، أفادنا "البارومتر العربي" بأن مستوى الشعور بالأمن ارتفع في المغرب من 72 إلى 86فم بين 2006 و2016. أما تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2017 بشأن "مؤشر الأمان العربي" فقد أفادنا بأن المغرب احتل المرتبة الرابعة عربيا بعد الإمارات وعمان وقطر، متقدما على الأردن والكويت والبحرين والسعودية والجزائر واليمن. [29]

ونتيجته أن أغلب المستجوبين العرب والمغاربة يعتبرون أن مستوى الأمان في بلدانهم إيجابي إلى حد ما، مع تباين في النتائج كما اتضح بين الدول العربية، حيث تعتبر الدول الأكثر أمانا في الوطن العربي هي دول الخليج العربي (الإمارات والسعودية وقطر وعمان) إضافة إلى المغرب. [30]

الوضع الاجتماعي

وهو الوضع الذي يتطلب تحديده مراعاة معيارين هما: الوضع الاقتصادي للأسر، ومدى تلبية هذا الوضع لحاجيات الأسر المعنية.

1) الوضع الاقتصادي للأسر

أ- المنطقة العربية

اعتبر 66فم من المستجوبين أن الوضع الاقتصادي لأسرهم إيجابي عموما (13 جيد جدا، و53 جيد)، و36 فم سلبيي (26 سيء، و10 سيء جدا).

بيد أن النتائج تتباين نسبيا بين الدول والسنوات حول الوضع الاقتصادي للأسر ومدى تلبيته لحاجيات السكان. ومثاله: تم تسجيل أعلى النسب الإيجابية في الكويت والسعودية وموريطانيا (88 و81 و80 فم)، وأوسطها في الأردن والسودان وفلسطين والسودان (67 و66 و63فم). وأضعفها نسبيا في الجزائر وتونس (46فم). وقد سجل الموقف الإيجابي في الدول العربية عموما انخفاضا نسبيا قدره 2فم بين 2012 و2016.

ب- المغرب:

من جهتهم، صرح 58فم من المستجوبين المغاربة بأن الوضع الاقتصادي لأسرهم إيجابي (4فم جيد جدا و52فم جيد)، و43فم سلبي (و34فم سيء و9فم سيء جدا)، فيما رفض 1فم الإجابة.

وهو وضع عرف تطورا بين استطلاعي المؤشر 2012-2016، حيث سجل الموقف الإيجابي ارتفاعا من 56فم سنة 2012 إلى 67فم سنتي 2013 و2014 لينخفض بعد ذلك إلى 58فم سنة 2016.

2) حاجيات الأسر

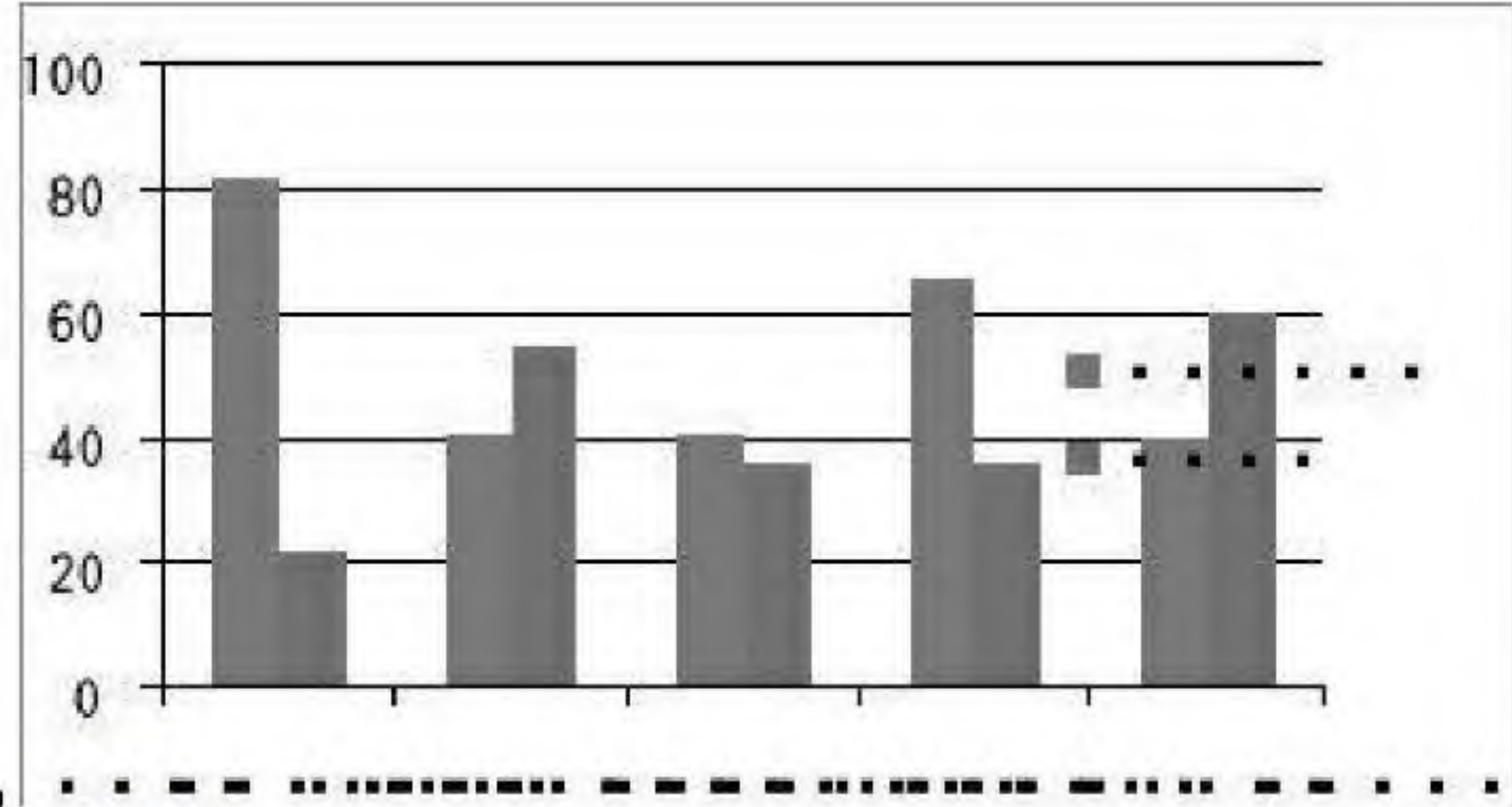
هذا بشأن الوضع الاقتصادي للأسر عموما، أما بشأن حاجيات الأسر فقد أفادتنا النتائج بما يلي:

أ- المنطقة العربية

صرح 20فم من المستجوبين العرب بأن دخلهم يؤمن احتياجات أسرهم الأساسية ويدخرون منه، و49فم أفادوا بأن دخلهم يفي بحاجياتهم لكن دون ادخار، و29فم أفادوا أن دخلهم لا يفي بحاجياتهم تماما.

ومقارنة مع سنة 2011، سجلت الأرقام خلال هذه السنة على التوالي 15 و42 و41فم، ما يفيد الارتفاع النسبي لنسبة "أسر الرفاه" (5فم)، وانخفاض أسر "الكفاف" (ف7فم)، وارتفاع نسبة "أسر الفقر" (12فم).

وتتباين النتائج بين الدول في هذا الصدد، إذ باستثناء مستجيبي السعودية والكويت والجزائر، تراوحت نسب الأسر المعوزة أو الفقيرة (أي التي لا تغطي دخولهم نفقاتهم) بين الربع أو الثلث في كل من المغرب ولبنان والعراق والسودان، وارتفعت إلى ما بين 34 و52فم في مصر والأردن وتونس وموريطانيا وفلسطين. [31]



رسم رقم 1- آراء المواطنين العرب حول أوضاعهم العامة* [32]

ب- **المغرب**

اعتبر 22فم من المستجوبين المغاربة أن دخلهم يلبي حاجياتهم ويدخرون منه، و42فم أنه يكفي ولا يدخرون منه، و30فم لا يغطي احتياجاتهم ونفقاتهم الأسرية، و6 دون إجابة.

وهو وضع تطور في المغرب، إذ سجلت الأرقام سنة 2011 نسبا قدرها على التوالي: 37 و41 و18فم. ما يفيد أنه تم تسجيل بين 2011 و2016: ارتفاعا في نسبة أسر الرفاه (15فم)، وانخفاضا خفيفا لنسبة أسر الكفاف (1فم)، وانخفاض نسبة الأسر الفقيرة (12فم). [33]

والنتيجة، أن أغلب المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، اعتبروا أن الوضع الاقتصادي لأسرهم إيجابي أو إلى حد ما (إذ نحو الثلث فحسب اعتبروا أن وضعهم سلبي). بيد أن تم ملاحظتين هنا: من جهة تم تسجيل أعلى النسب الإيجابية في الدول النفطية (السعودية، الكويت، الجزائر)، ومن جهة أخرى انخفاض نسبة الفقر قليلا، وإن كانت مازالت مرتفعة في عدد من الدول (مصر والمغرب والأردن وتونس). لكن المثير هنا هو: التعارض أو عدم الانسجام بين النتائج، أي بين نتائج الوضع الاقتصادي ونتائج مدى تلبية الدخول لحاجيات الأسر. [34]

الأوضاع العامة

يشمل هذا التقييم مؤشرات تتعلق بتقييم المستجوبين المعنيين، في المنطقة العربية والمغرب، لما يشعرون به إزاء خمس قضايا هي: الوضع الاقتصادي، والوضع السياسي، والوضع البيئي.

1) الوضع الأمني

سبق الحديث عن مستوى الأمان في مناطق السكن، أما هنا فنتحدث عن قضية الأمان أو الأمن بشكل عام في المنطقة العربية، والمغرب بشكل أخص. [35]

2) الوضع الاقتصادي

بعد تقييم الوضع الاقتصادي للأسر يأتي هنا دور تقييم الوضع الاقتصادي للمنطقة العربية عموما، والمغرب خاصة.

أ- المنطقة العربية

اعتبر 41فم من المستجوبين العرب أن الوضع الاقتصادي في بلدانهم إيجابي (31فم جيد و10فم جيد جدا) و57فم سلبي (23فم سيء و34فم سيء جدا)، و2فم دون إجابة.

هذا، وباستثناء السعودية والكويت الذي كانت آراء أكثرية المستجوبين إيجابية، فباقي المستجوبين في الدول الأخرى كانت آراءهم سلبية. ومثاله: لبنان وتونس والعراق وفلسطين ومصر والسودان (بين 62 و89فم) والجزائر (56فم)

ومقارنة مع استطلاع 2011، انخفضت قليلا نسبة الذين يقولون إن الوضع إيجابي (من 42 إلى 41فم)، فيما ارتفعت قليلا نسبة الذين يقولون إن الوضع سلبي (من 56 إلى 57فم).

ب- المغرب

اعتبر 44فم من المستجوبين المغاربة أن الوضع الاقتصادي في بلدهم إيجابي (3فم جيد جدا و41فم جيد)، و52فم سلبي (42فم سيء و10فم سيء جدا).

هذا ومقارنة مع استطلاع المؤشر العربي 2011، فقد سجلت نسبة من يرون الوضع إيجابي انخفاضا قليلا (من 46 إلى 44فم)، وارتفعت مقابل ذلك نسبة من يرونه سلبيا (من 48 إلى 52فم). أما مقارنة مع "البارومتر العربي"، فقد تم تسجيل ارتفاع النسبة الإيجابية من 49 إلى 66فم بين 2006 و2016. [36]

ونتيجته، أنه باستثناءات قليلة، مثل دول الخليج (والمغرب بصفة أقل)، فقد اعتبرت أغلبية المستجوبين أن الوضع الاقتصادي سلبي (سيء أو سيء جدا) في بلدانهم. وهي نتيجة يجب ربطها، بالمناسبة، بالنتائج السابقة لما عبر عنه هؤلاء بشأن الوضع الاقتصادي للأسر ومدى تلبية الدخول لحاجياتهم الأساسية.

3) الوضع السياسي

أ- المنطقة العربية

صرح 40فم من المستجوبين العرب أن هذا الوضع إيجابي (10فم جيد جدا، و30فم جيد)، و55فم سلبي (29فم سيء و26فم سيء جدا). و5فم دون جواب.

وهذا مع تباين في النتائج بين الدول، حيث فيما سجلت أكثر الآراء إيجابية في السعودية (86فم) والكويت والأردن (بين 72 و75فم) وموريطانيا (59فم)، سجلت أكثر الآراء سلبية في لبنان والعراق (بين 90 و92فم) وفلسطين وتونس (بين 73 و80فم) والسودان والجزائر (بين 60 و66فم).

أما بشأن المقارنة مع السنوات السابقة، فقد ارتفعت نسبة الآراء السلبية عموما بين 2012 و2016 من 53 إلى 55فم، فيما استقرت نسبة الآراء الإيجابية (بين 39 و40فم).

ب- المغرب

اعتبر 31فم من المستجوبين المغاربة أن الوضع السياسي في بلدهم إيجابي (3فم جيد جدا و29فم جيد)، و56فم سلبي (41فم سيئ و15فم سيء جدا) و7فم دون جواب.

أما مقارنة مع السنوات الماضية فقد تم تسجيل بين 2012 و2016: ارتفاع نسبة الآراء الإيجابية حول الوضع السياسي من 32 إلى 46فم، وانخفاض الآراء السلبية من 56 إلى 37فم، إضافة إلى انخفاض نسبة "بدون جواب" من 17 إلى 12فم.

وعموما، تعلق الأمر بالمنطقة العربية أو المغرب، فإن أغلب المستجوبين رأوا أن الوضع السياسي سلبي في بلدانهم، مع اختلاف النسب حسب درجة التوتر التي تعرفها عدد من الدول العربية (مثل العراق ولبنان وفلسطين التي سجلت أعلى النسب السلبية).

بَيْدَ أن هناك ثلاث ملاحظات سجلناها في هذا الصدد: الأولى، أن أكثر النسب الإيجابية سجلت في السعودية والأردن والكويت، كما تقدم؛

والثانية أن أعلى المستويات السلبية سجلت في الدول التي عرفت تجارب ديموقراطية (لبنان، تونس، العراق..).

والثالثة، أن نسبة الآراء الإيجابية بصدد الوضع السياسي هي أقل من الآراء الإيجابية إزاء الوضعين الأمني والاقتصادي. [37]

4) الوضع البيئي

لم يشر "المؤشر العربي" إلى هذا الوضع، لكن بناء على استطلاع "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" يمكن بسط أبرز نتائج هذا الوضع فيما يلي: [38]

أ- المنطقة العربية

أظهرت نتائج المنتدى، أن 83فم من المستجوبين يعرفون الغاية من حماية البيئة والتنـــمية المـــستدامة، و98فم أن تغيير أنماط الاســتهلاك يمكن أن يؤثر في البيئة، و95فم أن حماية البيئة تساعد على النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، عبر نحو 60فم من المستجوبين عن عدم رضاهم عن وضع البيئة في بلدانهم، كما اعتبر 95فم منهم أن بلدانهم لا تقوم بما يكفي للتصدي للتحديات البيئية. هذا وقد سجلت أعلى مستويات عدم الرضا في سورية بنسبة 96فم، ولبنان 91فم، واليمن 90فم، وتونس وليبيا 78فم، والعراق 74فم، ومصر 66فم

ومن أهم أسباب تدهور البيئة حسب ترتيب المستجوبين هي: سوء إدارة البيئة، وعدم الامتثال للتشريعات البيئية، وضعف المؤسسات البيئية، عدم كفاية الإنفاق الحكومي على البيئة. وأبرزت نتائج السعودية والإمارات ضعف الوعي البيئي باعتباره السبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ومقارنة بين النتائج المسجلة في استطلاع مماثل أجراه المنتدى سنة 2016، اعتبر 61فم من المستجوبين أن وضع البيئة أصبح أسوأ، مقابل 20فم منهم أفادوا بأن الوضع تحسن، (30فم سنة 2006) و20فم اعتبروا أن الوضع لم يتغير. وللإشارة هنا فإن هناك دولة واحدة، هي الإمارات العربية المتحدة، التي اعتبر أكثر من 50فم من المستجوبين بأن البيئة قد تحسنت فيها خلال العشر سنوات الأخيرة.

أما عن تدهور المناخ خلال هذه السنوات، فقد اعتبر 93فم من المستجوبين أن ذلك يرجع إلى الأنشطة البشرية، كما اعتبر 90فم منهم أن ذلك يسجل يشكل خطرا كبيرا على بلدانهم. وذلك بزيادة قدرها 6فم عن النتائج المسجلة سنة 2006. وقد اعتبر نحو 75فم أن الحكومة لم تبذل ما يكفي للتعامل مع تغير المناخ، وسجلت أعلى مستويات الإدانة لهذا الوضع في ليبيا ولبنان واليمن وسورية والعراق، فيما أبدت أكثر 50فم من المستجوبين في عُمان والإمارات والمغرب رضاهم عن العمل الحكومي لمعالجة تغير المناخ.

وعن أساليب حماية البيئة عبر 73فم من المستجوبين عن استعدادهم للمشاركة في حملات التوعية البيئية، و65فم لتنفيذ التشريعات البيئية، و45 فم قبولهم الضرائب الحكومية لحماية البيئة، و20 فم لدفع تبرعات لصندوق خاص بحماية البيئة.

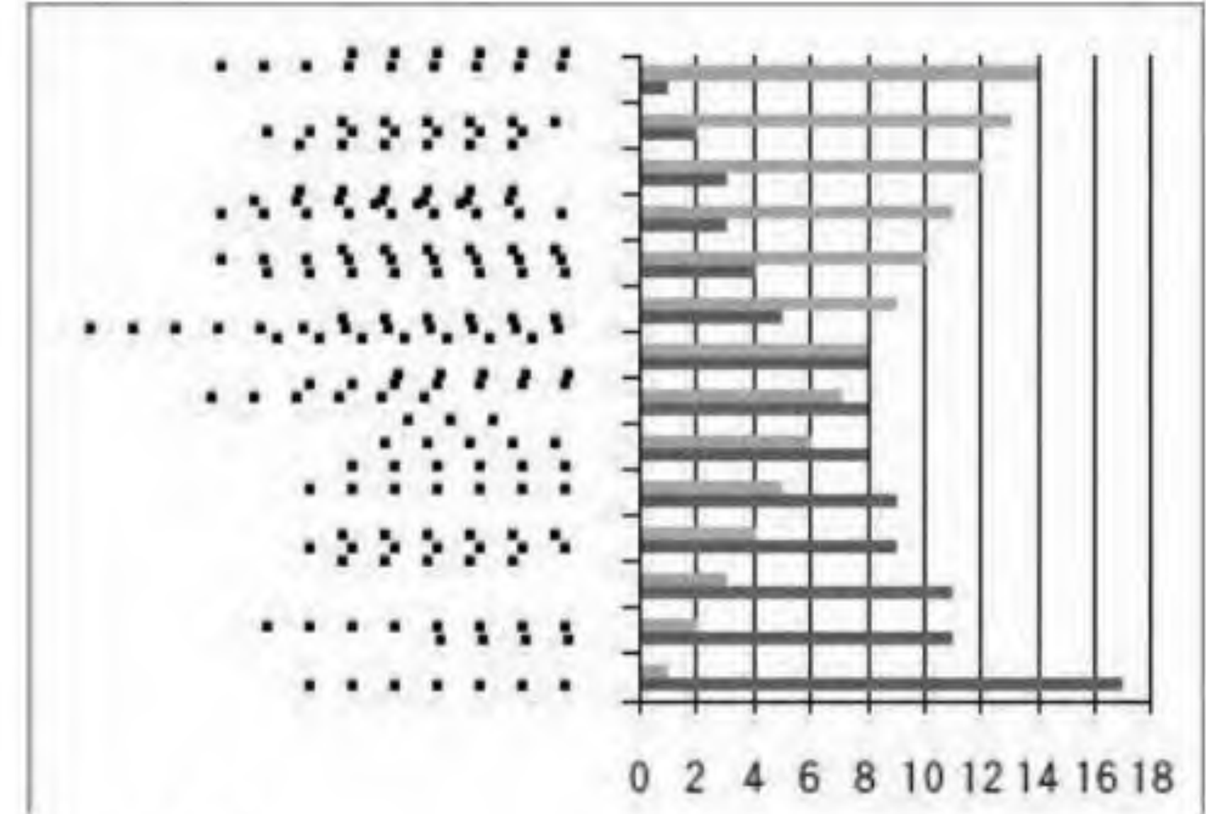
ب-المغرب

حسب النتائج المعبر عنها في استطلاع الرأي المذكور، اعتبر نحو 41فم من المستجوبين المغاربة أن وضع البيئة في بلدهم سيء، و44فم في حالة تحسن، و15فم أن هذا الوضع لم يتغير خلال السنوات الأخيرة.

أما عن دور الحكومة في التعامل مع إشكالية تغيير المناخ، فقد اعتبر 59فم أنها

تقوم بجهد كاف للتعامل ذلك، فيما عبر 41فم أنها لا تقوم بذلك.

وهي النتائج التي تعكس عموما أن المستجوبين في المنطقة العربية، أبانوا عن وعي مرتفع بشؤون البيئة، كما أبانوا في أغلبيتهم عن إدانتهم للوضع المتدهور للبيئة فيها، وعن مسؤولية البشر المباشرة عن تدهور المناخ، وكذا مسؤولية الحكومات العربية لعدم تدخلها أو اهتمامها الضعيف بالموضوع باستثناء الجهود المبذولة في عدد من الدول المذكورة. وهناك ضرورة بالتالي لمواجهة هذا الوضع، بأساليب شتى، أبان أغلب المستجوبين عن استعدادهم المبدئي للمشاركة في بعضها. [39]



رسم رقم 2 - أولويات المواطنين العرب

3- الأولويات والهجرة

تبعث هذه النتائج حول الأوضاع العامة على التساؤل حول ماهية الأولويات لدى مواطني الدول العربية ومدى استعدادهم للبقاء في بلدهم أو الهجرة.

1- الأولويات

أ- المنطقة العربية

اعتبر 17فم من المستجوبون العرب أن أولويتهم هي البطالة، و11فم الأمن والأمان، و11فم الوضع الاقتصادي، و9فم الخدمات العمومية (الصحة والتعليم والطرق والمواصلات)، و9فم ارتفاع الأسعار، و8فم غلاء المعيشة، و8فم مشكلة الفقر، و8فم الحكم وسياسته وغياب الديموقراطية، و5فم الفساد الإداري والمالي، و4فم عدم الاستقرار السياسي، و3فم سياسات الاحتلال الإسرائيلي، و3فم اللاجئون والوافدون، و2فم الانقسامات الجهوية والإثنية، و1فم التدخل الأجنبي.

وهذا مع تباين نسبي في النتائج بين الدول المعنية، حيث فيما ركزت دول مثل العراق ولبنان وتونس وفلسطين على الجانب الأمني ركزت فلسطين على عدم الاستقرار السياسي. وباقي الدول على السياسات الاقتصادية. ما يفيد اختلاف الأولويات عند الدول العربية المعنية.

واعتبارا لنتائج المؤشر العربي بين 2011 و2016، تم تسجيل: تقلب نسبة الأولويات الأمنية (من 11فم سنة 2011، إلى 20فم/ 2014، و9فم/ 2015، لتنخفض إلى 11فم / 2016)، وارتفاع نسبة الأولويات الاقتصادية (من 37 إلى 44فم)، وارتفاع الأولويات السياسية والحكامة (من13 إلى 21فم).

أما حول مدى جدية الدول في حل هذه المشاكل فقد أجاب:43فم أنها إيجابية (جدا 12فم، وإلى حد ما 31فم)، و55 سلبية (26فم، وإطلاقا 29فم). وهي مسألة تطورت بين 2011 و2016، حيث انخفضت، نسبة جدية الحكومات المعنية في حل المشاكل المذكورة من 53 إلى43فم، وارتفعت بالمقابل نسبة اللاجدية لديها من 44 إلى 55فم.

ب- المغرب

أعطى 32فم من المستجوبين المغاربة أولويتهم للبطالة، و12فم لضعف الخدمات العامة و10فم للفقر، و9فم للمشكلات الاجتماعية، و8فم لمشكلة الحكم وسياساته وغياب الديموقراطية، و6فم للانقسامات الجهوية والإثنية، و5فم للفساد الإداري والمالي، و4فم لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، و2فم لغياب الأمن والأمان، و2فم لسوء الأوضاع الاقتصادية..، و11فم دون جواب.

وحول مدى جدية الدولة في حل هذه المشاكل أجاب 29فم من المستجوبين أنها جادة (جدا 6فم، وإلى حد ما 23فم) وغير جادة 69فم (إلى حد ما 36فم وإطلاقا 33فم). ومقارنة بين استطلاعات 2012-2016 نجد أن نسبة من قالوا إنها جادة أو إلى حد ما تراجعت من 57 إلى 29فم، فيما ارتفعت نسبة من قالوا إنها غير جادة أو إلى حد من 40 إلى 69فم.

وهذا يفيد عموما أن المستجوبين العرب عموما، والمغاربة خاصة، أعطوا المكانة الأولى في اهتماماتهم إلى الأولويات الاقتصادية التي تهم البطالة وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (44فم)، تليها الأولويات السياسية والحكامة التي تتعلق بضعف الخدمات العامة والحكم وسياساته والانتقال الديموقراطي (20فم)، ثم الأولويات الأمنية التي تتعلق بغياب الأمن والأمان وخطر الإرهاب والانقسام الجهوي والإثني وعدم الاستقرار والتدخل الخارجي (18فم). كما عبرت أغلبيتهم أن الحكومة لا تقوم بما يكفي من جهود لحل هذه المشاكل، مع تفاوت حسب الدول في هذا الصدد، ما يفيد عموما أن "الربيع العربي" لم يؤد عموما إلى تحسن الأوضاع في العالم العربي، كما سنعود إليه. [40]

2- الإقامة والهجرة

لكن ما تأثير هذه الأوضاع على الإقامة أو الهجرة؟ هذا ما حاول المؤشر العربي 2016، الإجابة عنه، فكانت نتائجه كالتالي:

أ- المنطقة العربية

صرح 75فم من المستجوبين العرب أنهم يرغبون في الإقامة في بلدانهم، و24فم من أنهم يرغبون في الهجرة إلى الخارج، و1فم دون جواب. وهي نسبة مستقرة تقريبا منذ سنة 2011، حيث سجلت في استطلاع المؤشر العربي هذه السنة ذات الأرقام تقريبا.

وتباينت هذه النتائج حسب الدول المعنية: حيث جاءت أعلى النسب للراغبين في الهجرة في السودان (50فم) ولبنان والمغرب وتونس وفلسطين (بين 26 و30فم) وفي العراق والأردن ومصر موريطانيا والجزائر (بين 18 و24فم)، بينما

سجلت أقل نسبة في السعودية والكويت (6 و7فم).

ومن الأسباب التي أدلى بها الراغبون في الهجرة هي: العوامل الاقتصادية (78فم)، وعدم الاستقرار الأمني (13فم) والسياسي (5فم).

أما اتجاهات الهجرة فإن 58فم من الراغبين في الهجرة اختاروا أوروبا (37فم إلى فرنسا، و6فم ألمانيا و5فم السويد و10فم إلى بريطانيا وإيطاليا وسويسرا وإسبانيا مجتمعة)، و20فم دول الخليج (8فم إلى السعودية، و5فم إلى الأمارات و3فم إلى قطر و2فم إلى الكويت) و12فم أمريكا، و9فم كندا، و3فم دول عربية، و3فم أستراليا، و2فم دول أخرى.، و2فم دول إفريقية، و1فم غير محددة، و7فم رفضوا الإجابة.

ب-المغرب:

عبر77فم من المستجوبين المغاربة عن رغبتهم في الإقامة ببلدهم، و18فم من عبروا عن رغبتهم في الهجرة، و5فم دون جواب.

وهي نسبة عرفت تغيرات في نتائج "المؤشر العربي" 2011 و2016، إذ انخفضت الراغبين في الهجرة من 22 إلى 18فم، كما ارتفعت نسبة من يرغبون في الإقامة في بلدهم من 37فم إلى 77فم. أما نتائج "البارومتر العربي" فقد أفادتنا بأن نسبة المغاربة الذين يرغبون في الهجرة تقلصت بين 2006 و2016 من 50 إلى 27فم. [41]

ومن الأسباب التي قدمها المستجوبون لذلك نجد: الأسباب الاقتصادية (90فم)، وعدم الاستقرار الأمني (1فم)، وسوء الوضع السياسي (4فم)، وأخرى (11فم)، ولا أعرف (2فم).

أما عن اتجاهات الهجرة عند المغاربة، كما تم التعبير عنها سنة 2016، فهي: أوروبا (59فم)، وكندا (15فم)، والولايات المتحدة الأمريكية (13فم) ودول الخليج (5فم)، ودول عربية أخرى (1فم)، وتركيا (1فم)، و5 دون جواب. وهي الأرقام التي سنعود إلى إشكالياتها حين حديثنا عن الشباب العربي في الفصل العاشر.

نخلص من ذلك، أن غالبية المستجوبين في المنطقة العربية أو المغرب عبروا عن رغبتهم في الإقامة في بلدانهم، وأقل من الثلث عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى الخارج، لأسباب سوء الوضع الاقتصادي أساسا، تليها الأسباب الأخرى (الوضع الأمني، الوضع السياسي) في مرتبة بعيدة وراء ذلك. ما يزكي ما سبق ذكره عن أولويات الجانب الاقتصادي عند المواطنين العرب ومثاله: تقلص الهجرة في المغرب بشكل موازي مع التحسن الاقتصادي بين 2006 و2016 كما أوضحه البارومتر العربي.

خلاصة

نخلص في هذا الفصل إلى أن أغلبية المستجوبين المعنيين صرحوا بأنهم يشعرون بالأمان في أماكن سكناهم وأنهم غير راضين نسبيا على الوضع الاجتماعي لأسرهم. أما بشأن الأوضاع العامة، فقد تباينت النتائج بشأنها من الرضا الكامل على الوضع الأمني إلى عدم الرضا عن الأوضاع الأخرى (الوضع الاقتصادي، الوضع السياسي، الوضع البيئي) تبقى مسألة الهجرة والأولويات، حيث فيما صرحت الأغلبية بعد رغبتها في الهجرة حدد أولوياتها أساسا في القضايا الاقتصادية، وبشأن أقل في القضايا السياسية والأمنية.

الفصل الثالث: الثقة في المؤسسات

بعد أن تعرفنا في الفصل السابق، نسبيا، على آراء المواطنين العرب العامة حول أوضاعهم الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، سنحاول في السياق ذاته، التعرف على آراء هؤلاء بشأن مؤسسات بلدانهم وحكوماتها، وبالذات حول مدى ثقتهم فيها وتقييمهم لأدائها. ما نأمل أن يمكننا من تقييم أفضل للرأي العام العربي بشأن هذه الأمور.

وهو ما سنحاول القيام به في هذا الفصل، من خلال مؤشرين كبيرين يتعلقان ب: الثقة في مؤسسات الدولة، وتقييم الأداء الحكومي.

I - الثقة بمؤسسات الدولة

تشمل الثقة بمؤسسات الدولة، كما جاءت في المؤشر العربي، مؤشرات تتعلق بآراء المستجوبين، العرب عموما والمغاربة خاصة، إزاء أجهزة: الحكومة، والمجلس التشريعي، والأحزاب السياسية، والجيش، والمخابرات، والأمن أو الشرطة، والقضاء.

الحكومة

أ- المنطقة العربية

عبر 55فم من المستجوبين العرب أن لهم ثقة في حكومات بلدانهم (24فم كاملة و31فم إلى حد ما)، و43فم عن عدم ثقتهم فيها (20فم إلى حدا ما، و23فم إطلاقا)، و2فم دون جواب.

ومقارنة مع السنوات الماضية 2011 و2016، فقد ارتفعت عموما مستويات الثقة في الحكومات العربية من 47فم إلى 55فم، فيما انخفضت نسبة الذين لا يثقون في حكوماتهم من 44 إلى 43فم.

بيد أن النتائج تتباين بين دولة وأخرى، ذلك أن أعلى مستويات الثقة في الحكومات القائمة لدى المستجوبين قد سجلت في السعودية (94فم) وموريطانيا (80فم) والكويت (78فم)، ووصلت إلى نحو 2/ 3 من المستجوبين في مصر والأردن. بينما انقسمت آراء المستجوبين في الدول الأخرى مثل تونس والجزائر والمغرب والسودان (بين 34 و56فم)، لتصل أعلى مستويات عدم الثقة في الحكومات في كل من لبنان والعراق (78فم و80فم).

ب- المغرب

عبر 41فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في حكومة بلدهم (9فم ثقة كبرى و34 إلى حد ما)، و51فم عن عدم ثقتهم فيها (24فم إلى حد ما، 27فم إطلاقا)، و6فم دون جواب. وتعتبر نسبة الثقة بذلك أضعف مما سجل على المستوى العربي.

أما عن تطور مسألة الثقة في الحكومة المغربية خلال سنوات 2011 و2016، فقد سجلت ارتفاعا من 18 إلى 43فم (بلغ أقصاه 47فم في استطلاع 2012-2013) فيما انخفضت نسبة عدم الثقة من 68 إلى 51فم. وقد أفادتنا نتائج "البارومتر العربي"

حول المغرب في هذا الصدد، بأن مستويات هذه الثقة اختلفت حسب المجالات، كما سنعود إليه في الفصل الموالي عند حديثنا عن الأداء الحكومي في مجال الخدمات. [42]

وهي النسب التي توافق، بالمناسبة، بعض الدراسات التي أجريت حول القيم، ومنها القيم السياسية، والتي أوضحت انقسام المغاربة في تقييم الحكم في بلادهم. [43]

وهي نتائج تقول الكثير، مما لا يسمح المجال للتوسع فيه هنا. ونكتفي بطرح أبرز الملاحظات التي تراءت لنا، وهي: أن أعلى مستويات الثقة في الحكومات سجلت في دول الخليج (السعودية والكويت) إضافة إلى موريطانيا، ما يطرح السؤال حول معنى الديموقراطية، كما ذكر. وأن أضعف هذه المستويات التي سجلت في الدول التي تعرف نزاعات سياسية أو دينية (العراق ولبنان)، فيما انقسمت الآراء في باقي الدول، بما فيها التي تعرف تجارب ديموقراطية نسبية، بين الثقة وعدم الثقة، مع العلم بأن أعلى مستويات الثقة في الحكومة سجلت في مجال الأمن، كما أفادنا بذلك المغرب كمثال. [44]

المجلس التشريعي

أ- المنطقة العربية

عبر 44فم من المستجوبين في المنطقة العربية عن ثقتهم في المجالس التشريعية لبلدانهم (16فم جدا و28فم إلى حد ما)، و52فم عن عدم ثقتهم فيها (23فم إلى حدما، و29فم مطلقا)، و4فم دون جواب.

وهي نتائج عرفت تطورا خفيفا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الثقة في المجالس التشريعية من 33فم إلى 44فم (بعد أن سجلت أقصى نسبة لها سنة 2012-2013 ب 48فم)، فيما انخفضت نسبة عدم الثقة قليلا من 57فم إلى 52فم.

وقد تباينت النتائج بين الدول، إذ عبر أغلب المستجوبين عن ثقتهم في مجالسهم في السعودية (88فم) والكويت (78فم) وموريطانيا (68فم) ومصر (61فم). فيما عبر أغلب المستجوبين عن عدم ثقتهم في هذه المجالس في العراق ولبنان والأردن والسودان والمغرب والجزائر وتونس، وصلت إلى 75فم عند اللبنانيين و89فم عند العراقيين.

ب- المغرب

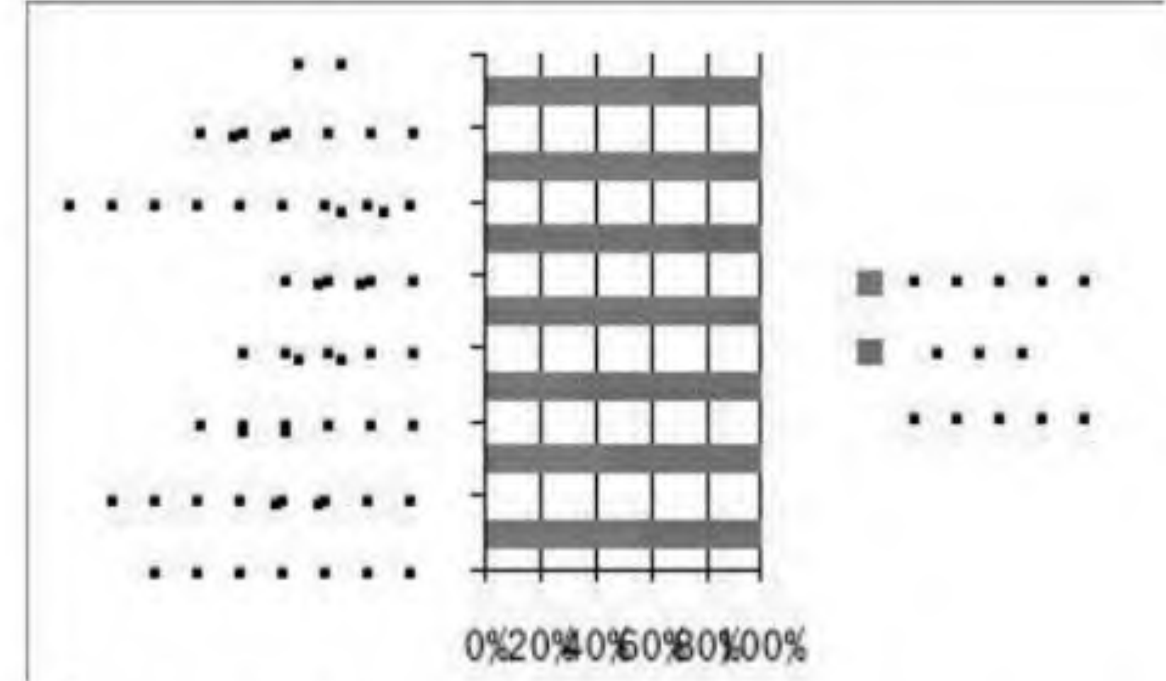
عبر 24فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في المجلس التشريعي لبلدهم (2فم جدا و22 فم إلى حد ما)، و75فم عن عدم ثقتهم فيه (28فم إلى حدما و37فم إطلاقا)، و9فم دون جواب.

وقد تطورت هذه النتائج في الفترة ما بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الثقة في البرلمان من 15 إلى 26فم، فيما انخفضت نسبة عدم الثقة قليلا من 72 إلى 65فم.

وهي النتائج ذاتها تقريبا التي حصل عليها "البارومتر العربي" في استطلاعه لسنة 2016، حيث أشار إلى أن نسبة ثقة المغاربة في البرمان لا تتجاوز 26فم. كما

أشارت إليه عدة استطلاعات قبل ذلك (مثل استطلاع "البحث الوطني حول القيم" سنة 2004)، التي اعتبرت أن هذه النسبة لا تتجاوز عموما 21فم.[45]

ومن الملاحظات العامة التي يمكن تسجيلها بشأن تقييم نسبة الثقة في المجالس التشريعية، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، هي: أولا ضعف أو عدم ثقة المستجوبين عموما في هذه المجالس، التي تمثل في رأيهم "ديموقراطية الواجهة"؛ وثانيا، في ارتفاع نسبة الثقة في الدول ذاتها التي عرفت ارتفاعا في الثقة بالحكومات (السعودية والكويت وموريطانيا)؛ وثالثا، الاستغراب من بعض النتائج مثل الارتفاع النسبي لهذه الثقة في السعودية (التي لها "مجلسا للشورى" وليس "برلمانا ديموقراطيا"، بالمفهوم المتعارف عليه عالميا لذلك) وكذلك في مصر، بعد الانقلاب العسكري على الديموقراطية. ما يطرح ذات الأسئلة حول مفاهيم الشورى والمجلس التشريعي والبرلمان والديموقراطية، وما شابه.[46]



رسم رقم 3- ثقة المواطنين العرب في المؤسسات

الأحزاب السياسية

أ- المنطقة العربية

عبر 31فم من المستجوبين العرب عن ثقتهم في الأحزاب السياسية لبلدانهم (8فم جدا، و23 فم إلى حد ما)، و65فم عن عدم ثقتهم فيها (24فم إلى حد ما و41فم إطلاقا)، و4فم دون جواب.

وهي نسب عرفت تطورا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الثقة في الأحزاب السياسية من 23 إلى 33فم، كما ارتفعت نسبة عدم الثقة من 60 إلى 65فم.

وهذا مع تباين النتائج بين الدول، حيث بلغت أعلى نسبة للثقة في الأحزاب في موريطانيا (53فم يثقون بها، و47فم لا يثقون)، فيما عبر أكثر من 50فم من المستجوبين في الأردن وتونس ولبنان والعراق عن عدم ثقتهم بأحزابهم، وأقل من 10فم من المستجوبين في كل الدول هم من عبروا عن ثقتهم التامة بالأحزاب.

ب- المغرب

عبر 21فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في الأحزاب السياسية لبلدهم (3فم مطلقا و19فم إلى حد ما)، و72فم عن عدم ثقتهم (25فم إلى حد ما، و47فم مطلقا) و6فم دون جواب.

لم يذكر المؤشر العربي شيئا بشأن مقارنة هذه النتائج الاستطلاعات الماضية.

لكن أفادنا "البارومتر العربي" في هذا الصدد، بأن هذه النسبة لم تتغير عموما بين 2006 و2016 إذ ظلت في حدود 10فم. وهو ما أكدته عدد من الاستطلاعات المحلية الأخرى، التي أشارت إلى أن هذه النسبة تتراوح بين 7 و10فم [47] . بل ولم تخرج عدد من الاستطلاعات العالمية عن هذا الاتجاه، بتسجيلها ذات نسب الانخراط المنخفضة في الأحزاب السياسية في مجمل دول العالم. [48]

النتيجة العامة أنه، على غرار الموقف من المجالس التشريعية، عبرت غالبية المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب (بين 43 و89فم) عن عدم ثقتها في الأحزاب السياسية في بلدانها. والأسباب كثيرة سنعود إليها عند حديثنا عن الديموقراطية، ونكتفي بالقول إن أبرزها يوجد، دون شك، في انتشار الفساد السياسي وغياب الديموقراطية وتقاليد الأحزاب السياسية في العالم العربي، بنسب تتفاوت بين بلد وآخر. مع الإشارة هنا إلى مسألة تبدو غريبة، وهي أن الدولة التي ليس بها حزب سياسي (السعودية) هي التي حصلت على أعلى درجات الثقة في الحكومة والمجلس التشريعي! [49]

الجيش

أ- المنطقة العربية

عبر 87فم من المستجوبين العرب عن ثقتهم في المؤسسات العسكرية لبلدانهم (59فم مطلقا، و28فم إلى حد ما)، و12فم عن عدم ثقتهم فيها (7فم إلى حد ما، و5فم مطلقا)، و1 فم دون جواب.

وقد تتباين النتائج قليلا في الدول العربية في هذا الصدد، إذ تراوحت نسبة الثقة في المؤسسة العسكرية بين 87 و95فم في السعودية والكويت والأردن ولبنان والمغرب، وبين 66 و80فم في الجزائر والعراق والسودان.

وقد سجلت النتائج ارتفاعا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الذين يثقون في الجيش بصفة كبيرة أو إلى حد ما من 77 إلى 87فم، فيما انخفضت نسبة الذين لا يثقون فيه من 16 إلى 12فم.

ب- المغرب

عبر 85فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في المؤسسة العسكرية لبلدهم (56 ثقة كبرى و29فم إلى حد ما)، و9فم عن عدم ثقتهم فيها (6فم إلى حد ما و3فم إطلاقا)، و3فم دون جواب.

وهي نسب تطورت بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الثقة في الجيش من 51فم إلى 85فم، وانخفضت بالمقابل نسبة عدم الثقة من 28 إلى 9فم. وفي هذا الصدد، أكد "البارومتر العربي" أن نسبة هذه الثقة ارتفعت إلى 92فم سنة 2016، متجاوزة في ذلك نسبة الثقة في الأمن والزعماء السياسيين والنظام والبرلمان والأحزاب السياسية والقضاء. [50]

والنتيجة أن الغالبية الساحقة للمستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عبروا عن ثقتهم الكاملة في مؤسساتهم العسكرية، وان هذه الثقة في ارتفاع دائم (إلى جانب الثقة في الأمن والمخابرات كما سنرى تحته). ما يفيد أن هذه

المؤسسات تبقى الملاذ الأساس لمواطني العالم العربي، أمام ضعف الثقة في المؤسسات الأخرى (البرلمان والحكومة والأحزاب) التي تضمن الأمن لهم.

الأمن العام

أ- المنطقة العربية

عبر 72فم من المستجوبين العرب عن ثقتهم في جهاز الأمن أو الشرطة (34فم مطلقا، و38فم إلى حد ما)، و27فم عن عدم ثقتهم فيها (15فم إلى حد ما و12فم مطلقا)، و1فم دون جواب.

وهي نسب عرفت تغيرات بين 2011 و2016، حيث انتقلت نسبة من يثقون ثقة كبرى أو إلى حد ما في جهاز الأمن أو الشرطة من 55 إلى 72م، فيما انخفضت بالمقابل نسبة من لا يثقون في هذا الجهاز من 40 إلى 27فم.

وقد اختلفت النتائج بين الدول، حيث سجلت أعلى نسب الثقة الكبرى في الأردن والسعودية والكويت (بين 88 و93فم)، والنسب المتوسطة في موريطانيا وتونس ومصر والجزائر والعراق ولبنان (بين 56 و74فم)، وسجلت أضعف نسبة في فلسطين (50فم).

ب- المغرب

عبر 73فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في جهاز الأمن أو الشرطة (26فم مطلقا و47 فم إلى حد ما)، و25فم لا يثقون (17فم إلى حد ما ، و8فم مطلقا) و2فم دون جواب.

وفي الفترة ما بين 2011 و2016، ارتفعت نسبة من عبروا عن ثقتهم في جهاز الأمن أو الشرطة إلى حد كبير أو إلى حد ما من 35 إلى 73فم، فيما انخفضت نسبة من لا يثقون إلى حد ما أو مطلقا من 57 إلى 25فم. وقد سجلت نسبة الثقة ارتفاعا عن تلك التي سجلت سنة 2006 (51فم). وقد أشار "الباروميتر العربي" بدوره إلى هذا الارتفاع الذي وصل، في استطلاعه سنة 2016، إلى 68فم.

والملاحظة التي تفرض ذاتها هنا هو أن نحو ثلثي المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عبروا عن ثقتهم (إلى حد كبير أو إلى حد ما) في المؤسسة الأمنية، بشكل أقل نسبيا من ثقتهم في الجيش، لكنها تبقى الثقة مرتفعة في الحالتين، كما ذكر. ما يؤكد النتائج السابقة بشأن الشعور بالأمان، وحاجة المواطنين العرب في المقام الأول إلى النظام والأمن، حتى لوكان ذلك على حساب الديموقراطية في كثير من الحالات.

جهاز المخابرات

أ- المنطقة العربية

عبر 70فم من المستجوبين العرب عن ثقتهم في أجهزة المخابرات (الاستعلامات، الاستخبارات، المباحث..) في بلدانهم (38فم مطلقا و32فم إلى حد ما)، و16فم عن عدم ثقتهم فيها (14فم إلى حد ما و12 فم مطلقا)، فم دون جواب.

وقد تغيرت مستويات الثقة بالأجهزة المذكورة بين 2011 و2016، حيث ارتفعت

نسبة هذه الثقة من 49 إلى 70فم خلال هذه الفترة، مقابل انخفاض من لا يثقون بها من 37 إلى 16فم.

أما بخصوص التباين في النتائج بين الدول العربية في هذا الصدد، فقد سجلت أعلى النسب في الأردن والسعودية والكويت وموريطانيا (بين 76 و95فم)، ومصر والجزائر والسودان (بين 52 و69فم)، وأضعفها في فلسطين (41فم).

ب- المغرب

عبر 73فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في جهاز المخابرات لبلدهم (26فم مطلقا و47فم إلى حد ما)، و25فم عن عدم ثقتهم فيها (17فم إلى حد ما، و8فم مطلقا)، و2فم دون جواب.

لم يشر "المؤشر العربي" مقارنة النتائج في المغرب بين مختلف الاستطلاعات التي أجراها بين 2011 و2016. ولكن وجب التنبيه هنا إلى أن المغاربة لا يفرقون عموما بين أجهزة الأمن والمخابرات، إذ لديها الخصائص ذاتها بالنسبة لهم وهي ضمان الأمن الداخلي والخارجي. وبالتالي، فالمؤشرات المقدمة بشأن الأمن، تصدق إلى حد ما على المخابرات.

والنتيجة العامة، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، تعبر عن ثقة المستجوبين الكبرى في جهاز المخابرات في بلدانهم، ثقتهم في أجهزة الجيش والأمن. ما يؤكد حقيقة واضحة، وهي التأييد التام لمختلف الأجهزة الأمنية على اختلاف اختصاصاتها وأشكالها، والتي تعكس على نحو ما ذكر، الحاجة الماسة للأمن والاستقرار في المجتمعات العربية. وهي التي تصل، في بعض هذه المجتمعات، إلى حد تجاهل الدور السلبي للمخابرات. [51]

جهاز القضاء

أ- المنطقة العربية

عبر 65فم من المستجوبين العرب عن ثقتهم في أجهزة القضاء لبلدانهم (24فم مطلقا، و41فم إلى حد ما)، و32فم عن عدم ثقتهم فيها (18فم إلى حد ما و14فم مطلقا)، و3فم دون جواب.

هذا، وخلال الفترة ما بين 2011 و2016، ارتفعت نسب الذين يضعون ثقتهم في القضاء في البلدان العربية من 57 إلى 65فم، فيما انخفضت قليلا نسبة الذين لا يثقون فيه من 35 إلى 32فم.

هذا وقد سجلت أعلى مستويات الثقة في القضاء في السعودية (95فم) والأردن (86فم) وموريطانيا (83فم) ومصر (81فم)، وأوسطها في السودان (65فم) وتونس (60فم)، وفلسطين (59فم) ولبنان (48فم)، وأضعفها في العراق (34فم).

ب- المغرب

عبر 52فم من المستجوبين المغاربة عن ثقتهم في الجهاز القضائي لبلدهم (11فم مطلقا و41فم إلى حد ما)، و44فم عن عدم ثقتهم فيه (28فم إلى حد ما و16فم مطلقا)، و4فم دون جواب.

وخلال الفترة ما بين 2011 و2016، تم تسجيل: ارتفاع نسبية الثقة في القضاء المغربي من 31 إلى 52فم، مقابل انخفاض عدم الثقة فيه من 60 إلى 44فم.

وعموما يمكن القول إن نسبة الثقة في القضاء التي تم تسجيلها، سواء في المنطقة العربية أوفي المغرب، هي أقل من نسبتها في أجهزة الأمن (الجيش والشرطة والمخابرات)، لكنها أكثر على كل حال من النسبة التي حازت عليها الحكومة والمجالس التشريعية والأحزاب. مع ملاحظتين: الأولى هي ارتفاع نسبة عدم الثقة في القضاء (التي تتراوح بين 34 و62فم)، ما يطرح أسئلة عدة حول الوضع السياسي والاجتماعي في الدول المعنية، لاسيما في العراق ولبنان؛ والثانية، تتعلق، بتسجيل أعلى ثقة في القضاء (95فم) في السعودية، ما يثير سؤالا حول مدى فعالية النظام القضائي "الإسلامي" الذي تطبقه هذه الدولة، مقارنة مع باقي النظم القضائية "الوضعية"؟ [52]

II - تقييم الأداء الحكومي

يهدف هذا المحور، في سياق الثقة المذكور، إلى البحث في ثلاث مسائل فرعية هي: معرفة مدى احترام مبدأ المساواة أمام القانون، ومدى تطبيق العدالة أو الحصول على محاكمة عادلة، ومدى تعبير السياسة الخارجية عن مصالح المواطنين، في المنطقة العربية عموما وفي المغرب بشكل خاص.

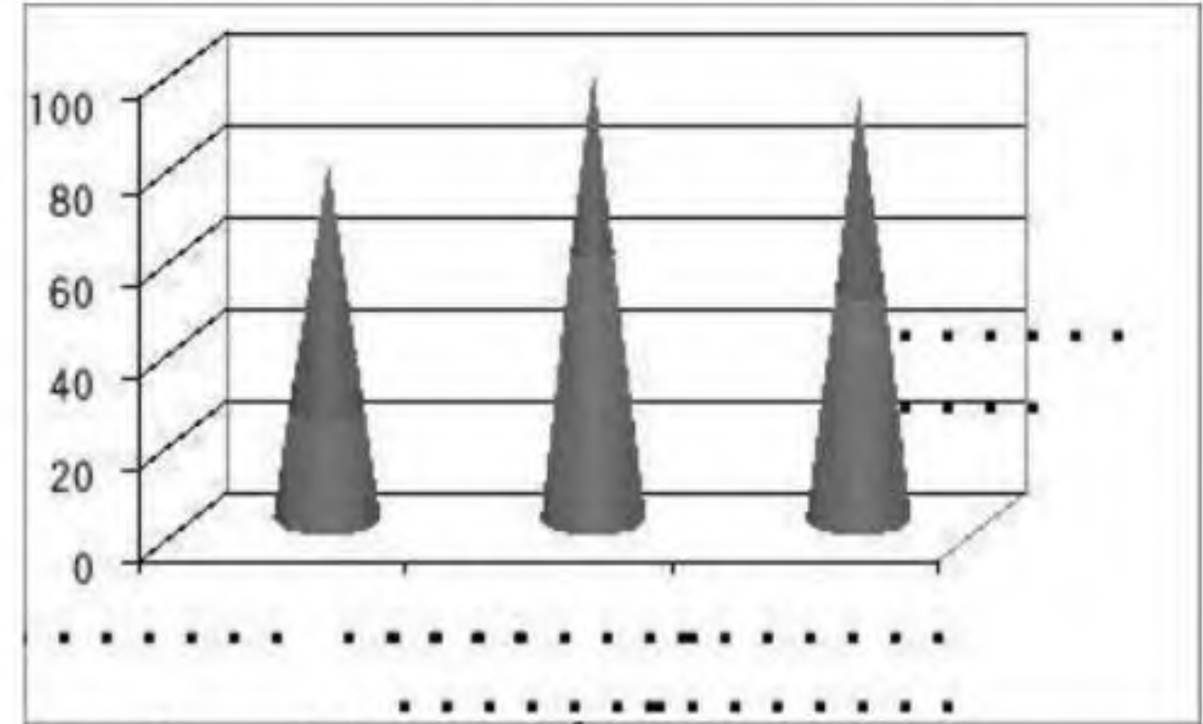
تطبيق القانون

أ- المنطقة العربية

اعتبر 24فم من المستجوبين العرب أن حكومات بلدانهم تسهر على تطبيق القانون بين الناس كافة (أي بشكل كبير)، و54فم أنها تطبق القانون مع محاباة بعض الفئات (أي بشكل نسبي)، و20فم لا تطبقه إطلاقا، و2فم دون جواب.

وقد تباينت النتائج بالطبع بين الدول المعنية، إذ سجلت أعلى النسب الإيجابية "بشكل كبير" في دول مثل السعودية والكويت (57فم)، وأوسطها في الأردن وموريطانيا والجزائر ومصر (بين 27 و31فم)، وأضعفها في لبنان والعراق وتونس وفلسطين (بين 6 و15فم). بينما سجلت أعلى النتائج الإيجابية "بشكل نسبي" في الأردن والعراق وفلسطين والمغرب والسودان وموريطانيا ومصر والجزائر (بين 53و 63فم) وأضعفها في لبنان (42فم). أما بالنسبة للنتائج السلبية "بشكل مطلق"، فقد سجل أعلاها في فلسطين (38فم) وأضعفها في السعودية والكويت والسعودية (بين 3 و5فم).

أما بشأن مقارنة نتائج الاستطلاعات بين 2011 و2016، فقد أوضحت أن النتائج المذكورة لم تتغير إلا بشكل طفيف، حيث سجل ارتفاع خفيف في النسب الإيجابية (بشكل كبير أو نسبي)، مقابل انخفاض كبير للنسب السلبية بإطلاق.



جدول رقم 4- أراء المواطنين العرب في السياسة الخارجية والمحاكمة العادلة وتطبيق القانون

ب- المغرب

اعتبر 11فم من المستجوبين المغاربة بأن حكومة بلدهم تطبق القانون بين الناس إلى حد كبير، و67فم رأوا أنها تطبقه مع محاباة بعض الفئات، و18فم رأوا أنها لا تطبقه إطلاقا، و4فم دون إجابة.

ولم يحدث تغيير كبير في هذه النتائج بين استطلاعات 2011 و2016، سوى ارتفاع خفيف للنتائج الإيجابية "بشكل كبير"، فيما ظلت النتائج الإيجابية النسبية أو السلبية بإطلاق على ذات الدرجة من الارتفاع.

وعموما تظهر النتائج موقفا سلبيا للمواطنين، في المنطقة العربية والمغرب، تجاه تطبيق القانون بمساواة بين المواطنين، حيث اعتبر أغلبهم، كما اتضح، أن حكوماتهم تحابي بعض الفئات على حساب أخرى أو أنها لا تطبق القانون إطلاقا. ما يقول الكثير حول "دولة الحق والقانون" في الدول العربية المعنية، والذي يتناقض، في جانب منه على الأقل، مع "الدولة الأمنية" التي تؤيدها الأغلبية. [53]

المحاكمة العادلة

أ- المنطقة العربية

اعتبر 58 فم من المستجوبين العرب بأن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة مطبق في بلدانهم (16فم مطلقا و42فم إلى حد ما)، و40فم اعتبروا أنه غير مطبق (17فم مطلقا و23فم إلى حد ما).

هذا وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى مستويات النتائج الإيجابية (مطبق جدا أو إلى حد ما) في السعودية والكويت والأردن (بين 79 و88فم)، وأوسطها في موريطانيا والجزائر ومصر (بين 57 و69فم) تونس وفلسطين والمغرب والسودان والعراق (بين 37 و48فم)، وأضعفها في لبنان (24فم) الذي سجل في ذات الوقت أعلى النسب السلبية (75فم) يليه العراق (62فم).

هذا وخلال فترة 2012 و2016، انخفضت النسب الإيجابية في كل من فلسطين والعراق والسودان والكويت، واستقرت في المغرب وموريطانيا، وارتفعت في السعودية وتونس ولبنان والأردن.

ب- المغرب:

اعتبر 34فم من المستجوبين المغاربة بأن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة مطبق في بلدهم (5 فم بشكل كبير و38فم إلى حد ما)، و50فم اعتبروا أنه غير مطبق (17فم مطلقا و33فم إلى حد ما) و7 فم دون جواب.

وقد عرفت هذه النتائج تطورات بين 2012 و2016، حيث انخفضت قليلا نسبة الثقة الإيجابية في المحاكمة العادلة (بشكل كبير أو إلى حد ما) من 47 إلى 43فم، فيما ارتفعت قليلا أيضا نسبة عدم الثقة هذه (بشكل كبير أو إلى حد ما) من 48 إلى 50فم.

ما يفيد عموما بنقص ثقة المواطنين العرب، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، في نزاهة القضاء في بلدانهم، مع وجود اختلاف نسبي بين الدول كما ذكر. لكن السؤال ذاته المطروح أعلاه يطرح هنا أيضا، وهو ما مدى جودة النظام القضائي في بلدين مثل السعودية والكويت اللتات سجلتا أعلى النتائج الإيجابية، مقارنة مع باقي النظم القضائية العربية؟

السياسة الخارجية

أ- المنطقة العربية

رأى 50فم من المستجوبين العرب أن أداء حكوماتهم في السياسة الخارجية يعبر هذه عن آراء المواطنين (17فم إلى حد بعيد و33فم إلى حد ما)، و43 فم

اعتبروا أنه لا يعبر عن ذلك (23فم مطلقا و20فم إلى حد ما أو إلى حد ما)، و7فم دون جواب.

وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى النسب الإيجابية في السعودية والكويت (بين 75 و83فم)، وأوسطها في الجزائر ومصر والأردن (47 و59فم) وأقلها في تونس والسودان والمغرب (41 و48فم)، وأضعفها في العراق ولبنان (بين 20 و21فم).

وخلال فترة 2011 و2016، سجل تحسن مستويات الذين اعتبروا أن السياسة الخارجية لبلدانهم تعبر عن مصالح المواطنين (بشكل كبير أو إلى حد ما) من 34 إلى 50فم، وانخفضت بالمقابل نسب الذين لا يرون ذلك (إطلاقا أو إلى حد كبير) من 47 إلى 43فم.

ب-المغرب

رأى 40فم من المستجوبين المغاربة أن أداء حكومة بلدهم في السياسة الخارجية يعبر هذه عن مصالح المواطنين (9فم إلى حد بعيد و31فم إلى حد ما)، و40فم لا يعبر عنها (14فم إلى حد بعيد و26 فم إلى حد ما). و20فم دون جواب.

بين سنوات 2011 و2016، تطورت النتائج المسجلة في المغرب في الموضوع، إذ ارتفعت النسب الإيجابية من 24 إلى 40فم (سنة 2015)، مقابل انخفاض النسب السلبية من 47 إلى 40فم.، مع بقاء ارتفاع كبير لعدم الجواب، أي في حدود 20فم.

والنتيجة، أن المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، منقسمون عموما تجاه مدى تعبير السياسية الخارجية عن المواطنين في بلدانهم، مع تسجيل ذات الامتياز في النتائج الأعلى للدول ذاتها تقريبا (السعودية والكويت). لكن السؤال هنا: ما مفهوم "السياسة الخارجية" بالنسبة للمستجوبين؟ وما علاقتها الممكنة بمصالح المواطنين، بمعنى هل تقاس مدى جدية أية سياسة خارجية بمدى تعبيرها عن هذه المصالح أم بمدى تعبيرها عن مصالح الدولة في نهاية المطاف؟ هذا سؤال مفتوح. [54]

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل التعرف على مستوى ثقة المواطنين في مؤسساتهم الوطنية وتقييمهم لأدائها. فتبين نتيجته، عموما، أن المستجوبين عبروا عن ثقة عالية في أجهزتهم الأمنية (الجيش، الأمن، المخابرات)، وثقة أقل في الحكومة والبرلمان والقضاء، وعدم الثقة تماما في الأحزاب السياسية. كما عبروا في الغالب عن عدم ارتياحهم لأداء لتطبيق القانون والعدالة في بلدانهم، وانقسموا فيما يخص مدى تعبير السياسة الخارجية عن مصالح المواطنين في هذه البلدان.

الفصل الرابع: الأداء التشريعي والحكومي

يعتبر هذا الفصل امتدادا للفصل السابق، حيث أنه إذا كان هذا الفصل الأخير قد جعل من أهدافه التعرف على مدى الثقة التي يضعها المواطنون، في المنطقة العربية والمغرب، في مؤسساتهم التشريعية والحكومية والأمنية والقضائية، وتقييمهم لبعضها وظائفها، فإن غاية هذا الفصل توسيع مجال هذه المعرفة من خلال محاولة الوقوف عند أراء هؤلاء المواطنين في الأداء الفعلي لهذه المؤسسات، بصفة أكثر تفصيلا.

وبالنظر لصعوبة تقييم كل المؤسسات، فقد اكتفى "المؤشر العربي" بالتوقف عند أبرزها وهي: المؤسسة التشريعية، والمؤسسة الحكومية. ما سنجتهد لبسط أهم النتائج المتعلقة بشأنها، من جهتنا، كما جاءت في آخر استطلاع المؤشر سنة 2016، مقارنة مع استطلاعه 2011-2015.

1 - الأداء التشريعي

للتعرف على الأداء التشريعي، حدد المؤشر 5 مؤشرات رئيسة هي: الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، والرقابة على الإنفاق العام، ومراعاة مصالح المجتمع، ووضع تشريعات لضمان حقوق المواطنين، وتمثيل هؤلاء كافة.

الرقابة التشريعية على الحكومة

أ-المنطقة العربية

اعتبر 54فم من المستجوبين العرب أن المجالس التشريعية تراقب الحكومات في بلدانهم (17فم بشدة، و37فم إلى حد ما)، و39فم اعتبروا أنها لا تراقب شيئا (14فم بشدة و25فم إلى حد ما)، و7فم دون جواب.

أما فيما يخص تباين النتائج بين الدول، خلال الفترة المذكورة، فقد سجلت أعلى نسب المراقبة التشريعية لأعمال الحكومة في الكويت وتونس والسعودية ومصر (بين 72 و76فم)، وأوسطها في موريطانيا والعراق والسودان (بين 46 و63فم)، وأضعفها في المغرب والجزائر والأردن ولبنان (بين 28 و41فم).

وهي نسب لم تتغير كثيرا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت قليلا نسبة الذين يعتبرون أن المجالس تقوم بالرقابة (بشدة أو إلى حد) على أعمال الحكومات في بلدانهم من 50 إلى 54فم، مقابل انخفاض خفيف لمن اعتبروا أنها لا تراقب شيئا أو إلى حد ما .

ب- المغرب

اعتبر 41فم من المستجوبين المغاربة أن المجلس التشريعي لبلدهم يراقب الحكومة (8فم بشدة و33فم إلى حد ما)، و32فم أنه لا يراقب (23فم إلى حد ما 11فم إطلاقا)، و25فم دون جواب.

وخلال الفترة 2012-2016، أمكن تسجيل استقرار آراء المستجوبين المغاربة الذين رأوا أن الرقابة التشريعية تمارس بشدة أو إلى حد ما على أعمال الحكومة

(41فم)، فيما انخفضت نسبة لم يروا ذاك من 41 إلى 34فم، مع تسجيل انخفاض نسبي للذين امتنعوا عن الإجابة (من 25 إلى 24فم). وهي أعلى نسبة سجلت للامتناع عن الجواب في الدول العربية المعنية.

والنتيجة أن المستجوبين، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، قد انقسموا تقريبا إلى النصف بين الذين اعتبروا أن هناك رقابة تشريعية (بشدة أو إلى حد ما) على أعمال الحكومة في بلدانهم، وبين من لم يروا ذاك. لكن المدهش هنا، هي ارتفاع نسبة من قالوا إن هناك رقابة للبرلمان على الحكومة في دول مثل السعودية والكويت ومصر وانخفاضها في دول مثل الأردن والمغرب. وهذا يفيد ما سبق أن توقفنا عنده، وهو تقلب أو غموض عدد من المفاهيم المطروحة لدى المستجوبين، مثل الديموقراطية والمجلس التشريعي والحكومة والرقابة، في الدول المعنية. [55]

الرقابة على الإنفاق العام

أ- المنطقة العربية

اعتبر 52فم من المستجوبين العرب أن مجالسهم التشريعية تمارس الرقابة على الإنفاق العام لحكوماتهم (17فم بشدة و35فم إلى حد ما)، و42فم اعتبروا أنها لا تراقب (15فم بشدة و27فم إلى حد ما). و6فم دون جواب

وهذه نتائج تتباين بين الدول المعنية، إذ سجلت أعلى نسب الموافقة على وجود رقابة تشريعية على الإنفاق العام في تونس والسعودية والكويت (بين 65 و74فم)، وأوسطها في موريطانيا ومصر والعراق والسودان (بين 45 و61فم)، وأضعفها في الأردن والجزائر والمغرب ولبنان (25 و37فم).

بالنسبة لتطور تقييم الرأي العام العربي إزاء مدى ممارسة مجالسهم التشريعية للرقابة على الإنفاق العام بين 2012 و2016، نلاحظ ارتفاع نسبة من رأوا أن ذلك يمارس فعلا من 46 إلى 52فم، كما ارتفعت نسبة الذين لا يرون ذلك بدورها من 39 إلى 42فم. ما يفيد تحسن نسبة من يثقون في رقابة المجالس التشريعية للإنفاق العام، والاستقرار النسبي من لا يثقون في ذلك.

ب- المغرب

اعتبر 37فم من المستجوبين المغاربة أن مجلسهم التشريعي يراقب الإنفاق العام لحكومتهم (8فم بشدة و29فم إلى حد ما)، و60فم اعتبروا أنه لا يراقب (37فم إلى حد ما و17فم إطلاقا)، و26فم دون جواب.

وهي نتائج سجلت تطورا بين 2012 و2016، إذ عرفت نسبة من يرون أن المجلس التشريعي يراقب الإنفاق العام بشدة أو إلى حد ما انخفاضا من 43 إلى 37فم، كما انخفضت نسبة من لا يرون ذلك بدورها من 34 إلى 37فم، مع تسجيل انخفاض ذلك في نسبة "بدون جواب" من 28 إلى 26فم، وإن ظلت مرتفعة، مثل مثيلتها في الرقابة التشريعية على الحكومة. ما يفيد في حالة المغرب، أن الرقابة المالية التي يمارسها البرلمان على الحكومة لم تتحسن، إم لم نقل إنها تراجعت، خلال تجربة حكومة "الإسلاميين" خلال فترة 2012-2016.

وعموما، يمكن القول إن الملاحظات المسجلة في الفقرة السابقة (الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة) هي ذاتها المسجلة هنا في هذه الفقرة. ما يعني أن المستجوبين لم يفرقوا عمليا بين رقابة المجلس التشريعي على الحكومة ورقابته على الإنفاق العام، لاسيما وأن هذه الرقابة الأخيرة (ونعني بها الرقابة المالية) تقنية في أساسها ولا تبدو واضحة عادة للرأي العام، حتى في الدول المتقدمة.

مراعاة مصالح المجتمع

أ- المنطقة العربية

اعتبر 51فم من المستجوبين العرب أن المجالس التشريعية لبلدانهم تراعي مصالح المجتمع (18فم بشدة و33فم إلى حد ما)، و43فم اعتبروا أنها لا تراعي ذلك (15فم بشدة و28فم إلى حد ما).

أما الفروق بين الدول المعنية في هذا الصدد، فقد سجلت أعلى نسبة لمؤيدي وجود مراعاة المجالس التشريعية لمصالح المجتمع في بلدانهم في تونس والسعودية والكويت (71 و76فم)، وأوسطها في مصر وموريطانيا (68فم)، وأضعفها في الجزائر والمغرب ولبنان والعراق والسودان (بين 36 و44فم).

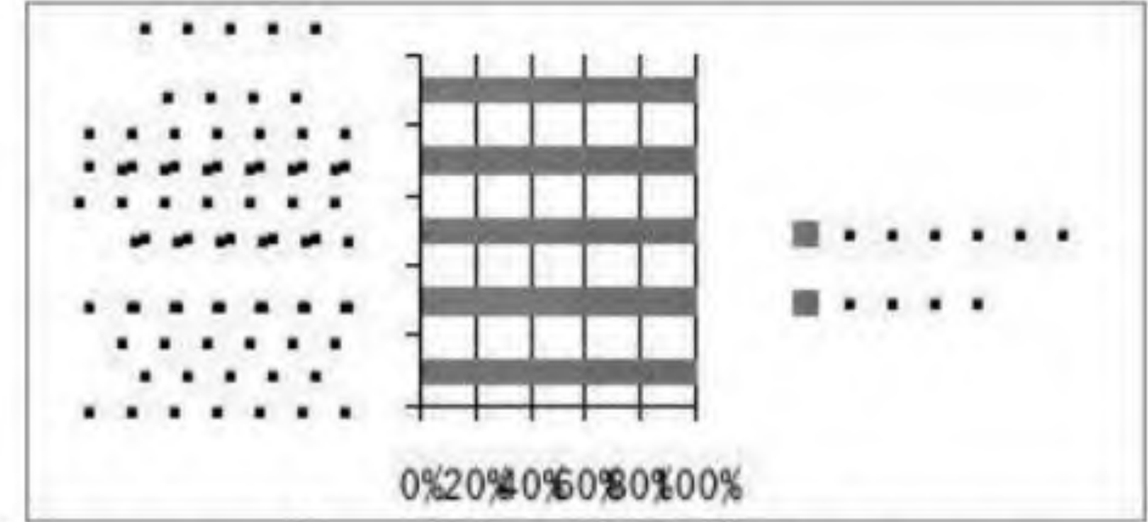
هذا وقد تطورت هذه النتائج خلال فترة 2012 و2016، حيث ارتفعت نسبة من يرون أن المجالس التشريعية تراعي مصالح الناس في الدول العربية المعنية من 46 إلى 51فم، فيما استقرت تقريبا نسبة من لم يروا ذلك. مع ملاحظة تحسن نسبة المؤيدين في تونس والسعودية والكويت، وتراجعهم بشكل هام في كل من الكويت والأردن والسودان والعراق، وبشكل أخف في الجزائر والمغرب.

ب-المغرب

اعتبر 30فم من المستجوبين المغاربة أن المجلس التشريعي يراعي مصالح المجتمع في بلدهم (8فم بشدة، و22فم إلى حد ما)، و48فم لا يراعي (38فم إلى حد ما و16فم إطلاقا) و22فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت نسبيا خلال فترة 2012 و2016، حيث ارتفعت قليلا نسبة الذين رأوا أن مجلسهم التشريعي يراعي مصالح المجتمع من 27 إلى 30فم، فيما ارتفعت قليلا كذلك نسبة من لم يروا ذاك من 48 إلى 47فم. ما يعني أن الرأي العام المغربي حول هذا الموضوع ظل مستقرا إلى حد ما بين الفترتين.

نخلص من ذلك، تعلق الأمر بالمنطقة العربية أو المغرب، فالملاحظ أنه باستثناء دول تونس والسعودية والكويت، فإن أغلبية المستجوبين ظلوا منقسمين حول مواقفهم من مدى مراعاة مجالسهم التشريعية لمصالح مجتمعاتهم، إن لم نقل أن هذه المواقف كانت سلبية جدا، مثلما سجل في الأردن والجزائر ولبنان والمغرب. يبقى ما مفهوم "مصالح المجتمع" هنا؟ هذه مسألة أخرى. [56]



رسم رقم 5- آراء المواطنين العرب في المجالس التشريعية

ضمان حريات المواطنين

أ- المنطقة العربية

اعتبر 55فم من المستجوبين العرب أن المجالس التشريعية تساهم في وضع التشريعات الضامنة لحريات المواطنين في بلدانهم (16فم بشدة و36فم إلى حد ما)، و38فم لا تفعل ذلك (14فم بشدة و24فم إلى حد ما). و6فم دون جواب.

أما عن الفرق بين الدول في هذا الصدد، إذ فيما سجلت أعلى مستويات الرأي القائلة بـأن مجالسها التشريعية تساهم في وضع التشريعات المتعلق بحرية المواطنين في تونس (88فم) والكويت والسعودية (بين 75 و77فم)، سجلت أوسطها في مصر وموريطانيا (بين 64 و69فم)، وأضعفها في الجزائر والمغرب ولبنان والعراق والأردن (بين 39 و44فم)

بشأن تطور النتائج خلال فترة 2014-2016، ارتفعت نسبة الذين رأوا أن مجالسهم التشريعية تساهم بشدة أو إلى حد ما في وضع تشريعات لحريات المواطنين في بلدانهم من 48 إلى 66فم، فيما انخفضت نسبة من رأوا أنها لا تساهم بشدة أو إلى حد ما في ذلك من 34 إلى 38فم. [57]

ب- المغرب

اعتبر 40فم من المستجوبين المغاربة أن المجلس التشريعي لبلدهم يساهم في

وضع تشريعات لضمان حريات المواطنين (7فم بشدة، و33فم إلى حد ما)، و35 لا تضع (25فم إلى حد ما و10فم إطلاقا)، و25فم لا إجابة.

خلال فترة 2014 و2016، ارتفعت نسبة الذين رأوا بأن المجلس التشريعي يساهم (بشدة أو إلى حد ما) في بلدهم في وضع التشريعات الضامنة لحريات المواطنين من 30 إلى 35فم، وانخفضت بالمقابل نسبة من لا يرون ذلك (بشدة أو إلى حد ما) من 45 إلى 40فم.

عموما، باستثناء دول مثل الكويت والسعودية وتونس، انقسم الرأي العام، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، حول مدى المساهمة التشريعية في بلدانهم في وضع التشريعات الضامنة لحريات المواطنين، مع تسجيل أعلى النسب دائما في دول الخليج (الكويت/ السعودية) إلى جانب تونس. والسؤال هنا هو أنه إذا كان من الجلي بمكان أن تونس قد خطت خطوات كبرى في هذا الصدد، فكيف نفسر ارتفاع ذلك، في دولة مثل السعودية، يعرف العام والخاص أن الحقوق أو الحريات بها ليست مثالية؟ ما مفهوم "التشريع" هنا، وما الحريات التي يتم التشريع لها؟ [58]

تمثيل أطراف المجتمع

أ- المنطقة العربية

اعتبر 48فم من المستجوبين العرب أن المجالس التشريعية لبلدانهم تمثل كافة أطراف المجتمع (12فم كثيرا و36فم متوسطا)، و47فم اعتبروا أنها لا تمثل ذلك (27فم قليلا، و20فم إطلاقا)، و5فم دون إجابة.

اختلفت هذه النتائج بين الدول، إذ فيما سجلت أعلى مستويات الموافقة على أن المجالس التشريعية تمثل أطراف المجتمع بشدة أو إلى حد ما في دول مثل السعودية (66فم) وموريطانيا (بين 58 فم) والكويت (66فم) سجلت أوسط هذه المستويات في مصر والأردن والعراق والسودان وتونس (بين 44 و48فم)، وأضعفها في المغرب والجزائر ولبنان (بين 30 و36فم).

أما من حيث تطور هذه النتائج خلال فترة 2012 و2016، فقد سجل استقرار في نسبة الذين رأوا أن المجالس التشريعية تمثل كل أطياف المجتمع بشدة في 12فم، فيما ارتفعت النسبة المتوسطة من قالوا إنها تمثلها إلى حد ما من 31 إلى 36فم، مقابل انخفاض من قالوا إنها لا تمثل إطلاقا من 21 إلى 20فم.

ب- المغرب

اعتبر 30فم من المستجوبين المغاربة أن المجلس التشريعي لبلدهم يمثل كافة أطراف المجتمع (5فم كثيرا و25فم متوسطا)، و54فم منهم اعتبروا أنه لا يمثل ذلك (30فم قليلا و24فم إطلاقا)، و16فم دون إجابة. وبين سنوات 2012-2016، سجلت نتائج الاستطلاعات انخفاض نسبة الذين اعتبروا أن المجالس التشريعية تمثل بدرجة كبير أو إلى حد ما أو قليلا من 68 إلى 60فم، مقابل ارتفاع نسبة من رأوا أنها لا تمثل إطلاقا من 18 إلى 24فم.

والنتيجة، أن النتائج جاءت عموما منخفضة بشكل لافت عن النتائج التي سجلت بشأن مدى مساهمة المجالس التشريعية في ضمان الحريات أو الدفاع عن مصالح

المجتمع أو الرقابة على الحكومة أو الإنفاق العمومي. مع تسجيل ارتفاعها النسبي في بعض الدول (السعودية والكويت وموريطانيا)، مقارنة مع باقي الدول، حيث سجل المغرب أضعف نسبة (30فم). ما يطرح أسئلة عدة بشأن التجربة البرلمانية لهذا البلد، وبشأن ما إذا كانت برلمانات الدول الأخرى تمثل فعلا كل أطياف المجتمع داخلها.

2- الأداء الحكومي

بعد أن بسطنا مواقف الرأي العام العربي من الأداء التشريعي داخل المنطقة العربية عموما والمغرب خاصة، نشرع في بسط مواقف هذا الرأي تجاه الأداء الحكومي. وهذا من خلال 5 مؤشرات هي: السياسة الاقتصادية، والخدمات العامة، والفساد الإداري والمالي، وتطبيق القانون، ووجود المحاكمة العادلة.

السياسة الاقتصادية

سبق التعبير في الفصل الأول عن الموقف العام للمستجوبين من الوضع الاقتصادي، ما يفرض ربطه هنا بآرائهم حول ما إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة تعبر عن مصالح المواطنين.

أ-المنطقة العربية

اعتبر 40فم من المستجوبين العرب أن أداء حكوماتهم في السياسة الاقتصادية يعبر عن مصالح المواطنين (12فم بشدة و28فم إلى حد ما)، و55 فمٍ رأوا أنها لا تعبر عن ذلك (26فم بشدة و29فم إلى حد ما).

وحسب الدول، فقد سجلت أعلى مستويات الموافقة على أن أداء الحكومات في سياساتها الاقتصادية يعبر عن مصالح المواطنين في دول مثل السعودية (بين (و71فم)، وأوسطها في موريطانيا والأردن ومصر وتونس (42 و50فم)، وأضعفها في الجزائر وفلسطين والمغرب والعراق والسودان (15 و34فم).

وقد عرفت هذه النتائج بين 2011 و2016 تطورا نسبيا، إذ ارتفعت نسبة المؤيدين (بشدة أو إلى حد ما) لتأثير السياسات الاقتصادية الحكومية في مصالح المواطنين من 32 إلى 40فم، فيما ارتفعت نسبة الذين لا يرون ذلك (بشدة أو إلى حد ما) من 50 إلى 55فم. وقد أظهرت النتائج أنه فيما ارتفعت نسبة المؤيدين خلال هذه الفترة في دول السعودية ومصر والأردن ولبنان، انخفضت تقريبا في باقي الدول.

ب- المغرب

اعتبر 30فم من المستجوبين المغاربة أن السياسة الاقتصادية لحكومتهم تعبر عن مصالح المواطنين (5فم إلى حد كبير و25فم إلى حد ما)، و55فم رأوا أنها لا تعبر عن ذلك (21فم إلى حد كبير و34فم إلى حد ما) و15فم دون جواب.

وقد تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الذين اعتبروا أن الأداء الاقتصادي كان لصالح المواطنين بشدة أو إلى حد مما من 27 إلى 30فم، كما ارتفعت أيضا نسبة من لا يرون ذلك بشدة أو إلى حد ما من 48 إلى 55فم.

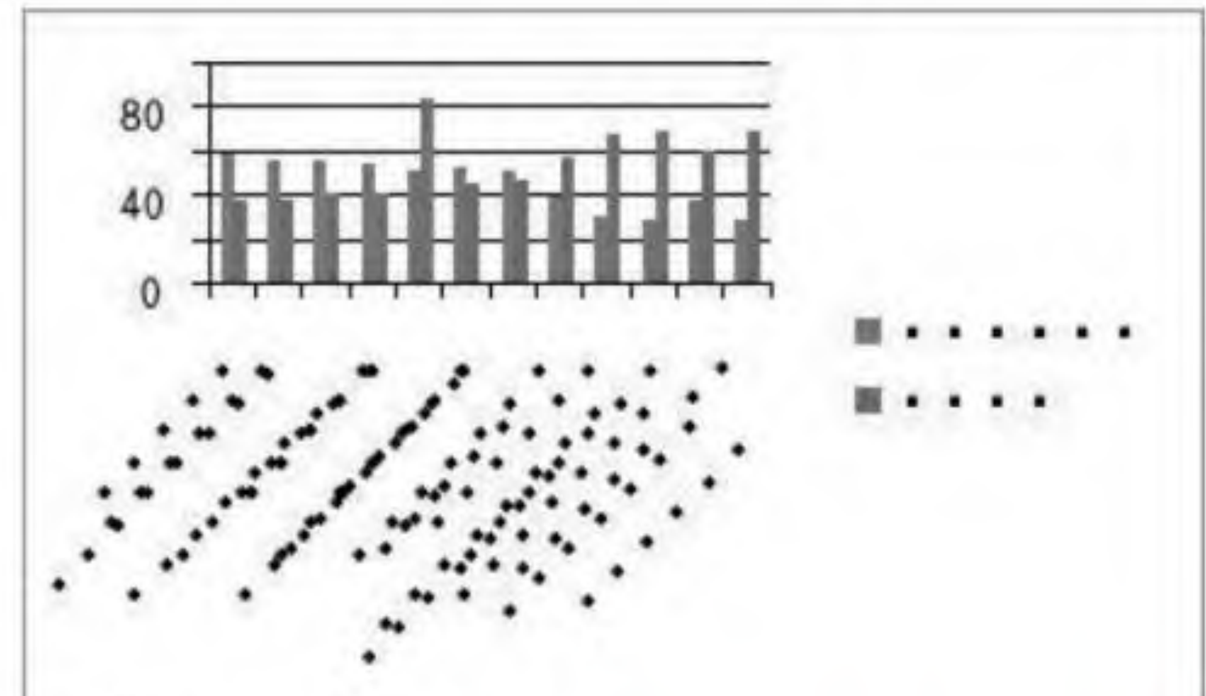
وخلاصة الأمر هنا أنه باستثناء المستجوبين في دولتين هما الكويت والسعودية، فإن أغلب المستجوبين في باقي الدول اعتبروا أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها حكوماتهم لا تعبر عن مصالح المواطنين، ما يوافق النتائج المحصل عنها بخصوص "الوضع الاقتصادي" في الفصل الأول. لكن وفق الملاحظة التي عبرنا عنها في هذا الفصل، إذا كان رضا الرأي العام في الدولتين المذكورتين عن السياسة الاقتصادية المطبقة فيهما يمكن فهمه بالنظر إلى مواردهما البترولية الكبرى التي تسمح بتوفير حد معقول من الرفاهية للسكان المعنيين، فكيف يمكن فهم تدني مستوى هذا الرضا في بلد مثل الجزائر تملك ذات الموارد؟ وهل الموارد البترولية هي المحدد الوحيد للتنمية في العالم العربي؟ ما معنى التنمية المعبر عنها هنا، هل تكمن في "اقتصاد التنمية" أم في "اقتصاد الريع"؟ المسألة فيها نظر.

توفير الخدمات العامة

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الرأي العام العربي إزاء مدى توفير الحكومات لعدد من الخدمات العمومية، الماء، والكهرباء، والصحة، والتعليم، ومحاربة الجريمة، والطرق، والصرف الصحي، وتوزيع الخدمات بين المناطق، ومحاربة الفقر والبطالة.

في هذا الصدد، اعتبر 48فم من المستجوبين العرب أن الأداء الحكومي فيما يخص توفير الخدمات العامة في بلدانهم إيجابي (34فم جيد و14فم جيد جدا)، و49فم اعتبروه سلبيا (22فم سيء و27فم سيء جدا).

وقد جاء ترتيب مستويات رضا المستجوبين عن الخدمات المقدمة بالتفصيل هكذا: الماء (59فم إيجابي و38فم سلبي) والكهرباء (56فم و39 سلبي)، ومحاربة الجريمة (56فم و42فم سلبي)، والتعليم (54فم إيجابي و45فم سلبي) والصرف الصحي (51فم إيجابي و50فم سلبي)، والصحة العمومية (53فم إيجابي و46فم سلبي) وتوفير الطرق (51فم إيجابي و48فم سلبي) وتوزيع الخيرات بعدالة (40فم إيجابي و57فم سلبي) وتحسين مستوى المعيشة للفقراء (31فم إيجابي، و68فم سلبي)، وإيجاد حلول للبطالة (29فم إيجابي و70 سلبي)، والاهتمام بالشباب (38فم إيجابي و60فم سلبي/ 2015)، وحل مشكلة ارتفاع الأسعار (29فم إيجابي و70فم سلبي/ 2015).



رسم رقم 6- مستويات رضا المواطنين العرب على الخدمات العمومية

أ- المنطقة العربية

لقد اختلفت النتائج حسب الدول، إذ سجلت أعلى الآراء الإيجابية (جدا أو إلى حد ما) في دول مثل السعودية والكويت (بين 82 و84فم)، وأوسطها في الأردن (65فم)، وأقل منها قليلا في الجزائر ومصر وموريطانيا وفلسطين وتونس (بين 39 و44فم)، وأضعفها في المغرب والسودان والعراق ولبنان (بين 28 و39فم).

ومقارنة مع السنوات الماضية 2012-2016، ظهر تحسن في الأداء الحكومي بشأن الخدمات العمومية، إذ ارتفع معدل الإيجابي من 40 إلى 48فم، كما انخفض المعدل السلبي من 57 إلى 49فم. وقد ظهر التطور الإيجابي أكثر في مجالي محاربة الجريمة (ارتفعت النسبة الإيجابية من 44 إلى 55فم) والتعليم (من 49 إلى 5فم)، وقليلا في مجال محاربة البطالة (من 27 إلى 29فم) وحل مشكلة الفقراء (من 28 إلى 32فم)، فيما استقرت عموما نتائج الخدمات الأخرى.

ب- المغرب

اعتبر 33فم من المستجوبين المغاربة أن الأداء الحكومي فيما يخص الخدمات العامة في بلدهم هو إيجابي (6فم جيد جدا و27 فم إلى حد ما)، و64فم اعتبروا أنه سلبي (31فم إلى حد ما و33م مطلقا)، و13فم دون إجابة.

وفي ذات السياق، أفادنا استطلاع "البارومتر العربي" سنة 2016: أن 90فم من المستجوبين أبدوا رضاهم عن خدمات الأمن في بلدهم، و58فم عن العدالة بين الأغنياء والفقراء، و42فم عن التدبير الاقتصادي، و38فم عن التربية، و34فم عن الصحة، و17فم عن الشغل، و8فم عن خفض أثمنة السلع والخدمات.

هذا ومقارنة بين استطلاعي المؤشر العربي 2012 و2016، يتبين أن نسبة من قالوا إن الأداء الحكومي إيجابي (جيد أو جيد جدا) انخفضت نسبيا من 36 إلى 33فم، فيما ارتفعت نسبة من اعتبروا أن هذا الأداء سلبي من 60 إلى 64فم.

والنتيجة العامة، أنه باستثناء السعودية والكويت (والأردن نسبيا)، فأغلب المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب لهم نظرة سيئة أو سيئة جدا حول توفير حكوماتهم للخدمات العمومية. مع وجوب التمييز هنا بين هذه الخدمات: إذ فيما حصل بعضها مثل خدمات الأمن على تقدير عال، حصلت خدمات الماء والكهرباء والصحة والتعليم ومحاربة الجريمة على تقييم متوسط نسبيا (أكثر من 50فم)، فيما حصلت باقي الخدمات عموما على تقييم سلبي (أقل من 40فم).

3- الفساد الإداري والسياسي

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الرأي العام العربي لوضع الفساد الإداري والسياسي في بلدانهم، ومدى محاربته من طرف الحكومات المعنية.

وضع الفساد

أ- المنطقة العربية

اعتبر 79فم من المستجوبين العرب أن الفساد الإداري والسياسي منتشر في بلدانهم (64فم جدا و15فم إلى حد ما)، و18فم اعتبروا أنه غير منتشر (4فم جدا و14فم إلى حد ما). ما يفيد أن نحو 93فم اعتبروا أن الفساد المذكور منتشر

بدرجات متفاوتة.

وقد تفاوتت النتائج حسب الدول، إذ سجلت أعلى مستويات التقييم السلبي في تونس ولبنان والعراق والأردن والمغرب والسودان وفلسطين وموريطانيا ومصر (بين 78 و91فم)، سجل أخفضها نسبيا في الجزائر والسعودية والكويت (بين 60 و66فم).

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي المؤشر العربي 2012 و2016، حيث انخفضت نسبة من قالوا بأن الفساد منتشر جدا أو إلى حد ما من 85 إلى 79فم.

ب-المغرب

اعتبر 86فم من المستجوبين المغاربة بأن الفساد الإداري والسياسي منتشر في بلدهم (49فم جدا و37فم إلى حد ما)، و11فم اعتبروا أنه غير منتشر (5فم مطلقا و6فم قليلا)، و3فم دون جواب.

مقارنة مع بين استطلاعي 2012 و2016 المذكورين نجد أن انسبة من قالوا إن الفساد متشر جدا أو إلى حد ما قد انخفضت قليلا من 91 إلى 86فم، وارتفعت قليلا نسبة من قالوا إنه غير منتشر من 5 إلى 11فم.

محاربة الفساد

أ- المنطقة العربية

أما عن محاربة الفساد الإداري والسياسي، فقد رأى 49فم من المستجوبين العرب أن حكوماتهم جادة في ذلك (14فم جدا أو 35فم إلى حد ما جادة)، و49فم غير جادة (27فم إلى حد ما و22فم إطلاقا)، و2فم دون جواب.

وقد تباينت النتائج قليلا بين الدول، إذ سجلت أعلى مستويات محاربة الفساد الإداري والسياسي في السعودية (81فم)، وأوسطها في مصر والكويت وتونس والجزائر والأردن (54 و63فم)، وأضعفها في المغرب والعراق ولبنان والسودان (بين 14 و42فم).

وعن تطور هذه النتائج بين 2011 و2016، لوحظ انخفاض مستوى الثقة قليلا في مدى جدية الحكومات على محاربة الفساد من 52 إلى 49فم، مقابل ارتفاع الذين لا يثقون في مدى هذه الجدية من 42 إلى 49فم. ومن الدول التي تراجعت فيها الثقة أكثر نجد العراق وفلسطين والأردن وموريطانيا ومصر، فيما زادت هذه الثقة قليلا في السعودية وتونس.

ب - المغرب

اعتبر 42فم من المستجوبين المغاربة هم بأن حكومتهم جادة في محاربة الفساد الإداري والسياسي (4فم جدا و38فم إلى حد ما)، 46فم غير جادة (17فم مطلقا و39فم إلى حد ما)، و12فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الثقة في قدرة الحكومة على محاربة الفساد المذكور من 29 إلى 42فم، مقابل انخفاض نسبة عدم الثقة في هذه القدرة من 64 إلى 56فم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفترة تميزت

في المغرب بترأس حزب إسلامي (العدالة والتنمية) للحكومة، جعل شعاره المركزي "محاربة الفساد والاستبداد". [59]

وفي هذا الصدد، أشار البارومتر العربي في استطلاعه لسنة 2016 أن 42فم من المغاربة يعتبرون الرشوة موجودة، وأن 12فم منهم يعتبرون أن الحكومة تبدل مجهودات كبرى و34فم متوسطة، و31فم قليلة و14فم لا شيء. كما صرح 45فم منهم أنهم يلجئون للواسطة للحصول على شغل، و48فم أنهم يتدبرون أمرهم بأنفسهم. [60]

ونتيجته بالنسبة لوجود الفساد الإداري والسياسي وتقييم المستجوبين له، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، أن هناك شبه إجماع بين هؤلاء على وجود فساد إداري وسياسي في الدول المعنية، وأن أقل من 50فم منهم يعتبرون أن حكوماتهم جادة، والتي تطرح أسئلة عدة بشأن المفاهيم المستعملة (مثل الفساد والسياسة والإدارة...) ومدى حرية المستجوبين في التصريح بآرائهم الحقيقية في الموضوع، إضافة إلى مدى تلاؤم تصريحاتهم أو انسجامها فعلا مع النتائج المحصل عليها سابقا بشأن الرضا عن المؤسسات القائمة. [61]

خلاصة

نخلص في هذا الفصل إلى استنتاجات عامة مفادها أن الأغلبية من المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب، ترى أن المجلس التشريعي لا يمثل كل فئات المجتمع ويرعى مصالحهم ويضع تشريعات لضمان حقوقهم، كما أنه لا يمارس الرقابة بما يكفي على أعمال الحكومة والإنفاق العام. أما بشأن الحكومة، فهي توفر الأمن بشكل كبير، والخدمات العمومية بشكل متوسط. لكنها تبقى مقصرة فيما يتعلق بالفساد، حيث لا تبذل، في رأي الغالبية، ما يكفي من جهود لمحاربته.

الفصل الخامس: اتجاهات الديموقراطية

أفادتنا النتائج المقدمة في الفصول السابقة بعدد من المعطيات حول آراء المواطنين العرب بشأن أوضاعهم العامة ومؤسساتهم وأدائها التشريعي والحكومي. وهي معطيات تعكس بشكل غير مباشر مدى تقييم هؤلاء، الحقيقي أو الوهمي، لأنماط الحكم السائدة في بلدانهم، ومدى اقترابها من النموذج الديموقراطي.

وهو النموذج الذي سنسعى في هذا الفصل، استنادا على نتائج المؤشر العربي، إلى معرفة مدى تقييم المواطنين له، بشكل مباشر هذه المرة. وهذا من خلال تقديم عدد من المؤشرات التي تتعلق: بمفهوم الديموقراطية أولا، ومدى قبول النظام السياسي الديموقراطي ثانيا، وتقييم الرأي العام لمستوى النظام الديموقراطي في بلدانهم ثالثا.

1ـ مفهوم الديموقراطية

قدم 89فم من المستجوبين العرب أجوبة تتعلق بدلالة مفهوم الديموقراطية، و11فم فقط منهم أجابوا بأنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. ما يفيد أن معظم المستجوبين عبروا هن اهتمامهم بالموضوع.

وإذا اقتصرنا هنا على الذين قدموا أجوبة في هذا الموضوع، يمكن تقسيم أجوبتهم هذه عموما، حسب ترتيب أهميتها لديهم، إلى خمسة اتجاهات، في المنطقة العربية عموما وفي المغرب خاصة.

أ- المنطقة العربية

* الاتجاه الأول، عبر عنه نحو 33فم من المستجوبين، الذين اعتبروا أن الديموقراطية لديهم هي ضمان الحريات والحقوق السياسية والمدنية، أي التي تتعلق ب: الحريات العامة، والشخصية، وحرية التجمع والتنظيم، وحرية الإعلام، وحرية المعتقد.

* الاتجاه 2: عبر عنه نحو 26فم من المستجوبين، الذي اعتبروا أن الديموقراطية لديهم هي العدل والمساواة، والتي تفيد لديهم: إشاعة الحق بين الناس، ورفع الظلم عنهم، وضمان حقوق المواطنين، وعدم الإنقاص منها، وعدم التمييز وتحقيق العدالة بينهم.

* الاتجاه 3: عبر عنه نحو 11فم من المستجوبين، الذين رأوا أن الديموقراطية لديهم هي نظام الحكم الديموقراطي، ما يفيد: أن الشعب هو مصدر السلطات، وتداول السلطة، واحترام الانتخابات، والتعددية السياسية، واستقلال السلطات، والرقابة.

* الاتجاه 4: عبر عنه 7فم من المستجوبين، والذي رأوا أن الديموقراطية تتجسد في تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين، أي في: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص عمل، ومحاربة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة.

* الاتجاه 5: عبر عنه 6فم من المستجوبين، الذي رأوا أن الديموقراطية تتجسد في الأمن والاستقرار. ما يفيد: الأمن والاستقرار، وغياب الفوضى والإرهاب، وتوافر النظام والأمان.

وهذا إلى جانب اتجاهات حصلت على نسب أقل: مثل اتجاه تعريف الديموقراطية بأنها تعبير عن القيم الإنسانية (5فم)، أو أنها تعني سن الأحكام الدينية (1فم).

وهي نتائج تكاد تكون متقاربة بين الدول المعنية، مع بعض الاستثناءات مثل: حيث سجلت أعلى مستويات تعريف الديموقراطية بأنها حماية الحريات في الكويت (56فم) والأردن (53فم) والسودان (41فم)، وأنها المساواة والعدل في موريطانيا (54فم)، وأنها نظام حكم ديموقراطي في الجزائر (21فم) ولبنان (18فم) وأنها تحسين الوضع الاقتصادي في المغرب (17فم) وأنها سن أحكام دينية في السعودية (4فم). وبشكل عام، فقد تم التركيز على الحريات والحقوق السياسية في الأردن ولبنان والسودان والكويت والعراق وفلسطين، وأقل في بلدان مصر وموريطانيا وتونس، فيما تم التركيز في مصر والسعودية وموريطانيا أكثر على العدالة والمساواة، وركز المغرب وتونس والعراق أكثر على الجوانب الاقتصادية. [62]

أما عن المقارنة بين استطلاعات المؤشر (2011-2016)، فقد سجل خلال هذه الفترة: ارتفاع نسبة تعريف الديموقراطية بأنها "إنشاء نظام ديموقراطي" من 8 إلى 11فم، واستقرار نسبة تعريفها بأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية (بين 6 و7فم). كما ارتفعت نسبة تعريفها بأنها المساواة والعدل بين المواطنين من 21 إلى 26فم، فيما انخفضت قليلا نسبة تعريفها بأنها ضمان الحريات الأساسية من 35 إلى 33فم،

فيما ظلت المستويات الأخرى على ما هي عليه تقريبا، مع تسجيل انخفاض "دون جواب" من 21 إلى 11فم.

ب- المغرب

اعتبر 34فم من المستجوبين المغاربة أن الديموقراطية عندهم تتجلى في العدل والمساواة، و17فم منهم في الوضع الاقتصادي، و10فم في التوصيف الإيجابي للديموقراطية، و7فم في نظام حكم ديموقراطي، و7فم في الحريات السياسية والمدنية، و3فم في الأمن والاستقرار، و1فم في الأحكام الدينية، و23فم دون جواب.

تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث نجد: انخفاض نسبة تعريف الديموقراطية بأنها الحريات الأساسية من 17 إلى 7فم، وارتفاع نسبة تعريفها بأنها المساواة والعدل من 26 إلى 34فم، وانخفاض نسبة تعريفها بأنها نظام حكم ديموقراطي من 13 إلى 7فم (بين 2012 و2016). وهذا إلى جانب ارتفاع نسبة تعريفها بأنها تحسين الوضع الاقتصادي من 5 إلى 17فم، مقابل انخفاض كبير في تعريفها بأنها ضمان الأمن والاستقرار من 17 إلى 3فم.

يتضح من ذلك، حسب تحليل المؤشر العربي، ما يلي:

* أن هناك إذن تماثلا معرفيا وثقافيا للديموقراطية في المنطقة العربية تقريبا، مع تباين في التركيز على القضايا المذكورة، بين بلد وآخر، كما تبين.

* أن الأغلبية أعطت للديموقراطية معنى سياسيا يتعلق بضمان الحريات الأساسية والمساواة والعدل أكثر من باقي المعاني، مثل توصيف الديموقراطية أو الحكم الديموقراطي.[63]

* أن تفسير ذلك يفيد، على الأرجح، ليس رفض الديموقراطية، وإنما رفض جانبها الشكلي (ديموقراطية الواجهة) لصالح جانبها العملي أو الملموس.

*أن أضعف نسبة سجلت هي لتعريف الديموقراطية بأنها "سن أحكام دينية" (1فم)، ما يفيد الوعي بأن الديموقراطية لا دخل لها بالدين، وأن هناك فصلا بينهما لدى معظم المستجوبين.

وهذا ما نأمل أن يعبر عنه موقف المستجوبين المعنيين من الديموقراطية بصورة أكثر وضوحا.



رسم رقم 7-مفهوم الديموقراطية لدى المواطنين العرب

2-الموقف من الديموقراطية

لهذه الغاية طرح الاستطلاع الذي نحن بصدد عددا من العبارات الجاهزة التي

عرضها على المستجوبين، والتي تهم رأيهم في: كيفية أداء الاقتصاد الاقتصادي في النظام الديموقراطي، ومدى قدرة هذا النظام على الحسم في الصراعات أو المشاحنات التي يشهدها، وجديته في الحفاظ على النظام العام، وتعارضه أو لا مع الإسلام، ومدى استعداد المجتمعات العربية عموما لممارسة النظام الديموقراطي.

1) الديموقراطية والاقتصاد

في سبيل فهم العلاقة بين الديموقراطية والاقتصاد تم طلب رأي المستجوبين في العبارة التالية "**الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديموقراطي**"، فكانت مواقفهم كما يلي:

أ- المنطقة العربية

25فم من المستجوبين العرب وافقوا على هذه العبارة (7فم جدا، و18فم إلى حد ما)، و68فم منهم عارضوها (23فم مطلقا، و45فم إلى حد ما) و7فم دون جواب.

وهي نتائج لم تختلف كثيرا بين الدول، ومثاله أن أعلى نسبة الذين وافقوا على العبارة المذكورة سجلت في السعودية وتونس (37 و39فم)، وأقلها في المغرب (11فم). أما أعلى نسبة للذين عارضوها فقد سجلت في الكويت ولبنان والعراق وفلسطين والمغرب وموريطانيا والسودان (بين 66 و78فم).

وأخذا في الاعتبار نتائج المؤشر بين استطلاعي 2011 و2016، نلاحظ: أن نسبة الموافقين على العبارة المذكورة ارتفعت بشكل هام من 55 إلى 68فم، كما ارتفعت بشكل خفيف نسبة من عارضوها من24 إلى 25فم.

ب- المغرب:

وافق 12فم من المستجوبين المغاربة على العبارة المذكورة (3فم بشدة و9فم إلى حد ما)، و66فم عارضوها (16فم بشدة و50فم إلى حد ما)، و22فم دون جواب. وهي بالمناسبة أعلى نسبة لعدم الجواب بين الدول المعنية.

وهي نتائج تطورت بين 2011 و2016، حيث تم تسجيل: انخفاض عدد الموافقين على العبارة من 19 إلى 12فم (بعد أن ارتفعت إلى 27فم سنة 2015)، مقابل ارتفاع نسبة الرافضين أو المعارضين لها من 44 إلى 68فم. مع تسجيل انخفاض لنسبة "دون جواب" من 33 إلى 22فم.

ما يمكن تسجيله هنا بصدد موقف المستجوبين، العرب والمغاربة، هو اعتبار غالبيتهم أن الأداء الاقتصادي لا يسير بالضرورة بصورة سيئة في النظام الديموقراطي. ما يبدو ربطهم للعلاقة بين الديموقراطية والتطور الاقتصادي، والتأكيد بذلك على ما سبقنا الإشارة إليه، أي أن مفهوم الديموقراطية عند المستجوبين المعنيين له علاقة بنتائجها العملية، والتي ترتبط إضافة إلى الحرية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2) الحسم الديموقراطي

للتعرف على موقف المستجوبين من مدى قدرة النظام الديموقراطي على معالجة خلافاته أو صراعاته، تم طلب رأي المستجوبين في العبارة التالية "**يتسم**

النظام الديموقراطي بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، فكانت مواقفهم كما يلي:

أ- المنطقة العربية

34فم من المستجوبين العرب وافقوا على هذه العبارة (8فم جدا و26فم إلى حد ما)، و58فم منهم عارضوها (19فم بشدة و39فم إلى حد ما) و8فم دون جواب.

وهي نتائج تتقارب بين الدول إلى حد ما، حيث سجلت أعلى نسبة للموافقة على العبارة المذكورة في السعودية وموريطانيا (42فم)، وأوسطها في السودان ومصر وفلسطين والكويت والأردن (بين 31 و36فم)، وأضعفها في المغرب (21فم). وفي المقابل تم تسجيل أعلى نسبة للمعارضة في لبنان (بين 65 و72فم) والعراق والكويت والجزائر، وأقلها في السعودية ومصر والمغرب (بين 44 و62فم)

هذا، ومقارنة بين استطلاعي المؤشر 2011 و2016، فقد استقرت نسبة الموافقين على العبارة المذكورة بين 33 و34فم، كما ارتفعت نسبة المعارضين لها من 48 إلى 58فم. وقد تم تسجيل هذا الارتفاع أساسا في الجزائر والعراق والكويت ولبنان ومصير، في الوقت التي استقرت فيه هذه النسبة في الأردن وفلسطين وانخفضت في تونس (من 50 إلى 32فم)، وارتفعت في لبنان والسعودية ومصر وموريطانيا والمغرب.

ب- المغرب

وافق 21فم من المستجوبين المغاربة على هذه العبارة (2فم بشدة و19فم إلى حد ما)، و54فم منهم عارضوها (13فم بشدة و41فم إلى حد ما)، و25فم دون جواب.

وحسب تطور النتائج بين 2011 و2016، فقد انخفضت نسبة الموافقة على العبارة المذكورة من 26 إلى 21فم، فيما ارتفعت نسبة عدم الموافقة خلال الفترة ذاتها من 40 إلى 54فم، مع انخفاض "دون جواب" من 34 إلى 25فم (وهي أكبر نسبة لعدم الجواب بين الدول المعنية).

نخلص من ذلك، سواء على مستوى المنطقة العربية أو المغرب، أن المستجوبين اعتبروا أن الديموقراطية في استطاعتها الحسم في الصراعات أو المشاحنات السياسية والاجتماعية التي تعرفها بالضرورة كنظام سياسي مفتوح. مع بعض الاستثناءات، مثل تسجيل مستويات عالية نسبيا لدى الرأي العام في كل من السعودية وموريطانيا التي تشكك في هذا الأمر. ما قد يفيد، وفق هذا التصور، بأن "الديموقراطية فتنة"، وأن هناك نظاما سياسيا ودينيا ربما يكون أفضل منها هو "النظام الإسلامي". [64]

3) حفظ النظام

في سياق معرفة مدى قدرة النظام الديموقراطي على الحسم بين خلافاته وصراعاته، أتت الرغبة في معرفة مدى قدرة هذا النظام في الحفاظ على النظام بالتالي. وهذا من خلال عرض العبارة التالية على المستجوبين "**النظام الديموقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العام"**، فكانت مواقفهم بشأنها كما يلي:

أ- المنطقة العربية

26فم من المستجوبين العرب وافقوا على هذه العبارة بشدة (7فم بشدة و19فم إلى حد ما) و67فم منهم عارضوها (23فم بشدة و44فم إلى حد ما) و7فم دون جواب.

وقد تباينت النتائج بين الدول نسبيا، حيث سجلت أعلى نسبة للموافقة على العبارة المذكورة في تونس (43فم) والسعودية (38فم)، وأوسطها في السودان وموريطانيا والكويت ومصر والعراق والجزائر والأردن وفلسطين (26 و31فم) وأضعفها في لبنان والمغرب (بين 11 و17فم).

هذا وقد تم خلال فترة 2011 و2016 تسجيل التطورات التالية: ارتفاع نسبة عدم الموافقة على العبارة المذكورة من 36 إلى 67فم، مقابل استقرار نسبة الموافقين عليها (بين27 27فم). **(؟؟؟؟)** وقد ارتفعت نسبة عدم الموافقة أساسا في السعودية وفلسطين والعراق والمغرب والجزائر، فيما استقرت هذه النسبة في الأردن ومصر وموريطانيا.

ب- المغرب:

وافق 11فم من المستجوبين المغاربة على هذه العبارة (1فم بشدة و10فم إلى حد ما)، و67فم منهم عارضوها (17 فم بشدة و50فم إلى حد ما)، و22فم دون جواب.

وهي نتائج عرفت بعض التطورات بين 2011 و2016، حيث انخفضت نسبة الموافقين على العبارة المذكورة من 18 إلى 11فم، مقابل ارتفاع نسبة الموافقين عليها من 51 إلى 67فم، مع انخفاض نسبة "دون جواب" على ارتفاعها من 31 إلى 22فم.

وعموما، عبر أغلب المستجوبون، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، عن موافقتهم على الرأي القائل بأن النظام الديموقراطي قادر بذاته على حفظ النظام العام، باستثناء دولتين تقريبا (السعودية وموريطانيا) اللتان حافظتا على شكوكهما تجاه ذلك، كما فعلاه إزاء مدى قدرة النظام المذكور على الحسم بين الخلافات والصراعات التي يعرفها. [65]

4) الديموقراطية والدين

ما فتئت العلاقة بين الديموقراطية والدين، والإسلام منه بالتحديد، تطرح إشكاليات عدة، وجب معرفة أراء الرأي العام العربي حولها. وهو ما سعى المؤشر العربي إلى القيام به من خلال اقتراح العبارة التالية، على المستويين "**النظام الديموقراطي يتعارض مع الإسلام**"، فكانت مواقفهم إزاءها كالتالي:

أ- المنطقة العربية

وافق 22فم من المستجوبين العرب على هذه العبارة (7فم بشدة و15فم إلى حد ما)، و70فم منهم عارضوها (28فم بشدة، و42فم إلى حد ما) و8فم دون جواب.

وحسب النتائج في الدول المعنية، فقد سجلت أعلى نسبة لعدم الموافقة على

العبارة المذكورة في العراق والجزائر والسودان وموريطانيا والأردن والمغرب (بين 69 و80فم)، وأقلها نسبيا في مصر والسعودية (بين 58 و62فم). أما أعلى نسبة الموافقة فقد سجلت في تونس والسعودية ومصر (بين 27 وو32فم)، وأوسطها في فلسطين والكويت ولبنان (بين 17 و21فم)، وأضعفها في المغرب (9فم).

هذا وحسب تطور هذه النتائج بين استطلاعي المؤشر 2012 و2016، تم تسجيل: ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة المذكورة من 18 إلى 22فم، مقابل ارتفاع نسبة عدم الموافقة من 68 إلى 72فم. هذا ومن الدول التي ارتفعت فيها نسبة المعارضة هي الجزائر وموريطانيا، فيما انخفضت هذه النسبة قليلا في تونس ومصر والكويت.

ب- المغرب:

9فم من المستجوبين المغاربة وافقوا على عبارة أن النظام الديموقراطي يعارض الإسلام (2فم بشدة و7فم إلى حد ما) و70فم منهم عارضوها (23 فم بشدة، و47 فم إلى حد ما) و21فم دون إجابة.

أما حسب تطور هذه النتائج بين استطلاعي المؤشر 2012 و2016، فقد سجل عموما استقرار في نسبة من عارضوا العبارة المذكورة في 70فم، فيما ارتفعت قليلا نسبة من وافقوا عليها من 7 إلى 9فم.

والنتيجة أن غالبية المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، لم يوافقوا على العبارة المذكورة على أساس أن النظام الديموقراطي لا يعارض الإسلام أو العكس، كما سنعود إليه عند حديثنا لاحقا عن دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية. قبل ذلك، نود التنبيه إلى أن نسبة الموافقة على أن النظام الديموقراطي يعارض الإسلام وصلت إلى الثلث في بعض الدول مثل السعودية ومصر (وهو الذي يمثل الاتجاه السلفي المتشدد إلى حد ما فيها)، وإلى أضعفها في المغرب. ما يعكس مدى وزن أو ثقل "الاتجاه الإسلامي" في هذه الدول. [66]

5) الاستعداد الديموقراطي

يرى بعضهم أن المجتمعات العربية غير مستعدة لتقبل النظام الديموقراطي، ما يفيد ضرورة دوام السلطة الاستبدادية، أو السلطوية على الأقل، في رأيهم. فهل هذا صحيح؟ لمعرفة الجواب عن ذلك، ما اقترح الاستطلاع العبارة التالية على المستجوبين المعنيين "**مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديموقراطي**"، فكانت مواقفهم إزاءها كما يلي:

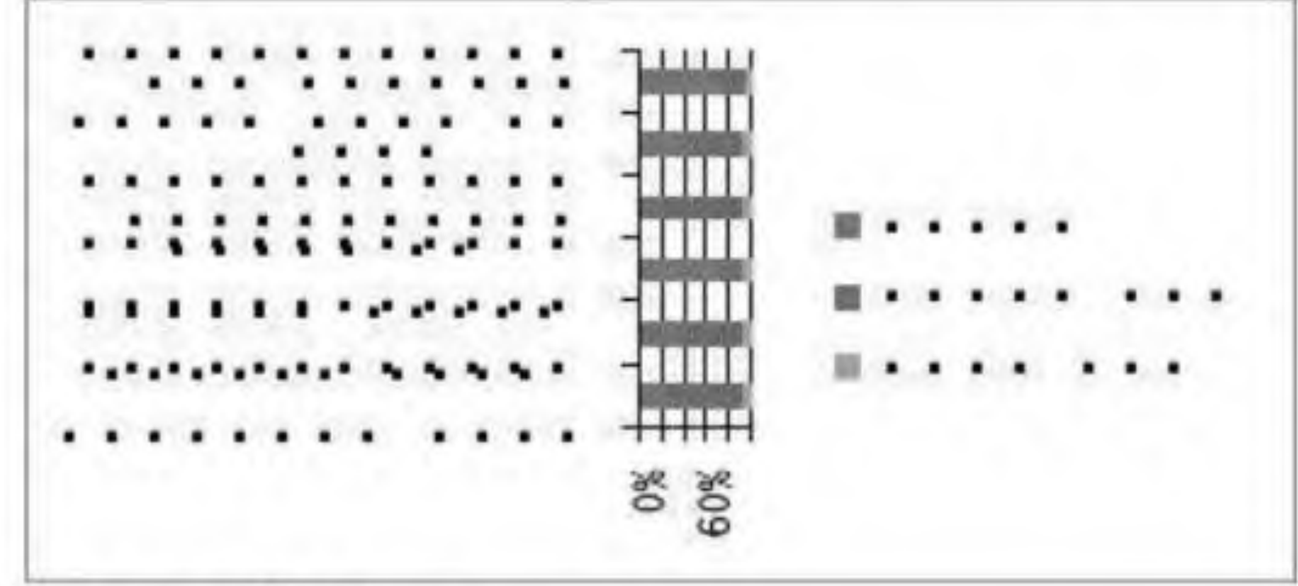
أ- المنطقة العربية

عبر 43فم من المستجوبين العرب عن تأييدهم لهذه العبارة (13فم بشدة و30فم إلى حد ما)، فيما عارضها 49 فم منهم (17فم بشدة و32فم إلى حد ما) و8فم دون جواب.

وقد تباينت النتائج بين الدول المعنية في هذا الصد، حيث سجلت أعلى نسبة التأييد لهذه العبارة في تونس (63فم) والعراق (58فم) ومصر (52فم)، وأوسطها في فلسطين والكويت والسودان والمغرب والجزائر والأردن والسعودية (بين 32

و43فم). أما أعلى نسبة المعارضة لها فقد سجلت في الأردن ولبنان والجزائر (بين 63 و65فم) وأوسطها في السعودية وموريطانيا وفلسطين والعراق ومصر (بين 37 و48فم)، وأضعفها في تونس (30فم).

أما عن تطور هذه النتائج خلال فترة 2012 و2016، فقد سجل: ارتفاع نسبة الموافقة على عبارة أن العالم العربي غير مهيأ للديموقراطية من 40 إلى 43فم، كما ارتفعت قليلا نسبة المعارضة لهذه العبارة من 46 إلى 49فم.



رسم رقم 8- موقف المواطنين العرب من الديموقراطية

ب-المغرب:

35فم من المستجوبين المغاربة وافقوا على عبارة أن العالم العربي غير مهيأ للديموقراطية (8فم بشدة و27فم إلى حد ما) و44فم منهم عارضوها (12فم بشدة و32فم إلى حد ما)، و21فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 2012 و2016 كما يلي: ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة المذكورة من 22 إلى 35فم، فيما انخفضت نسبة المعارضين لها من 52 إلى 44فم.

ما يفيد، أن الرأي العام منقسم تماما، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، حول مدى اعتبار المجتمعات العربية مهيأة أو غير مهيأة للديموقراطية. والسبب، هو اختلاف التجارب الديموقراطية في هذه المجتمعات، والإحباط المسجل إزاء النتائج العملية لبعضها على المواطنين (تأجج الصراعات الطائفية، الاتجاه نحو احتكار السلطة عبر صناديق الاقتراع، العنف، الإرهاب..). [67]

والنتيجة العامة إزاء "الموقف من الديموقراطية"، هي أن المواطنين العرب يرفضون عموما العبارات السلبية اتجاه الديموقراطية أو النظام الديموقراطي. أما بشأن الآراء المحدودة التي قبلت بهذه العبارات فيبدو أنها تختلف بين الدول وتجاربها الخاصة، وبالتالي بمدى درجة قبولها أو رفضها النسبي لنظام الحكم الديموقراطي.

6) تأييد النظام الديموقراطي

بهدف توضيح هذا الاتجاه أكثر طرح الاستطلاع، الذي نحن بصدده، ما يشابه عبارة تشرشل الشهيرة التي مفادها "**أن النظام الديموقراطي له مشكلاته لكنه أفضل من غيره من الأنظمة**"، وطلب رأي المستجوبين فيها. فكانت آراء هؤلاء بشأنها كما يلي:

أ- المنطقة العربية

عبر 72فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم على هذه العبارة، مقابل 22فم عارضوها، و6فم دون جواب.

لكن وجبت الإشارة إلى أن هناك تفاوتا بين الدول في هذا الصدد: إذ سجلت أعلى نسبة الموافقة على العبارة المذكورة في لبنان والأردن وتونس والكويت وموريطانيا (بين 81 و87فم) وأوسطها في الكويت والسودان ومصر وفلسطين والجزائر (بين 61 و75فم) وأضعفها نسبيا في السعودية (47فم).

وخلال الفترة ما بين استطلاعي المؤشر 2011 و2016، ارتفعت نسبة تأييد العبارة المذكورة من67 إلى 72فم، كما ارتفعت نسبة المعارضة لها من 15 إلى 22فم. وفيما ارتفعت مستويات التأييد نسبيا في الأردن والعراق والكويت وموريطانيا ومصر والمغرب، انخفضت مستويات هذا التأييد بشكل خفيف في فلسطين ولبنان وتونس، وبشكل أكبر في السعودية والجزائر.

ب- المغرب

عبر 75فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على العبارة المذكورة (22فم بشدة و53فم إلى حد ما) و6فم منهم فقط عارضوها (1فم بشدة و5فم إلى حد ما)، و20فم دون جواب. وهي أعلى نسبة "دون جواب" بين الدول المعنية.

ومقارنة مع الاستطلاعات السابقة 2011 و2016، يتضح أن نسبة موافقة المستجوبين المغاربة على العبارة المذكورة ارتفعت من 68 إلى 75فم، مقابل استقرار نسبة المعارضين لها في 6فم. ما يفيد أن المواطنين المغاربة لهم موقف شبه ثابت من أن الديموقراطية هي أفضل النظم الممكنة، مع تسجيل ارتفاع كبير لنسبة "عدم الجواب"، الذي يوضح درجة الحيرة عند بعض المواطنين، في الحكم على النظام المغربي، هل هو نظام سلطوي أم ديموقراطي؟

وعموما، تعلق الأمر بالمستجوبين في المنطقة العربية أو في المغرب، فإن الأغلبية الساحقة تقريبا من المواطنين في العالم العربي هم من مؤيدي النظام الديموقراطي، الذي يعتبرونه أفضل نظام بين سائر النظم الموجودة. لكن، أن الدول المؤيدة أكثر لهذا النظام، هي التي عرفت، بشكل أو آخر، بعض تجاربه ومزاياه.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل التعرف على اتجاهات الرأي العام العربي بشأن الديموقراطية، فتبين أن هذا الرأي يعتبر أن الديموقراطية هي ضمان الحريات السياسية والمدنية إلى جانب العدل والمساواة، وأن لها مشكلاتها الخاصة دون شك، لكنها تبقى النظام الأفضل بين النظم السياسية الممكنة. وبالنظر إلى عدم معارضتها للإسلام، لدى الأغلبية، فإن المجتمعات العربية مهيأة لقبولها، بصفتها قادرة على التغلب على الاختلافات وتحقيق النمو الاقتصادي وحفظ النظام.

الفصل السادس: الأنظمة الملاءمة

اتضح في الفصل الماضي أن المستجوبين العرب يميلون عموما إلى النظام الديموقراطي. لكن أي نظام؟ ما هي مضامينه أو تفاصيله، ومدى تقييمهم لتجاربه الفعلية؟ إن "الشيطان في التفاصيل" كما يقال، يفرض الذهاب إلى أبعد من الموافقة المجردة على مبدأ الديموقراطية، للبحث عما يعنيه هذا المبدأ فعلا على مستوى الواقع، لاسيما في المجتمعات العربية الإسلامية، استنادا على استطلاعات الرأي المذكورة.

هذا ما يقتضي معرفة: من جهة، مواقف الرأي العام تجاه أفضل قواعد النظم السياسية الملائمة للمجتمعات العربية؛ ومن جهة أخرى، مدى تقييم هذا الرأي لتجارب الديموقراطية في هذه المجتمعات.

1ـ النظم السياسية

وتتعلق بمعرفة أي نظام هو الأكثر ملاءمة للوضع في المجتمعات العربية الإسلامية المعنية هل هو نظام تنافسي مفتوح بين الأحزاب السياسية، أم نظام للأحزاب الدينية أو غير الدينية، أو نظام الشريعة، أو نظام الانتخابات الشكلية، أو نظام الرأي العام؟

النظام التنافسي

أ- المنطقة العربية

عبر 77فم من المستجوبين العرب أن "النظام الذي تتنافس فيه أحزاب سياسية على السلطة مهما كان انتماؤها أو لونها السياسي" هو نظام ملائم (47فم جدا و30فم إلى حد ما)، و18فم عبروا أنه غير ملائم (6فم جدا و12فم إلى حد ما)، و5فم دون إجابة.

وقد تباينت النتائج بين الدول المعنية في هذا الصدد، إذ سجلت أعلى النسب المؤيدة لذلك في موريطانيا ولبنان والكويت ومصر والسودان وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب والعراق والأردن (بين 75 و89فم)، وأضعفها نسبيا في السعودية (38فم). وأعلى النسب المعارضة سجلت في هذا البلد كذلك (54فم) وأضعفها في موريطانيا (9فم).

وقد تطورت هذه النتائج ما بين استطلاعي المؤشر العربي 2012 و2016، حيث انخفضت نسبة المؤيدين عموما من 82 إلى 77فم، فيما ارتفعت نسبة المعارضين من 8 إلى 18فم. وتم ارتفاع نسبة هذا المعارضة بين الفترتين أساسا في السعودية.

ب- المغرب

عبر 75فم من المستجوبين المغاربة أن النظام الذي تتنافس فيه أحزاب سياسية على السلطة مهما كان لونها السياسي هو نظام ملائم (43فم جدا، و32فم إلى حد ما)، و8فم غير ملائم (3فم جدا و5فم إلى حد ما)، و17فم دون إجابة.

ومقارنة بين استطلاعي 2012 و2016، يتبين أن نسبة الذين قالوا بأن "النظام

التنافسي" هو نظام ملائم انخفضت قليلا من 85 إلى 75فم، فيما ارتفعت قليلا نسبة من قالوا بأنه غير ملائم من 5 إلى 8فم.

وعموما يمكن القول إنه باستثناء السعودية وموريطانيا، فهناك شبه إجماع بين المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عن تأييدهم للنظام السياسي الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية بغض النظر عن انتماءاتها أو ألوانها السياسية.

الأحزاب غير الدينية

أ- المنطقة العربية

اعتبر 21فم من المستجوبين العرب أن "النظام الذي تتنافس فيه أحزاب غير دينية وحدها في الانتخابات" هو نظام ملائم (7فم جدا و14فم إلى حد ما)، و72فم اعتبروه غير ملائم (42فم جدا و30فم إلى حد ما)، و7فم دون إجابة.

وحسب الدول المعنية، لوحظ أن أعلى المستويات التي اعتبرت أنه نظام غير ملائم سجلت في مصر ولبنان (بين 38 و40فم) وأوسطها في تونس والكويت والعراق (بين 19 و27فم) وأضعفها سجلت في المغرب (7فم). بينما سجلت أعلى نسب الذين قالوا إنه ملائم في تونس والمغرب والسعودية (بين 73 و76فم) وأقلها نسبيا في مصر (65فم).

وحسب تطور ذلك خلال فترة 2011 و2016، سجل انخفاض نسبة من قالوا بأنه ملائم من 28 إلى 21فم، وارتفاع نسبة من قالوا بأنه غير ملائم من 58 إلى72فم. وقد سجل هذا الارتفاع بشكل أساس في العراق والأردن وفلسطين وموريطانيا ، فيما استقرت هذه النسبة في المغرب وتونس.

ب-المغرب

اعتبر 7فم من المستجوبين المغاربة النظام الذي تتنافس فيه أحزاب غير دينية وحدها في الانتخابات هو نظام ملائم (1فم بشدة و6فم إلى حد ما)، و73فم اعتبروه غير ملائم (47فم تماما، و26فم إلى حد ما)، و20فم دون إجابة.

وخلال الفترة ما بين 2011 و2016، انخفضت نسبة الذين قالوا إنه نظام ملائم من 11 إلى 7فم، فيما ارتفعت قليلا نسبة من قالوا إنه غير ملائم من 71 إلى 73فم.

وعموما، فقد عبر أغلب المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عن رفضهم للنظام السياسي الذي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية وحدها. ما يفيد القبول النظري باللعبة الديموقراطية التي تفتح باب التنافس أمام كل الأحزاب مهما كانت ألوانها السياسية، على الرغم من الغموض الذي ينتاب هذه المسألة. [68]

الأحزاب الدينية

أ-المنطقة العربية

اعتبر 29فم من المستجوبين العرب أن "نظاما تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية وحدها" هو نظام ملائم (8فم جدا و21فم إلى حد ما)، و64فم اعتبروا أنه غير ملائم (32فم جدا و32فم إلى حد ما)، و7فم دون جواب.

وهي نتائج تختلف نسبيا بين الدول المعنية، إذ سجلت أعلى نسب المؤيدة

للنظام المذكور في موريطانيا والسودان (بين 43 و55فم) وأوسطها في الكويت ومصر والأردن والسعودية (بين 28 و30فم) وأضعفها في لبنان (7فم). كما سجلت أعلى النسب الرافضة لهذا النظام في لبنان والعراق وتونس (بين 72 و89فم)، وأضعفها في موريطانيا (42فم).

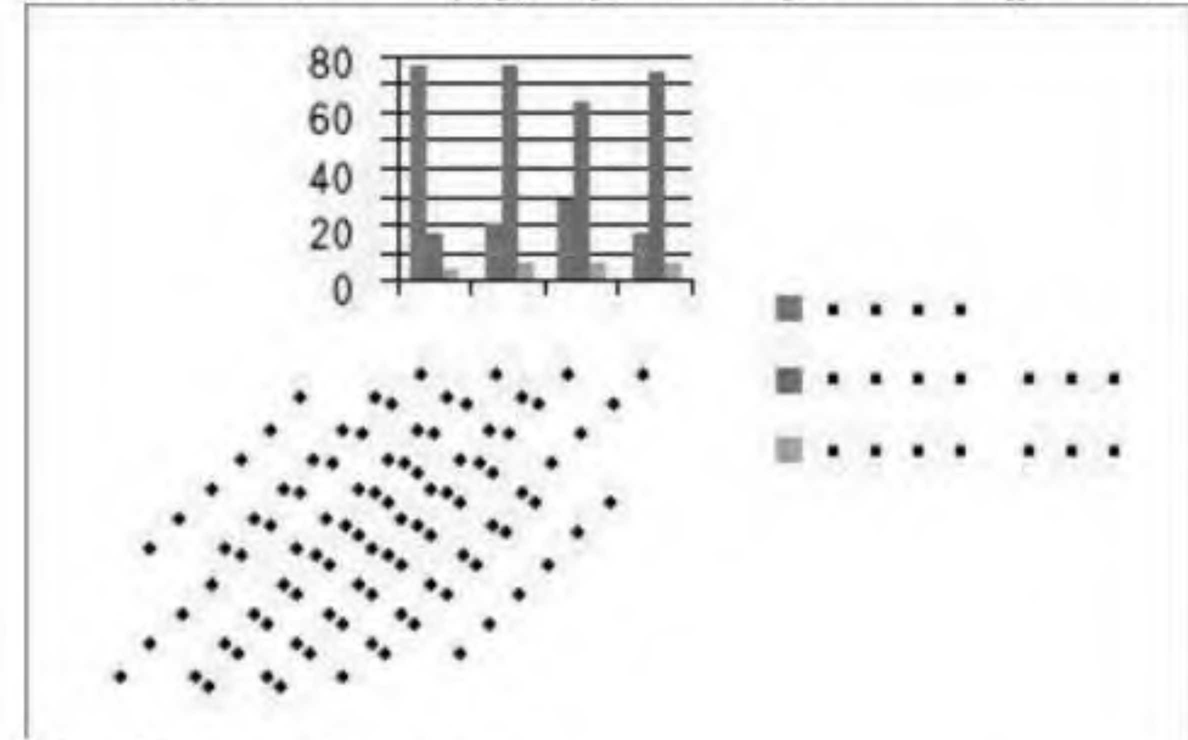
أما تطور هذه النتائج بين استطلاعي 2012 و2016، فقد سجل انخفاض نسبة من اعتبروا النظام المذكور ملائما من 40 إلى 29فم، مقابل ارتفاع نسبة من اعتبروا أنه غير ملائم من 47 إلى 64فم. وقد سجل هذا الارتفاع أكثر في العراق، وبصفة أقل نسبيا في الأردن وفلسطين ولبنان والسعودية.

ب-المغرب

اعتبر 27فم من المستجوبين المغاربة أن نظاما تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية وحدها هو نظام ملائم (7 بشدة و20 إلى حد ما)، و53فم اعتبروه غير ملائم (27فم بشدة و26 فم إلى حد ما)، و20فم دون إجابة.

هذا ومقارنة بين استطلاعي 2012 و2016، يتضح أن نسبة من اعتبروا أن النظام الذي تتنافس فيه أحزاب إسلامية وحدها ملائم قد انخفضت من 44 إلى 27فم، فيما ارتفعت نسبة من قالوا بأنه غير ملائم من 43 إلى 53فم.

ما يفيد، إلى جانب ما سجل بشأن رفض الرأي العام لتنافسية الأحزاب غير الدينية وحدها، بأن أغلب المواطنين يرفضون، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، النظام الذي تتنافس فيه الأحزاب الدينية وحدها. لكن هناك ملاحظتين: الأولى تهم المغرب، الذي سجل انخفاضا حادا لمؤيدي النظام التنافسي الديني، بعد تجربة الحكومة الإسلامية، كما تقدم؛ والثانية تتعلق بحالات مضادة تهم دولا عربية عدة، سجل فيها ارتفاع نسبة الموافقين على هذا النظام، والتي تصل إلى النصف (1/ 2) في السودان وموريطانيا وإلى (1/ 3) في الكويت ومصر والأردن والسعودية.



رسم رقم 9- النظام السياسي الملائم لدى المواطنين العرب

النظام الديني

أ- المنطقة العربية

عبر 34فم من المستجوبين العرب أن "نظاما للشريعة الإسلامية دون أحزاب وانتخابات" هو نظام ملائم (15فم جدا و19فم إلى حد ما)، و59فم اعتبروه غير ملائم (33 جدا و26 إلى حد ما)، و7فم دون جواب.

وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى مستويات الموافقة على النظام

المذكور في السعودية (69فم) وموريطانيا (53فم)، وأوسطها في الأردن ومصر وفلسطين والسودان (بين 26 و41فم) وأضعفها في لبنان (3فم). أما أعلى النسب الرافضة للنظام المذكور فقد سجلت في لبنان (94فم) وأوسطها في العراق وتونس والجزائر والمغرب (بين 52 و77فم) وأضعفها في السعودية (25فم).

وعن تطور هذه النتائج بين 2012 و2016، فقد انخفضت قليلا نسبة الموافقين على النظام المذكور من 37 إلى33فم، فيما ارتفعت نسبة الرافضين له ارتفاع ملموسا من 50 إلى 60فم. وهو الانخفاض والارتفاع الذي سجل في دول عدة مثل السودان والجزائر والعراق والسودان، فيما استقرت نسبة الرافضين له في موريطانيا والسعودية.

ب-المغرب

عبر 28فم من المستجوبين المغاربة أن نظاما للشريعة الإسلامية دون أحزاب وانتخابات هو نظام ملائم (13فم تماما و15فم إلى حد ما)، و52فم اعتبروا أنه غير ملائم (28فم تماما و24فم إلى حد ما)، و20فم دون إجابة.

وحسب استطلاعي 2012 و2016، فقد ارتفعت قليلا في المغرب نسبة الذين اعتبروا أن النظام المذكور غير ملائم من 51 إلى 52فم، وانخفضت نسبة من اعتبروه ملائما من 32 إلى 28فم. مع ارتفاع نسبة دون جواب من 17 إلى 20فم. وهي أعلى نسبة في العالم العربي إزاء هذه المسألة.

والنتيجة، أنه تعلق الأمر بالمنطقة العربية أم بالمغرب، فأغلب المستجوبين رفضوا نظام الشريعة الإسلامية دون انتخابات، باستثناء دولتين هما السعودية وموريطانيا، بالنظر لزيادة المنسوب الديني فيهما، إلى حد ما، مقارنة مع باقي الدول العربية. [69]

الانتخابات الشكلية

أ- المنطقة العربية

بشأن هذا الموضوع، اعتبر 18فم من المستجوبين العرب "أن النظم السلطوية التي تجري انتخابات شكلية" هي ملائمة (6 جدا و12 إلى حد ما)، فيما اعتبر 75فم منهم أنها غير ملائمة (45 جدا و30 إلى حد ما)، و7فم دون إجابة.

وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى مستويات الموافقة على النظام المذكور في الكويت ومصر والسودان والأردن (بين 23 و27فم) وأضعفها في المغرب ولبنان (بين 7 و9فم). وقد تطورت هذه النتائج حسب استطلاعي 2012 و2016، إذ انخفضت نسبة الموافقة على النظام المذكور من 25 إلى 17فم، مقابل ارتفاع نسبة المعارضة له من 62 إلى 76فم. وهو ارتفاع شهدته مجموع الدول العربية المعنية تقريبا، مع تغييرات خفيفة مثل انخفاض نسبة الرافضين للنظام المعني (من 85 إلى 80فم).

ب-المغرب

اعتبر 9فم من المستجوبين المغاربة أن النظم السلطوية التي تجري انتخابات

شكلية هي ملائمة (3فم جدا، و6فم إلى حد ما)، فيما اعتبر 70فم منهم أنها غير ملائمة (68فم جدا، و22فم إلى حد ما)، و3فم دون جواب.

وبين استطلاعي المؤشر العربي 2012 و2016، فقد اخفضت قليلا نسبة من اعتبروا النظام المذكور غير ملائم من 76 إلى 70فم، وارتفعت قليلا نسبة من اعتبروه ملائما من 7 إلى 9فم.

والنتيجة، أنه سواء تعلق الأمر بالمنطقة العربية أم المغرب، فإن أغلب المستجوبين رفضوا النظام السياسي الذي تمارس فيه جل النظم السياسية القائمة في العالم العربي انتخابات شكلية (عادة ما تسمى "بديموقراطية الواجهة") بغرض الخداع الداخلي وتلبية للطلب أو الضغط الخارجي. [70]

نظام الرأي العام

وهو مؤشر يهدف إلى معرفة مدى "قبول وصول أحزاب سياسية لا يتفق معها الرأي العام إلى السلطة" (أي الاعتراف بنتائج الاقتراع العام كيفما جاءت) [71] ، ومدى موافقتهم بالذات على وصول حزب إسلامي أو علماني إلى السلطة.

1) بشأن الاعتراف بنتائج الاقتراع العام

أ- المنطقة العربية

عبر 58فم من المستجوبين عن استعدادهم لقبول قبولهم لنظام تصل فيه أحزاب سياسية لا يتفقون معها إلى السلطة في بلدانهم، فيما لم يقبل 40فم منهم بذلك، و6فم رفضوا الإجابة.

وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى نسب الموافقة على النظام المذكور في موريطانيا ومصر (بين 70 و71فم) وأوسطها في المغرب والجزائر وفلسطين وتونس ولبنان والسودان والعراق والكويت (بين 48 و59فم) وأضعفها في الأردن (29فم). أما أعلى النسب الرافضة للنظام المذكور فقد سجلت في الأردن (66فم) وأوسطها في الكويت والعراق وتونس وفلسطين (بين 47 و51فم)، وأضعفها في موريطانيا (27فم).

وحسب تطور هذه النتائج بين استطلاعي 2012 و2016، فقد سجل استقرار نسبة الموافقة على النظام المذكور بين 53 و54فم، وارتفاع نسبة عدم الموافقة من 36 إلى 40فم. وفيما ارتفعت نسبة الموافقة في دول مثل فلسطين والأردن والعراق، ارتفعت نسبة عدم الموافقة في دول أخرى نسبيا مثل لبنان وتونس والكويت.

ب ـ المغرب

من جهتهم ، عبر 59فم من المستجوبين المغاربة عن قبولهم وصول أحزاب سياسية لا يتفقون معها إلى السلطة في بلدهم، و23فم منهم عارضوا ذلك، و13فم دون جواب. فيما لم يشر استطلاع 2016 إلى تطور هذه النتائج مقارنة مع 2011.

والنتيجة، أن أغلب المستجوبين في الدول العربية المعنية، والمغرب بشكل

أخص، عبروا عن قبولهم لنظام سياسي تصل فيه أحزاب إلى السلطة دون أن يكونوا متفقين معها بالضرورة. وهذا يفيد القبول بنتائج صناديق الاقتراع كيفما كانت نتائجها، كما ذكر، وبالتالي القبول بقواعد الديموقراطية وارتفاع الوعي بها، من الناحية النظرية على الأقل، في العالم العربي. [72]

2) بشأن وصول حزب إسلامي للسلطة

أ- المنطقة العربية

في هذا السياق، عبر 62فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم لوصول حزب إسلامي إلى السلطة في بلدانهم، مقابل 31فم منهم لم يوافقوا على ذلك، و7فم دون جواب.

وهذا مع تباين بين الدول في هذا الصدد: حيث كانت أعلى نسبة الموافقة في موريطانيا (82فم) والسودان (75فم) وفلسطين (72فم)، فيما كانت أعلى نسبة لعدم الموافقة في لبنان (62فم).

وحسب تطور هذه النتائج بين استطلاعي 2011 و2016، فقد استقرت نسبة الموافقة على ذلك بين 53 و54فم، فيما ارتفعت نسبة عدم الموافقة من 36 إلى 40فم.

ب- المغرب

عبر 74فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم لوصول حزب إسلامي إلى السلطة في بلدهم، و11فم لم يوافقوا على ذلك، و15فم دون جواب. وهو ما لم ترد بشأنه مقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة في المؤشر العربي.

وعموما تعلق الأمر بالمغرب أم بالمنطقة العربية ككل، فقد عبر أغلب المستجوبين عن موافقتهم لنظام يصل فيه حزب إسلامي إلى السلطة، وإن اختلفت الدول في ذلك مثل ارتفاع هذه النسبة في دول معينة (مثل موريطانيا والسودان وفلسطين) أكثر من غيرها. وهذا يتماشى مع ما تم التعبير عنه سابقا بشأن وصول أحزاب دينية أو غير دينية أو أحزاب لا يتفقون معها إلى السلطة.

3) بشأن وصول حزب علماني إلى السلطة

أ- المنطقة العربية

عبر 42فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم لوصول حزب غير إسلامي (علماني) إلى السلطة، و50فم لم يوافقوا على ذلك، و8فم دون جواب.

وتتباين النتائج حسب الدول: حيث تراوحت نسبة الموافقة في العراق ومصر ولبنان وافقوا بين 54 و62 فم، فيما بلغت أضعف نسبة للموافقة في الجزائر (32فم)، ومعارضة 56فم)، وغابت نتيجة السعودية عن الاستطلاع.

وحسب تطور هذه النتائج بين استطلاعي 2011 و2016، سجل انخفاض نسبة الموافقة على وصول حزب علماني إلى السلطة من 45 إلى 42فم، مقابل ارتفاع نسبة معارضته من 41 إلى 50فم. وهكذا، فيما تم تسجيل انخفاض نسبة الموافقة تلك في دول مثل موريطانيا وتونس والجزائر، تم تسجيل استقرار في هذه النسبة

في مصر ولبنان والعراق والأردن والسودان.

ب- المغرب

في ما يتعلق بالمغرب، فقد عبر 45فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم لوصول حزب غير إسلامي-علماني إلى السلطة، و39فم لم يوافقوا عن ذلك، و16فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الموافقة على وصول حزب علماني إلى السلطة من 42فم إلى 45فم، كما ارتفعت نسبة عدم الموافقة من 29 إلى 39فم، وانخفضت نسبة عدم الجواب من 29 إلى 16فم.

ما يفيد، حسب هذه النتائج، أن المستجوبين المغاربة عبروا عن موافقتهم لوصول حزب إسلامي إلى الحكم بنسبة أكبر من نسبة موافقتهم على وصول حزب غير إسلامي أو علماني إلى الحكم. ما يطابق الواقع عمليا، إلى حد ما، منذ سنة 2012، في هذا البلد. [73]

لكن عموما، تعلق الأمر بالمنطقة العربية أو بالمغرب، فالملاحظ من جهة انقسام الرأي العام العربي حول مدى قبول وصول حزب علماني إلى السلطة، ومن جهة أخرى تأييد أغلبية المستجوبين وصول حزب إسلامي إلى الحكم. ما يبرز الإشكالية التي كان ومازال يعاني منها العالم العربي الإسلامي، وهي انقسامه الحاد إلى كتلتين كبيرتين هما: الكتلة الإسلامية، والكتلة العلمانية، بمختلف تيارات أو حساسيات كل منهما. [74]

2- تقييم الديموقراطية

بهدف تقييم الديموقراطية في الوطن العربي، تم تحديد ثلاثة معايير هي: مدى ضمان مجموعة من المبادئ والحريات والحقوق، ومدى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة دون خوف وتقييم مستوى الديموقراطية بشكل عام.

1- المبادئ والحريات

وتتعلق أساسا بحريات الرأي، وحريات التجمع والتنظيم وحريات تأسيس نظام ديموقراطي.

1.1- حريات الرأي

تشمل هذه الحريات أساسا "حرية الصحافة، وحرية الرأي"، والتي أفادت نتائج المؤشر العربي المتعلقة بها بما يلي:

أ- المنطقة العربية

اعتبر 65فم أن حريات الرأي مضمونة (21فم جدا، و44فم إلى حد ما) في بلدانهم، و32فم أنها غير مضمونة (10فم إطلاقا، و22فم إلى حد ما) و3فم دون جواب. وقد انقسمت هكذا: حرية الصحافة (68 و29 و4فم)، وحرية التعبير (36 و35 و2فم).

وحسب الدول، جاءت أعلى النسب التي اعتبروا أن الحريات المذكورة مضمونة

في موريطانيا والكويت وتونس والأردن ولبنان (بين 71 و81فم) وأوسطها في مصر والمغرب والعراق والجزائر (بين 54 و64فم) وأضعفها في السودان (42فم). وأعلى النسب التي اعتبرت أنها غير مضمونة سجلت في السودان كذلك (56فم) إلى جانب فلسطين (54فم) والجزائر (43فم).

ومقارنة بين استطلاعي 2012 و2016، تبين أن النتائج تغيرت نسبيا، إذ ارتفعت نسبة من قالوا بأن الحريات مضمونة في بلدانهم من 59 إلى 65فم، كما ارتفعت قليلا نسبيا نسبة من قالوا بأنها غير مضمونة من 30 إلى 32فم، وانخفضت نسبة "دون جواب" من 11 إلى 3فم.

ب- المغرب

من جهتهم، اعتبر 60فم من المستجوبين المغاربة أن حريات الرأي مضمونة (13فم بشكل كامل، و47فم إلى حد ما) في بلدهم، و27فم اعتبروا أنها غير مضمونة (7فم إطلاقا، و20فم إلى حد ما) و13فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت بيت استطلاعي 2012 و2016، حيث انخفضت نسبة الذين اعتبروا أن الحريات المذكورة مضمونة من 65 إلى 60فم، كما استقرت نسبة من اعتبروها غير مضمونة بين 27 و28فم.

وعموما، أغلب المستجوبين (نحو ¾)، في المنطقة العربية والمغرب، اعتبروا أن حريات الرأي مضمونة في بلدانهم، مع التباس واضح حول مفهوم "حريات الرأي"، وتباين نسبي في النتائج بين الدول المعنية، كما ذكر. [75]

2.1- حريات التجمع والتنظيم

وتشمل هذه الحريات أساسا "حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية، وحرية الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني، وحرية التجمع والتظاهر"، والتي أفرزت النتائج بشأنها ما يلي:

أ- المنطقة العربية

اعتبر 76فم من المستجوبين العرب أن حريات التجمع والتنظيم مضمونة (28فم جدا و38فم إلى حد ما) في بلدانهم، و30فم اعتبروها غير مضمونة، و5فم دون جواب. وقد توزعت النتائج حسب نوع الحريات هكذا: حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية (67 و28 و5فم)، وحرية الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني (74 و21 و5فم)، وحرية التجمع والتظاهر (56 و40 و4فم).

وقد تباينت النتائج حسب الدول هنا كذلك، حيث سجلت أعلى المستويات التي رأت أن الحريات المذكورة مضمونة في موريطانيا ولبنان والكويت وتونس والمغرب والسعودية (بين 71 و83فم)، وأوسطها في الأردن والسودان ومصر والعراق (بين 47 و58فم) وأضعفها في فلسطين (43فم). وأعلى المستويات التي رأت أنها غير مضمونة سجلت في الجزائر والسودان وفلسطين (بين 36 و42فم).

وكما هو الشأن بالنسبة لحريات الرأي فقد تغيرت هذه النتائج منذ استطلاع 2012، ومثاله ارتفاع نسبة من قالوا بان حريات التجمع والتنظيم مضمونة من 69 إلى 76فم، وارتفاع نسبة من قالوا إنها غير مضمونة كذلك من 23 إلى 30فم.

ب- المغرب

اعتبر 63فم من المستجوبين المغاربة أن حريات التجمع والتنظيم مضمونة (31فم جدا و42فم إلى حد ما) في بلدهم، و15فم اعتبروا أنها غير مضمونة (4فم جدا و11فم إلى حد ما)، و12فم دون جواب.

بين استطلاعي 2012 و2016، تم تسجيل انخفاض نسبة من قالوا بأن الحريات المذكورة مضمونة من 72 إلى 63فم، مقابل انخفاض نسبة من اعتبروا أنها غي مضمونة من 20 إلى 15فم.

والنتيجة، أن غالبية المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب اعتبروا أن حريات التجمع والتنظيم مضمونة (جدا أو إلى حد ما) في بلدانهم. مع طرح ذات التساؤل الذي طرحناه بشأن حريات الرأي، وهو إلى أي حد تعبر هذه النتائج عن الواقع الفعلي السائد في العالم العربي، لاسيما في دول لا يعرف عنها أنها تحترم كثيرا حريات الرأي أو حريات التجمع والتنظيم؟

3.1- حريات تأسيس نظام ديموقراطي

وتشمل هذه الحريات "حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، وحرية إجراء انتخابات نيابية، وحرية تداول السلطة"، والتي أفادت نتائجها بما يلي:

أ-المنطقة العربية

اعتبر 50فم من المستجوبين العرب أنها حريات تأسيس نظام ديموقراطي مضمونة (16 جدا و34 إلى حد ما) في بلدانهم، و46فم اعتبروها غير مضمونة، و4فم دون جواب. وقد جاءت تفاصيل ذلك حسب الحريات المذكورة هكذا: حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها (42 و54 و4فم)، وحرية إجراءات انتخابات نيابية (52 و45 و3فم)، وحرية تداول السلطة (55و40 و5فم).

وقد تباينت هذه النتائج كالعادة بين الدول المعنية، إذ سجلت أعلى النسب التي قالت بأن الحريات المذكورة مضمونة في الكويت (78فم) والسعودية (68فم) والأردن (66فم)، وأوسطها في المغرب والجزائر (بين 40 و48فم) وأضعفها في العراق ولبنان وفلسطين (بين 26 و28فم). وأعلى النسب التي قالت إنها غير مضمونة سجلت في هذه الدول الأخيرة بالذات.

ومقارنة مع استطلاع 2012، فقد استقرت نسبة من قالوا بأن الحريات المذكورة مضمونة، فيما ارتفعت بشكل لافت نسبة من قالوا بأنها غير مضمونة من 36 إلى 47فم. وقد تم تسجيل ذلك أساسا في لبنان وموريطانيا والكويت والعراق وفلسطين

ب- المغرب

اعتبر 48فم من المستجوبين المغاربة أن حريات تأسيس نظام ديموقراطي مضمونة في بلدهم (12 جدا و36 إلى حد ما)، و37فم غير مضمونة (15فم جدا و22فم إلى حد ما) و12فم دون جواب.

وقد تطورت هذه النتائج حسب استطلاعي 2012 و2016، إذ ارتفعت قليلا نسبة من قالوا بأن الحريات المذكورة مضمونة من 45 إلى 48فم، فيما انخفضت نسبة من قالوا إنها غير مضمونة من 42 إلى 37فم.

والنتيجة العامة، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، أن أغلب المستجوبين صرحوا بأن حريات تأسيس نظام ديموقراطي مضمونة (جدا وإلى حد ما)، ونحو الثلث اعتبروا أنها غير مضمونة. وهذا مع تباين إلى حد ما بين الدول المعنية، تطرح ذات التساؤلات المذكورة حول مصداقية النتائج المعلنة، ومدى انسجامها مع ما هو "معروف من الواقع بالضرورة". [76]

2- مستوى الديموقراطية

وهو مؤشر يهدف إلى قياس مدى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة دون خوف، وتقييمهم عموما لمستوى الديموقراطية في بلدانهم.

1.2-نقد الحكومة

أ- المنطقة العربية

عبر 56فم من المستجوبين العرب "بنعم" عن إمكانية انتقادهم للحكومة في بلدانهم دون خوف، مقابل 39فم منهم عبروا "بلا" عن ذلك، و5فم دون جواب.

وهي نتائج تتباين حسب الدول المعنية في استطلاع المؤشر 2016: إذ سجلت أعلى نسبة من قالوا بإمكانية ذلك في تونس ولبنان وموريطانيا (بين 72 و86فم) وأوسطها في المغرب العراق والجزائر (بين 52 و68فم) وأقل منها في السعودية (بين 41 و46فم) وأضعفها في السودان وفلسطين (بين 29 و35فم). وأعلى نسبة لمن قالوا هذا غير ممكن في السودان (67فم) وفلسطين (62فم) والكويت (50فم) والسعودية (35فم).

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 20112 و2016، حيث انخفضت نسبة من قالوا نعم لنقد حكوماتهم من 63 إلى56فم، مقابل ارتفاع من قالوا لا من 27 إلى 39فم.

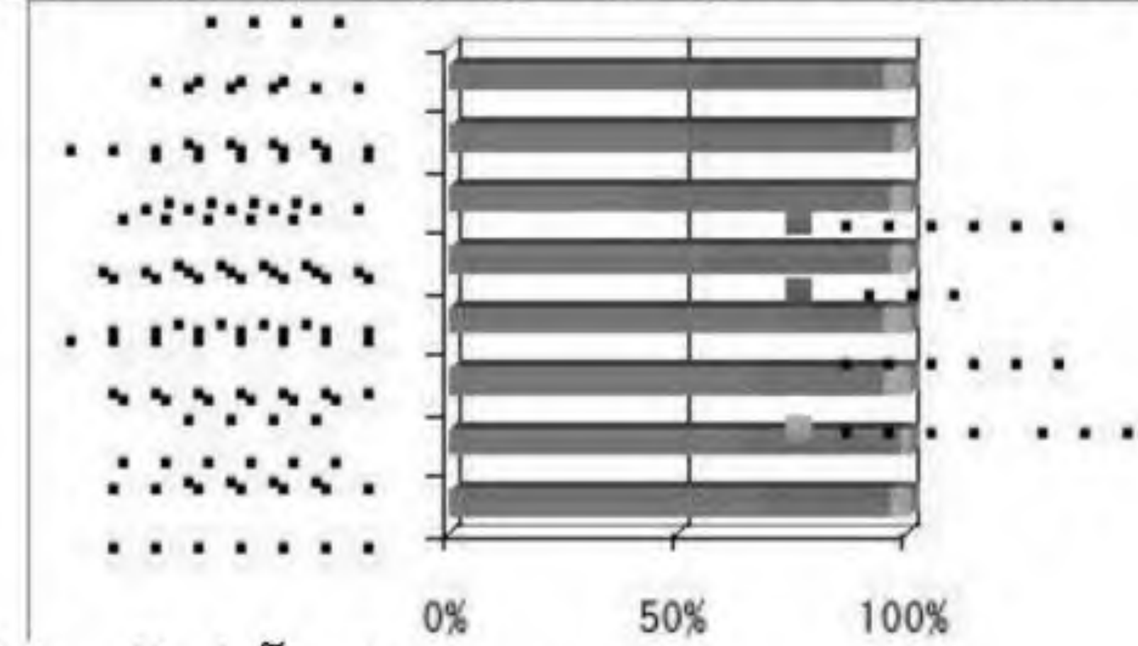
ب- المغرب:

أجاب 68فم من المستجوبين المغاربة بنعم عن مدى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة دون خوف، مقابل 23فم أجابوا بلا، و9فم دون إجابة. وهي نتائج تجعل المغرب في الرتبة الرابعة بعد تونس ولبنان وموريطانيا.

هذا ما عززته نتائج "البارومتر العربي" سنة 2017، حين أشارت إلى أن 70فم صرحوا أن بإمكانهم نقد الحكومة، و20فم لا يمكن، و10فم دون جواب.

أما بين بين استطلاعي المؤشر العربي 2012 و2016 فقد تم تسجيل ارتفاع نسبي لمن قالوا نعم لنقد الحكومة من 63 إلى 68فم، فيما ظلت نسبة من قالو لا مستقرة في 23فم.

ما يفيد عموما، سواء بالنسبة للمنطقة العربية أو المغرب، أن غالبية المستجوبين اعتبروا أنه بإمكانهم نقد حكوماتهم دونما خوف. وهذا باستثناء دول قليلة مثل السودان وفلسطين، مع تسجيل ملاحظة هنا هو ارتفاع نسبي لمن قالوا لا في دول سبق تصنيفها عاليا في سلم الديموقراطية مثل السعودية والكويت، فكيف يستقيم هذا؟ بمعنى، كيف يمكن القول بأن حريات الرأي أو التنظيم وتأسيس نظام ديموقراطي مضمونة، والقول بمحدودية نقد المواطنين الحكومة؟



رسم رقم 10- آراء المواطنين العرب حول مستوى الحريات في بلدانهم

2.2-قياس الديموقراطية

ربما لهذا السبب لجأ استطلاع المؤشر العربي سنة 2016 إلى محاولة معرفة مدى تقييم الرأي العام العربي بشكل عام لمستوى الديموقراطية في الدول عربية المعنية، بناء على مقياس السلم الرقمي (10/ 1). فكانت أراء المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب هكذا:

أ- المنطقة العربية

أعطى المستجوبون العرب لمستوى الديموقراطية في بلدانهم معدل (10/ 5،3).

وهذا مع تسجيل تباين بين الدول المعنية في هذا الصدد: حيث بلغت هذه النسبة أعلى معدل لها في السعودية (6,7) والأردن والكويت (6,1) وموريطانيا (5,7) وتونس (5,2) والجزائر (5,1) ومصر لبنان والمغرب (5) وأقل من ذلك في العراق وفلسطين والسودان (معدل 4).

وبناء على المقارنة بين نتائج المؤشر العربي 2011 و2016 يتبين أن معدل الديموقراطية قد ارتفع في المنطقة العربية من 4,5 إلى5,7 (بعد أن كان قد ارتفع إلى 5,5 سنة 2015) [77] . وقد بلغ هذا الارتفاع أعلى مستوياته في تونس من 2,5 إلى 6,2 خلال الفترة ذاتها. ما يشير إلى الخطوات الإيجابية التي قطعتها تونس في طريق الديموقراطية.

أما فيما يتعلق بالتقارير الدولية الأخرى، فقد اختلفت في قياسها لمعدل الديموقراطية في العالم العربي. ومن أبرز هذه التقارير، إلى جانب التقرير المذكور عن "حالة الديموقراطية في العالم سنة 2017"، نجد ما يلي:

* تقرير "بيرتلزمان" سنة 2016 الذي قام بترتيب الدول العربية هكذا: تونس (6,3) ولبنان (5,7) والجزائر (4,8) والكويت (4,3) والأردن (4) ومصر (3,9) والبحرين (3,4) والمغرب (3,3) والسعودية (2,5).

* تقرير "فريدم هاوس" سنة 2015، الذي قام بتوزيع الدول العربية المعنية إلى صنفين: يتضمن الأول "دول غير حرة" وهي بالترتيب من الأفضل إلى الأسوأ: الأردن (36) والجزائر (35) وفلسطين (30) ومصر (27) والبحرين (14) والسعودية (10). فيما يتضمن الثاني "دولا حرة جزئيا" وهي بالترتيب من الأفضل إلى الأقل: تونس (79) ولبنان (43) والمغرب (41) والكويت (36). [78]

* تقرير "منظمة مؤشر الديموقراطية النرويجية"، صنف الدول العربية حسب مقياس الديموقراطية سنة 2015، هكذا: تونس الأولى عربيا و66 عالميا (وسجلت أعلى مؤشر للتطور الديموقراطي بعد تقدمها ب 36 درجة)، وتلتها بقية الدول العربية بالترتيب: الكويت (2 و85)، ولبنان (3 و92) والمغرب (4 و99)، والبحرين (5 و103). ومصر (6 و108)، بينما لم يتم تصنيف العربية السعودية، وسوريا واليمن في آخر القائمة العربية.

* تقرير "مقياس الديموقراطية العربي 5"، حدد معدل الديموقراطية في العالم العربي في 571 نقطة سنة 2017، وزعها حسب مجموعات المؤشرات التي اختارها (42 مؤشرا) إلى: سيادة القانون (737)، ووجود مؤسسات قوية ومساءلة (547)، واحترام الحقوق والحريات (535)، والمساواة والعدالة الاجتماعية (529). [79]

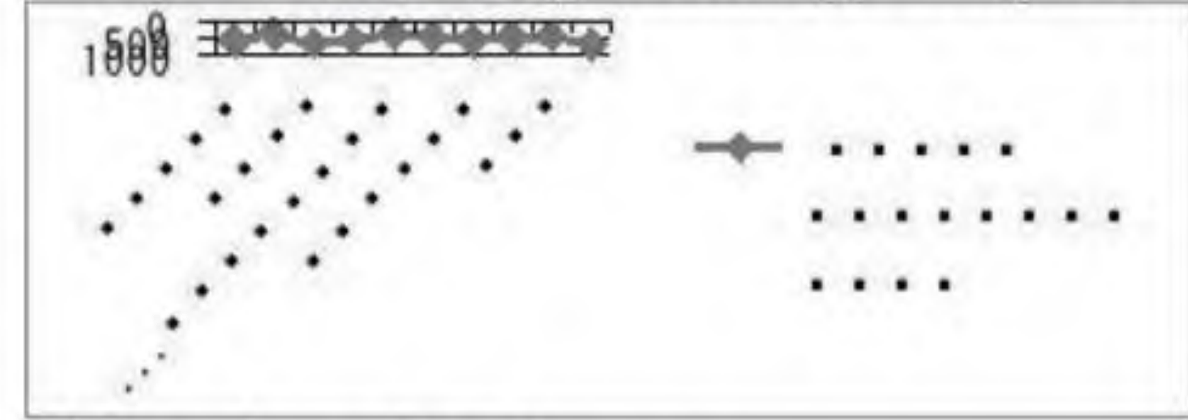
ب-المغرب

بلغ معدل تقييم الديموقراطية في المغرب، على أساس القياس المذكور، 5/10 حسب المؤشر العربي سنة 2016.

وهذا معدل متوسط، تطور حسب استطلاعات المؤشر العربي، هكذا: 4,3 في 2011، و5,1 في 2012-2013، و4,8 سنة 2014، و5,2 سنة 2015. أما استطلاع البارومتر العربي سنة 2017 فقد حدد هذا المعدل في 5,2 (5,5 سنة 2006)، فيما ارتفع معدل

الديموقراطية في المغرب، حسب مقياس الديموقراطية العربي المذكور، من 661 سنة 2012 إلى 735 سنة 2016.

هذا وحسب المقياس الأخير فقد جاء المغرب، في الرتبة الأولى من بين الدول المعنية ب 735 نقطة، تليه: تونس 690، والكويت 631، والأردن 640، والجزائر 589، وفلسطين 539، ولبنان 532، ومصر 503، والبحرين 436، والسعودية 419. أما حسب "مؤشر الحرية في العالم" سنة 2017، فتأتي تونس في المقدمة، يليها المغرب، فباقي الدول الأخرى. [80]



رسم رقم 11- مقياس البارومتر العربي حول الديموقراطية في العالم العربي

وبغض النظر عن ذلك، فقد تم توزيع نتائج معدل الديموقراطية في المغرب (735) حسب مجموعة المؤشرات المذكورة، إلى: سيادة القانون (897)، واحترام الحقوق والحريات (812)، ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (680)، والمساواة والعدالة الاجتماعية (536). [81]

والنتيجة، حسب مقياس الديموقراطية العربي، فإنه باستثناء المغرب الذي يشهد "تطورا ملحوظا نحو الحكم الديموقراطي"، فإن باقي الدول العربية المعنية تتميز "بإشارات حول التحول إلى الحكم الديموقراطي". وهذا مع تباين بين الدول في هذا الصدد، كما اتضح، يصل أحيانا إلى مستويات يصعب تصديقها. ومثاله هنا: تسجيل أعلى مستويات تقييم الديموقراطية في السعودية (6,7) حسب "المؤشر العربي" 2016. والحال أن هذه مسألة فيها نظر، لاسيما وأن المقاييس أو استطلاعات الرأي الدولية المذكورة أفادتنا بنتائج معاكسة للنتيجة المذكورة، دون إغفال بعضها لوجود إشارات ما نحو الديموقراطية. [82]

خلاصة

أفادتنا النتائج عموما في هذا الفصل بأن أغلبية المستجوبين اعتبرت أن أفضل نظام ملائم بالنسبة لها هو النظام التنافسي الذي تجرى فيه انتخابات نزيهة دون احتكار من أي اتجاه حزبي كان، وإن اتضح أن هناك توتر بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني في هذا الصدد. كما اعتبرت الأغلبية كذلك أن حريات الرأي والتنظيم وتأسيس نظام ديموقراطي مضمونة إلى حد ما، بدرجات متفاوتة بين الدول. ما جعلها تمنح هذه الدول درجة متوسطة من حيث تنفيذ الديموقراطية.

الفصل السابع: المشاركة والاتصال

أظهرت النتائج السابقة أن للمواطنين العرب تصورات محددة، بشكل ما، عن الأوضاع السائدة في بلدانهم وتقييمهم لعدد من قضاياها البارزة مثل الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية والحريات، وما شابه. كما أظهروا انحيازهم إلى النظام الديموقراطي والمشاركة في صنع القرار وماهية الديموقراطية. وهو المفترض أن تؤكده أو تنفيه درجة المشاركة السياسية والمدنية.

وهي الدرجة التي سنعمد إلى قياسها في هذا الفصل، من خلال عدة مؤشرات، حددها "المؤشر العربي" في: الاهتمام والمشاركة في الشؤون السياسية والمدنية، والانخراط في الهيئات أو المنظمات السياسية والمدنية، واستخدام وسائل الإعلام والاتصال في سبيل ذلك.

1ـ الاهتمام والمشاركة

وهو ما يتضمن معرفة مدى اهتمام المستجوبين بالشؤون السياسية، ومشاركتهم في الانتخابات، وتوقيع العرائض والانضمام إلى مجموعات الضغط، والمشاركة في التظاهرات السلمية.

الاهتمام السياسي

أ- المنطقة العربية

عبر 74فم من المستجوبين العرب عن اهتمامهم بالشؤون السياسية لبلدانهم (10فم جدا، و30فم متوسطا، و34فم قليلا) و25فم إطلاقا، و1فم دون جواب.

تتباين النتائج بين الدول، حيث سجلت أعلى نسب الاهتمام في الكويت ومصر (بين 50 و60فم) وأوسطها السعودية ولبنان وتونس (بين 39 و47فم) وأضعفها في المغرب والجزائر (بين 27 و28فم). وأعلى نسب عدم الاهتمام في هذين البلدين الأخيرين بالذات (71فم)، تليهما السودان وموريطانيا (بين 62 و66فم) وأضعفها في الكويت (40فم).

ووفق استطلاعي 2011 و2016، يبدو أن نسبة الاهتمام بالشأن السياسي قد استقرت عموما في 40فم، مقابل ارتفاع طفيف لنسبة عدم الاهتمام من 57 إلى 5فم. وهكذا فيما شهدت نسبة الاهتمام ارتفاعا ملحوظا في دول مثل السعودية (من 69 إلى 88فم) وكذا لبنان والكويت والعراق، وظلت مستقرة في الكويت والجزائر.

ب-المغرب

عبر 28فم من المستجوبين المغاربة عن اهتمامهم بالشؤون السياسية لبلدهم (7فم جدا، و21فم بشكل متوسط)، و71فم لا يهتمون بذلك (25فم إطلاقا، و34فم إلى حد ما) و1فم دون جواب. ما يفيد أن 62فم مهتمون بالسياسة بدرجات متفاوتة.

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 2012 و2016، حيث انخفضت قليلا نسبة الاهتمام بالشأن السياسي من 70 إلى 64فم، مقابل ارتفاع عدم الاهتمام من 27 إلى 35فم.

والنتيجة، أن أغلب المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عبروا عن اهتمامهم بالشأن السياسي في بلدانهم بدرجات متفاوتة. مع تسجيل أعلى معدلات عدم الاهتمام في بعض الدول مثل المغرب والجزائر. [83]

المشاركة في الانتخابات

لم يتناول "المؤشر العربي" هذا النوع من المشاركة بالتحديد، لكن من خلال "البارومتر العربي" يمكن الحصول على بعض المعلومات في هذا الصدد.

أ-المنطقة العربية

نحو 50فم من المستجوبين في استطلاعات الرأي التي أجراها "البارومتر العربي" بين 2006 و2016 صرحوا بأنهم شاركوا في الانتخابات التي نظمت في بلدانهم، و50فم لم يشاركوا لسبب أو آخر. [84]

وقد تراوحت نسبة المشاركة في الدول التي أجرت فيها الانتخابات التشريعية خلال السنوات الأخيرة (2014-2017) بين: تونس 64فم، والعراق 51فم، والكويت 52فم والمغرب 43فم، والكويت 36فم، والجزائر 35فم. ما يعطينا معدل 47فم تقريبا على مستوى العالم العربي [85]

أما عن آراء المستجوبين في الانتخابات فقد صرح 27فم من المستجوبين أنها كانت حرة ونزيهة مطلقا، و23فم رأوا أنها كانت حرة ونزيهة مع مشاكل ثانوية، و18فم رأوا أنها كانت حرة ونزيهة مع مشاكل جوهرية، و19فم رأوا أنها لم تكن نزيهة ولا حرة مطلقا. [86]

ب-المغرب

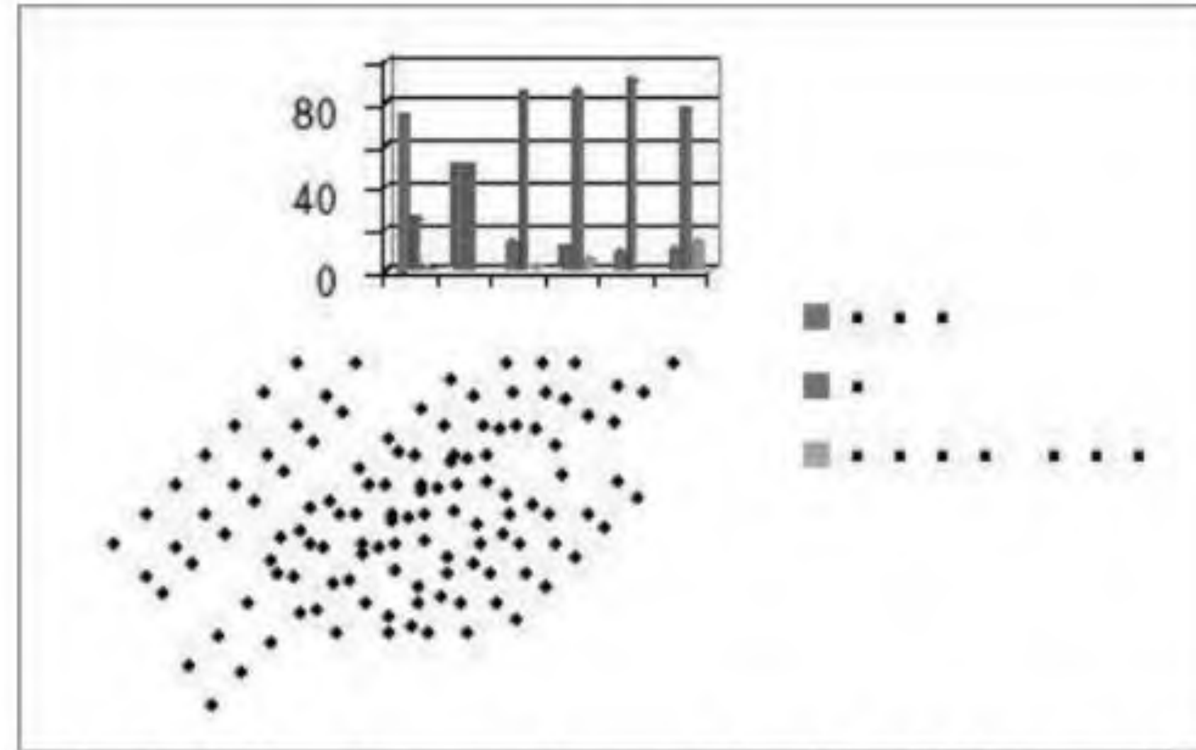
عبر نحو 50فم من المغاربة عن مشاركتهم في الانتخابات التي تجرى في بلدهم، مقابل 50فم عبروا عن عدم مشاركتهم فيها.

ومثاله أنه، حسب استطلاعات رأي البارومتر العربي 2006-2016، فقد انتقلت نسبة من قالوا بأنهم شاركوا في الانتخابات في بلدهم من 49 إلى 52فم.

أما بشأن نسبة المشاركة الفعلية حسب السنوات فقد تأرجحت نسبة المشاركة في الانتخابات بين 62فم سنة 1993، و58فم سنة 1997 و51فم سنة 2002، و37فم سنة 2007، و45فم سنة 2012، و43فم سنة 2016. ما يعطينا معدل للمشاركة قدره 49,3 فم، أي ما يلتقي أو ينسجم تماما مع نسبة المشاركة المذكورة (50فم) في استطلاع رأي البارومتر العربي.

والنتيجة، أنه سواء تعلق الأمر بالمنطقة العربية أو المغرب، فإن ½ من المستجوبين فحسب صرحوا بأنهم شاركوا في الانتخابات التي أجريت في بلدانهم. وهي نسبة تتوافق عموما مع ما أكدته نتائج استطلاعات أخرى للرأي، كما ذكر. مع تسجيل عدد من الملاحظات هي: غياب عدد من الدول العربية عن الاستطلاعات المذكورة، وإحجام المؤشر العربي عن السؤال في الموضوع، ونسبية الأرقام المعبر عنها. وهي نسبية تمس آراء المواطنين كما تمس نسبة الناخبين، بالنظر لتقلبات الوضع السياسي العربي ومستوى الديموقراطية الذي وصلت إليه كل دولة

من الدول المعنية.



رسم رقم 12- مشاركة المواطنين العرب في الحياة السياسية والمدنية

توقيع العرائض

أ-المنطقة العربية

عبر 85فم من المستجوبين أنهم لم يشاركوا في توقيع أية عريضة خلال 12 شهرا الماضية، و13فم شاركوا (7فم منهم مرة واحدة و6فم أكثر من مرة) و2فم دون جواب.

وكانت نسب المشاركة حسب الترتيب الدول، هكذا: 24فم في الكويت، و22فم في مصر و21فم في السودان، و15فم في الجزائر، و13فم في العراق وفلسطين، و11فم في لبنان وفم8 في تونس، و3 فم في السعودية والأردن.

ومقارنة مع استطلاع 2011، فقد استقرت عموما نسبة عدم المشاركة السياسية أو المدنية في 85فم، وارتفعت قليلا نسبة المشاركة مرة واحدة من 5 إلى 7فم، ومرتين ظلت مستقرة في 6فم.

ب-المغرب:

عبر 82فم من المستجوبين المغاربة أنهم لم يشاركوا في توقيع أية عريضة خلال 12 شهرا الماضية في بلدهم، و13فم منهم شاركوا في ذلك (5فم واحدة و8فم أكثر من مرة)، و5فم دون جواب.

وقد تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث سجل انخفاض نسبي لعدم المشاركة من 86 إلى 82فم، وارتفاع نسبة المشاركة من 12 إلى 13فم.

وعموما، لوحظ تقلص المشاركة في توقيع العرائض، في المنطقة العربية والمغرب، بنسب كبيرة جدا، ما يعني تقلص نسبة المشاركة السياسية والمدنية كذلك بشكل كبير. [87]

الانضمام إلى مجموعات للضغط

أ- المنطقة العربية

عبر 86فم من المستجوبين العرب أنهم لم يشاركوا في الانضمام إلى أية مجموعة للضغط في بلدانهم، و11فم منهم شاركوا في ذلك (7فم أكثر من مرة و4فم مرة واحدة).

وحسب الدول، فقد سجلت أعلى معدلات عدم المشاركة في السعودية والإٍردن وتونس والجزائر ولبنان (بين 89 و97فم) وأعلى معدلات المشاركة في الكويت

(25فم)، ومصر (18فم) وفلسطين (15فم) وموريطانيا (13فم) وأضعفها في الجزائر وتونس والأردن (بين 2 و4فم).
وبين استطلاعي 2011 و2016، تم تسجيل استقرار في نسبة عدم المشاركة في 86فم، مقابل ارتفاع طفيف لنسبة المشاركة من 9 إلى 11فم، و3 دون إجابة.

ب- المغرب

أعلن 83فم من المستجوبين المغاربة أنهم لم يشاركوا في توقيع أية عريضة خلال 12 شهرا الماضية في بلدهم، و10فم منهم شاركوا في ذلك (3 مرة واحدة و7 أكثر من مرة) و7فم دون جواب.
وقد تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث سجل ارتفاع درجة المشاركة نسبيا من 5 إلى 10فم، فيما انخفضت درجة عدم المشاركة من 91 إلى 83فم.
والنتيجة أن الأغلبية الساحقة من المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، صرحوا أنهم لم يشاركوا في توقيع أية عريضة خلال 12 شهرا الماضية في بلدانهم.
مع تسجيل أن المغرب أتى وراء عدد من الدول العربية (الكويت، مصر، فلسطين، موريطانيا، السودان) في سلم المشاركة.[88]

المشاركة في التظاهرات السلمية

أ- المنطقة العربية

في هذا الصدد، أعلن 83فم من المستجوبين العرب عن عدم مشاركتهم في أية تظاهرة سلمية خلال 12 الماضية في بلدانهم، و14فم شاركوا (8 مرة واحدة و6 أكثر من مرة)
وتتباين نتائج الدول العربية في نسبة المشاركة، حيث كان أعلاها في العراق (26فم)، والسودان (24فم)، والكويت (20فم)، وموريطانيا (18فم)، وأقلهم في الجزائر (2فم).
وحسب السنوات (2011-2016)، سجل ارتفاع نسبي لعدم المشاركة من 79 إلى 8فم، مقابل انخفاض نسبة المشاركة من 17 إلى 14فم، لاسيما في دول مثل الجزائر وتونس والأردن، مقابل ارتفاعها النسبي في السودان وموريطانيا والعراق والكويت.

ب- المغرب

أعلن 78فم من المستجوبين المغاربة أنهم لم يشاركوا في أية تظاهرة سلمية خلال 12 الماضية في بلدهم، و18فم شاركوا فيها (8فم مرة واحدة و10فم أكثر مرة) و4فم دون جواب.
وهي نتائج تطورت نسبيا بين 2011 و2016، حيث سجل ارتفاع نسبة المشاركة من 13 إلى 18فم (بعد أن بلغ 24فم سنتي 2014 و2015)، مقابل انخفاض نسبة عدم المشاركة من 84 إلى 78فم.
والنتيجة هي أن أغلبية المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، صرحوا

أنهم لم يشاركوا في أية تظاهرة سلمية في بلدانهم خلال 12 الماضية. مع تسجيل انخفاض مستوى المشاركة في المغرب مقارنة بعدد من الدول العربية (العراق، السودان، الكويت). وهذه مسألة فيها نظر. [89]

2ـ الانتساب إلى هيئات سياسية ومدنية

يشمل الانتساب إلى هيئات مدنية وأهلية: الانتساب إلى أحزاب أو تيارات سياسية، والانتساب إلى جمعيات أو رابطات أهلية (خيرية، وعائلية، وثقافية، ومهنية، ودينية، وعمالية أو زراعية).

الانتساب الحزبي

أ- المنطقة العربية

أعلن 77فم من المستجوبين العرب أنهم غير منتسبين إلى أي حزب أو تيار سياسي، و10فم منتسبين، و13فم دون جواب. لكن من المنتسبين: 20فم منهم قالوا إن لهم حزب أو تيار سياسي يمثلهم، و4فم قالوا إنهم ينوون الانتساب في المستقبل.

وحسب السنوات (2011 و2016)، سجل: ارتفاع ضئيل لنسبة الانتماء من 9 إلى ِفم، مقابل انخفاض نسبة عدم الانتماء من 83 إلى 77فم. مع تسجيل انخفاض ضئيل لغير المنتمين لكن لديهم حزب يمثلهم من 21 إلى 20فم، وارتفاع ضئيل لغير المنتمين الذين ينوون الانتساب في المستقبل من 3 إلى 4فم.

مع تباين بين الدول في ذلك، ومثاله: أن نسبة الانتماء انخفضت بشكل كبير في السودان من 52 إلى 18فم (بين استطلاعي 215 و2016)، كما سجل ارتفاع نسب غير المنتمين الذين لهم أحزاب تمثلهم في دول مثل موريطانيا والسودان والجزائر (بين 28 و39فم).

ب- المغرب

أعلن 78فم من المستجوبين المغاربة أنهم غير منتمين إلى أحزاب أو تيارات سياسية، و16فم منتمين، و16فم دون جواب. وقد توزع غير المنتمين إلى: 49فم منهم لا يوجد حزب أو تيار يمثلهم، و24فم لهم تيار يمثلهم، و5فم ينوون الانتماء في المستقبل. [90]

وقد تطورت هذه النتائج بين استطلاعي 2012 و2016، حيث انخفضت نسبة غير المنتمين إطلاقا من 59 إلى 49فم، كما انخفضت قليلا نسبة غير المنتمين الذين لهم أحزاب تمثلهم من 25 إلى 24فم، واستقرت نسبة غير المنتمين الذين ينوون الانتماء في المستقبل في 5فم، وارتفعت درجة من يرفضون الإجابة من 8 إلى 16فم.

ما يفيد أن النتائج تتقارب عموما في العالم العربي، والتي تزكي عموما النتائج المذكورة للانتساب إلى جمعيات سياسية أو مدنية، أي أن الانتساب إلى الأحزاب السياسية ضعيف إلى حد كبير. [91]

الانتساب الاجتماعي

أ- المنطقة العربية

صرح نحو 9فم من المستجوبين أنهم مشاركون أو منتسبون لإحدى الجمعيات أو الرابطات، و91فم غير مشاركين أو منتسبين.

هذا وقد عبر المنتسبون عن انتمائهم إلى: جمعيات خيرية (13فم نعم، و87فم لا)، ورابطة عائلية (12فم نعم، و87فم لا)، ونادي ثقافي (9فم نعم، و91فم لا)، ونقابة مهنية (8فم نعم، و91فم لا)، وجمعية أو رابطة دينية (8فم نعم، و92فم لا)، وجمعية عمالية أو زراعية (5فم نعم و95فم لا).

ومقارنة بين الدول المعنية، نجد أن أعلى درجات الانتساب سجلت، حسب المؤشر العربي 2016، في السودان (23فم) والكويت (22فم) والسعودية (12فم) وفلسطين (9فم) والمغرب والجزائر (7فم) وأقل من 5فم في باقي الدول.

وقد تطورت هذه النتائج بشكل طفيف بين 2011 و2016، حيث ارتفع الانتماء: إلى جمعية خيرية أو أهلية من 9 إلى 13فم، وإلى جمعية أو رابطة عائلية من 7 إلى 12فم، وإلى ناد ثقافي من 4 إلى 9فم، وإلى نقابة مهنية من 5 إلى 8فم، وإلى رابطة دينية من 4 إلى 7فم، وإلى نقابة عمالية أو زراعية من 3 إلى 5فم.

ب- المغرب:

صرح 91فم من المستجوبين المغاربة أنهم غير مشاركين أو منتسبين إلى أية جمعية أو رابطة، و7فم مشاركين، و2فم دون إجابة.

بيد أن الأرقام الرسمية تشير إلى العكس، أي إلى الازدهار النسبي للقطاع الاجتماعي أو "الجمعوي" بالأحرى، الذي يشير إلى عدد الجمعيات والتعاونيات والرابطات والنوادي الموجودة في المغرب. ما يجعل هذا القطاع من القطاعات النشيطة في هذا البلد، في مجالات عدة مثل التربية والتنمية والحقوق والثقافة وما إليه. [92]

لكن النتيجة عموما هي ضعف مشاركة المواطنين العرب عموما والمغاربة خاصة، في جمعيات المجتمع المدني. يبقى معرفة ما إذا كان العالم العربي وحده من يشهد هذه الحالة؟ هذا نقاش آخر.

3- الإعلام والتواصل

يتضمن هذا المحور معرفة: وسائل المتابعة للأخبار السياسية، واستخدام شبكة المعلومات (الأنترنت)، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي.

متابعة الأخبار

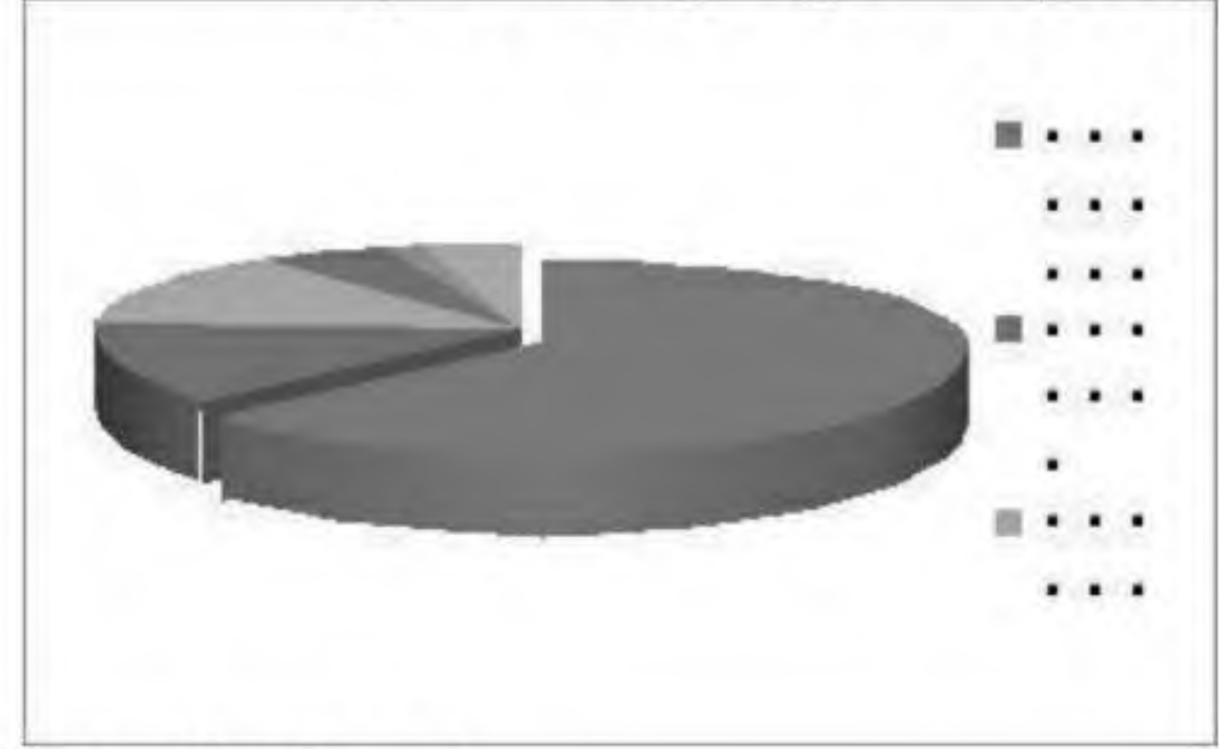
أ- المنطقة العربية

عن كيفية متابعتهم الأخبار السياسية في بلدانهم، عبر 68فم أنهم يتابعونها عن طريق التلفزيون، و13فم عن طريق الأنترنت، و6فم عن طريق الإذاعة، و6فم عن طريق الصحافة، و2فم عن طريق العائلة والأصدقاء، و5فم دون جواب.

وهي نتائج تتفاوت قليلا بين الدول المعنية، ومثاله: تسجيل أعلى نسبة لمتابعة

الأخبار عن طريق التلفزة في لبنان وتونس والعراق ومصر (بين 80 و89فم)، وعن طريق الأنترنت والصحافة في الكويت (25فم)، وعن طريق الإذاعة في موريطانيا (27فم).

ومقارنة بين استطلاعي 2011 و2016، فقد لوحظ استقرار نسبة التلفزة في متابعة الأخبار بين 67 و68فم، وكذا الصحافة والإذاعة (بين 5 و6فم) مع ارتفاع نسبة الأنترنت من 5 إلى 13فم.



رسم رقم 13- وسائل متابعة الأخبار لدى المواطنين العرب

ب-المغرب:

عبر 62فم من المستجوبين المغاربة أنهم يتابعون الأخبار السياسية لبلدهم عن طريق التلفزة، و18فم عن طريق الأنترنت، و7فم عن طريق الصحافة، و6فم عن طريق الإذاعة، و7فم دون جواب.

وإذا اقتصرنا هنا على تطور وسيلتي التلفزة والأنترنت خلال فترة 2011 و2016، نجد أن نسبة التلفزة ارتفعت من 38 إلى 62فم (وصلت 83فم سنة 2012-2013). أما الأنترنت، فقد سجلت ارتفاعا مهما من 9 إلى 13فم خلال الفترة المذكورة.

وعموما، فإن أغلب المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب صرحوا بأن التلفزة هي وسيلتهم الأساس في متابعة الأخبار السياسية، تأتي بعدها الأنترنت، فيما يلاحظ تقلص وسيلتي الإذاعة والصحافة إلى حدهما الأدنى. ما يعكس التحول الذي نحن بصدده من ثقافة أو حضارة الكتاب أو المطبوع إلى ثقافة أو حضارة الشاشة (التلفزة، الحاسوب، الأنترنت، الهاتف النقال..).

استخدام الأنترنت

أ- المنطقة العربية

في هذا الصدد، صرح 61فم من المستجوبين العرب أنهم يستخدمون الأنترنت (38فم عدة مرات في اليوم، و9فم فم مرة واحدة، و3 فم عدة مرات في الأسبوع، و3فم عدة مرات في الشهر، و5فم نادرا)، و37فم لا يستخدمونها مطلقا، و2فم دون جواب.

تتباين النتائج بين الدول، حيث سجلت أعلى درجات الاستخدام في الكويت (93فم) والسعودية (85فم)، ولبنان (77فم)، وفلسطين (66فم) والأردن (64فم) والسودان (64فم) والعراق (56فم) والجزائر (54فم).

وقد سجل ارتفاع تدريجي لمستعملي الأنترنت بين استطلاعي 2011 و2016،

حيث ارتفعت نسبة استعمال الأنترنت من 29 إلى 47فم، مقابل انخفاض نسبة عدم الاستعمال من 55 إلى 37فم. مع تفاوت نسبي بين الدول العربية في هذا الصدد، حيث سجلت بلدان الخليج (السعودية والكويت) أعلى نسبة ارتفاع خلال الفترة المذكورة.

ب- المغرب

صرح 59فم من المستجوبين المغاربة أنهم يستخدمون الأنترنت (33فم عدة مرات في اليوم، و7فم مرة واحدة في اليوم، و9فم عدة مرات في الأسبوع، و3فم عدة مرات في الشهر، و7 فم نادرا) و38فم لا يستخدمونها، و3 دون جواب.

وقد تغيرت هذه النتائج نسبيا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة استعمال الأنترنت بدرجات متفاوتة من 36 إلى 59فم، مقابل انخفاض من لا يستعملونه من 61 إلى 38فم.

ما يفيد: أن نسبة استعمال الأنترنت في المغرب هي أقل، حسب المستجوبين، من النسب المسجلة في عدد من الدول العربية (الكويت والسعودية ولبنان وفلسطين والأردن والسودان). لكن عموما، فإن نسبة استعمال الأنترنت ما فتئت ترتفع بشكل تدريجي مع السنوات، في كل الدول العربية. [93]

شبكات التواصل الاجتماعي

أ- المنطقة العربية

عبر المستجوبون العرب الذين يستخدمون الأنترنت عن انخراطهم في عدد من شبكات التواصل الاجتماعي، هكذا: 82فم في "فايسبوك"، و33فم في "توتير"، و32فم في "انستغرام"، و23فم في "سنابشات".

وقد تطورت هذه الاستخدامات، بشكل عام ومتباين في الدول العربية المعنية بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة من قالوا إنهم مشتركون في شبكات التواصل الاجتماعي ارتفاعا صاروخيا من 23 إلى 82فم، مقابل انخفاض من لا يستعملونها بنفس الحجم تقريبا من 78 إلى 18فم.

وهي ذات النتائج تقريبا التي أشار إليها التقرير الثالث لجامعة قطر (Northwestern) سنة 2015، والذي أفادنا بأن 95فم من مستخدمي الأنترنت في الدول المعنية يستعملون إحدى وسائل التواصل الاجتماعي (79فم بشكل يومي لمرة واحدة على الأقل) وعلى رأسها الفايسبوك وتوتير. [94]

ب- المغرب

أوضح استطلاع المؤشر العربي 2015، أن نحو 85فم من المستجوبين، المنخرطين في الأنترنت، يستخدمون "الفايسبوك"، و20فم يستخدمون "توتير"، فباقي الاستخدامات بنسب ضعيفة.

أما بشأن المعطيات المتوفرة بهذا الصدد في المغرب فنجد:

* أن مستوى تجهيز المغاربة بالهاتف النقال بلغ 95فم سنة 2016، والسمارتوفون 67فم، والحاسوب 54,9 فم، ومعدل ولوج الأنترنت 68,5 فم.

*أن نسبة مستعملي الأنترت58,3 فم (نحو 18,5 مليون مستعمل)، وأن نحو 68,2 فم منهم يستعلون الشبكات الاجتماعية (فايسبوك، تويتر، يوتوب، جوجل..). [95]

والنتيجة أنه تعلق الأمر بالمنطقة العربية أم بالمغرب، فقد أفادت نتائج استطلاع 2016 عن تقدم كبير لاستخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في كل الدول العربية، وعلى رأسها دول الخليج العربي.

أغراض التواصل الاجتماعي

لكن إذا كانت استخدامات شبكات التواصل الاجتماعية في تزايد، كما قيل، فلأي أغراض يتم ذلك؟ في هذا الصدد، أفادتنا نتائج المؤشر العربي بما يلي:

أ- المنطقة العربية

صرح المستجوبين العرب، الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، أنهم يستعملونها للأغراض التالية: 60فم للحصول على معلومات سياسية، و75فم لمتابعة القضايا الاجتماعية والثقافية، و57فم للتعبير عن الرأي، و52فم للمشاركة في قضايا سياسية. [96]

وقد اختلفت النتائج نسبيا حسب الدول المعنية، حيث سجلت أعلى مستويات الاستعمال: لأغراض المتابعة السياسية في الكويت (86فم) ومصر (83فم) وفلسطين (75فم)، ولأغراض مدنية وثقافية سجلت في الكويت (92فم) ومصر (80فم) والسعودية (78فم) وفلسطين (76فم)، ولأغراض التعبير عن الرأي في الكويت (84فم) ومصر (76فم)، ولأغراض المشاركة في قضايا سياسية، في الكويت (82فم) ومصر (73فم).

أما عن تطور ذلك خلال فترة 2011 و2016، فقد سجل ارتفاع في نسب التفاعل مع قضايا سياسية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي من 39 إلى 51فم، مقابل انخفاض عدم التفاعل أو المشاركة من 60 إلى 48فم.

ب- المغرب

حسب النتائج المسجلة في المغرب بشأن أغراض استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، للأغراض التالية: عبر 33فم من المستجوبين أنهم يستعملون هذه الشبكات للحصول على أخبار أو معلومات سياسية، و35فم للتعرف على قضايا ثقافية واجتماعية، و51فم للتعبير عن الرأي، و50فم للمشاركة أو التفاعل مع قضايا سياسية.

وقد أفادنا الاستطلاع الوطني حول " الممارسات الثقافية في المغرب، بعدة نتائج أكثر شمولية، لا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا. [97]

وعموما، يمكن القول بأنه باستثناء حالة الجزائر فإن أغلب المستجوبين (المنخرطون في الأنترنت) في المنطقة العربية والمغرب صرحوا بأنهم يستعملون مواقع التواصل الاجتماعي للتعرف على قضايا سياسية واجتماعية وثقافية وبشكل نسبي للمشاركة في القضايا السياسية.

خلاصة

نخلص من هذا الفصل إلى أن المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب عبروا عن مستويات عالية في الاهتمام بالشؤون السياسية، مستعملين في ذلك كل وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الجديدة (الأنترنت، شبكات التواصل الاجتماعي) المتوفرة لهم. لكنهم يتميزون، مقابل ذلك، بنوع من عدم الاكتراث، سواء بالمشاركة السياسية (الانتماء إلى أحزاب سياسية) أو المشاركة المدنية (الانتماء إلى هيآت المجتمع المدني).

الفصل الثامن: مكانة الدين

مكنتنا النتائج التي قدمها لنا المؤشر العربي لحد الآن من معرفة –نسبية- لآراء المستجوبين في الدول العربية المعنية في عدد من المؤسسات والقضايا التي تهمهم، ومدى مشاركتهم أو تأثيرهم في هذه المؤسسات والمساهمة في هذه القضايا، من خلال الانتماء إلى أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني أو الانخراط في وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن بين القضايا التي توقفنا عندها في الفصل الخامس النظم السياسية الملائمة، في علاقتها بالدين أو التدين. وهو ما سنعود إليه في هذا الفصل، لنعرف بشكل أكثر وضوحا، (كما نتمنى على الأقل) مدى دور الدين في الحياة العامة والسياسية. وهذا من خلال ثلاث محاور فرعية، توقف عندها المؤشر العربي، هي: التدين والممارسات الدينية، والدين في الحياة العامة، والدين والحياة السياسية.

1ـ التدين والممارسات الدينية

يتضمن التدين والممارسات الدينية أسئلة حول: مستوى التدين، وشروط التدين، واتجاهات الرأي العام العربي تجاه بعض المقولات الدينية.

مستوى التدين

أ- المنطقة العربية

صرح 85فم من المستجوبين العرب أنهم متدينون (20فم جدا، و65فم إلى حد ما)، و12فم غير متدينين (11فم إلى حد ما، و1فم غير مؤمنين)، و3فم دون جواب.

لكن هناك تباينا في النتائج بين الدول المعنية في هذا الصدد: حيث سجلت أعلى مستويات التدين في موريطانيا (99فم) وفلسطين والعراق (88فم) والأردن والمغرب (86فم) والسعودية (83فم) والكويت (82فم).

أما أعلى نسب عدم التدين فنجدها في لبنان (25فم) ومصر (20فم) وتونس (17فم). [98]

وقد ظلت هذه النتائج مستقرة عموما بين استطلاعي 2011 و2016، ومثال: استقرار نتائج المتدينين جدا بين 19 و20فم (وصلت إلى 24فم سنتي 2014 و2015)، واستقرار نسبة المتدينين إلى حد ما بين 65 و66فم، وغير المتدينين في 11فم.

ب- المغرب:

صرح 86فم من المستجوبين المغاربة أنهم متدينون (9فم متدينون جدا، و77فم إلى حد ما)، و9فم غير متدينين (و8فم غير متدينين و1فم غير مؤمنين)، و5فم دون إجابة.

مقارنة مع استطلاعات الرأي السابقة للمؤشر 2011-2016، فقد انخفضت نسبة "متدين جدا" من 19 إلى 9فم، وارتفعت نسبة "متدين إلى حد ما" من 54 إلى 77فم، وانخفضت نسبة "غير متدين" من 11إلى 9فم. وهي النتائج التي أكدتها عدد من

استطلاعات الرأي الأخرى. [99]

والنتيجة، هي ارتفاع نسبة التدين بشدة في المنطقة العربية عامة، والمغرب خاصة، تتراوح ما بين 85 و86فم. لكن من الملاحظات التي يمكن تسجيلها هنا هي: أولا، غموض المفاهيم المستعملة (تدين، لا تدين، متدين إلى حد ما، غير مؤمن...)، والتي تحول دون ضبط نسبة التدين؛ وثانيا، اختلاف النتائج حسب استطلاعات الرأي المحلية والدولية (ومثاله استطلاعات غالوب، التي تفيدنا في كل مرة بنتائج عن نسب التدين مختلفة عن سابقاتها). وثالثا، ارتباط الإعلان عن التدين في العالم العربي (الإسلامي) عادة "بالهوية" أكثر من ارتباطه بدرجة التدين، حيث تحتل "الهوية الإسلامية" هنا درجة أعلى من "الهوية الوطنية" [100] . ورابعا، تصريح أغلبية المستجوبين بأنهم متدينون "إلى حد ما"، ما يفيد بأن ممارسات التدين في العالم العربي تظل -مع ارتفاعها- نسبية، وتتطلب لذلك دراسات اجتماعية وانثربولوجية أعمق من استطلاعات الرأي الظرفية لرصدها. [101]

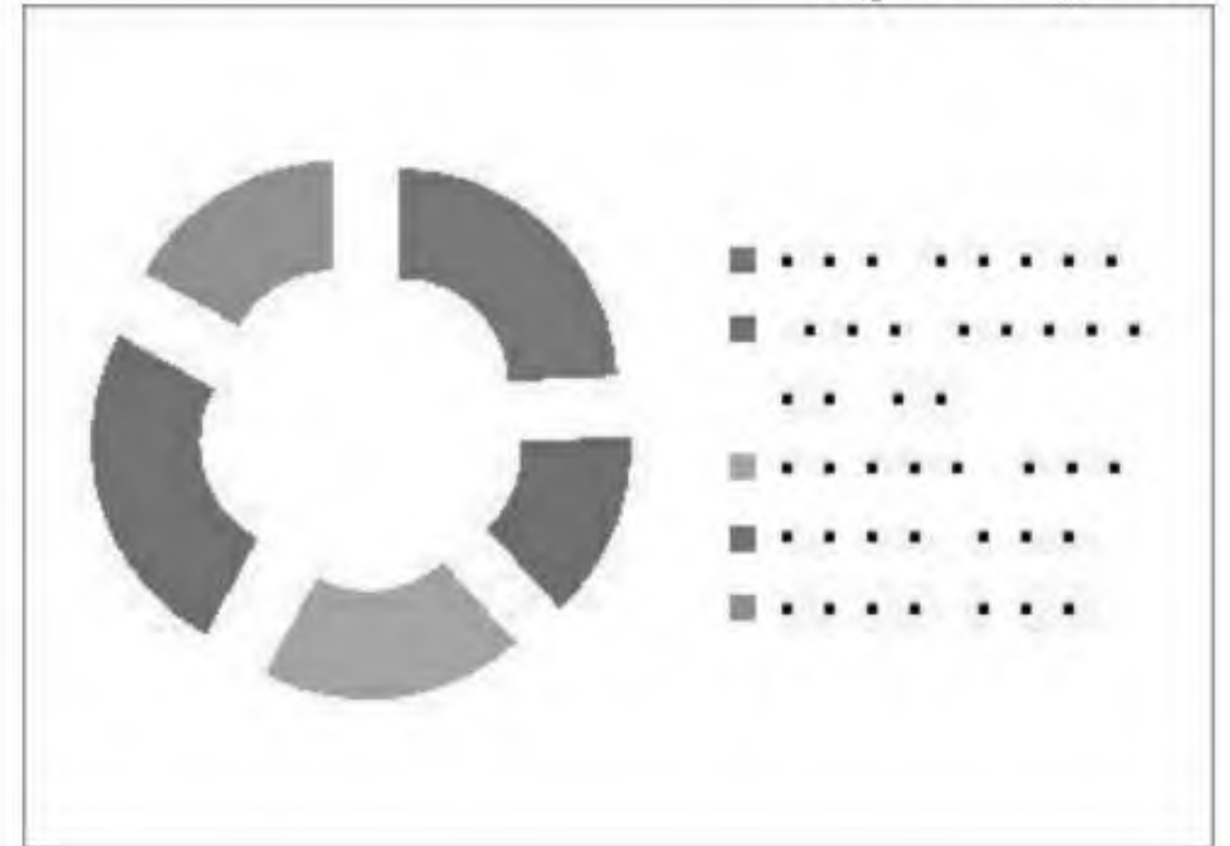
شروط التدين

أ- المنطقة العربية

بصدد هذه الممارسات صرح المستجوبون العرب أن أهم شروط التدين لديهم هي: الفروض والعبادات (38فم)، والصدق والأمانة (28فم)، ومعاملة الآخرين (19فم)، وصلة الرحم ورعاية الأقارب (6فم)، ومساعدة الفقراء والمحتاجين (6فم)، و2فم دون جواب.

وقد تباينت النتائج بين الدول العربية، إذ تم التركيز أكثر على "الفروض والعبادات" في موريطانيا (71فم) والجزائر والأردن والكويت ومصر والمغرب (بين 62 و70فم)، وعلى "معاملات الآخرين" في الكويت والعراق والأردن ولبنان (بين 20 و29فم)، وعلى "الصدق والأمانة" في لبنان والعراق (بين 39 و41ففم)، وعلى مساعدة الفقراء والمحتاجين في تونس (16فم).

وهي نتائج لم تتغير كثيرا بين 2011 و2016، مع تسجيل تقاطع بين درجة التدين وشروطه، حيث كلما ارتفعت درجة التدين كلما تم التركيز على شرط الفروض والعبادات، والعكس، أي كلما انخفضت نسبيا درجة التدين ارتفعت درجة التركيز على الشروط الأخرى. وهو ما عبرت عنه، مثلا، نسبة هامة من "المتدينين إلى حد ما" (62فم).



رسم رقم 14- مستوى التدين لدى المواطنين العرب

ب -المغرب

صرح المستجوبون المغاربة أن أهم شروط التدين في نظرهم هي: الفروض والعبادات (33فم)، والصدق والأمانة (21فم)، وحسن معاملة الآخرين (32فم)، وصلة الرحم ورعاية الأقارب (3فم)، ومساعدة الفقراء والمحتاجين (6فم)، و5فم دون جواب.

مقارنة مع استطلاعات المؤشر السابقة 2012-2016، يتضح انخفض نسبي لشرط الفروض والعبادات من 38 إلى 33فم، وانخفاض شرط الصدق والأمانة من 27إلى 21فم، وارتفاع شرط حسن معاملة الآخرين من 25 إلى 32فم، واستقرار لشرط صلة الرحم في 3فم، وارتفاع طفيف لشرط مساعدة الفقراء من 5 إلى 6فم.

وقد أكدت الاستطلاعات التي أجريت في المغرب (منذ سنة 2004) عموما هذا المنحى، ومثاله: ما أشار البحث الوطني المذكور حول "الدين اليومي"، وهو أن 54,8% من المستجوبين رأوا أن الفرد الذي يمارس العبادة يمكن اعتباره مسلما و28% رأوا غير ذلك، بمعنى أنهم لا يخرجونه من الدين ولكن يعتبرون إسلامه ناقصا فحسب.[102]

والنتيجة، أن أغلب المستجوبين، العرب عامة والمغاربة خاصة، رأوا أن شروط التدين توجد في احترام السمات الأخلاقية والقيمية والمعاملات أكثر مما توجد في العبادات والفروض، كما أكدت ذلك عدد من البحوث واستطلاعات الرأي.

المواقف إزاء الدين

لتعميق البحث أكثر في هذا الاتجاه اقترح المؤشر العربي عددا من العبارات على المستجوبين وهذا لمعرفة: مدى علاقة الدين بالسلوك، ومشروعية الحق في تكفير المخالفين في الرأي، أو المنتمين للأديان الأخرى.

الدين والسلوك

أ- المنطقة العربية

عبر 73فم من المستجوبين العرب عن عدم موافقتهم على عبارة "**أن كل شخص متدين هو بالتأكيد شخص سيء**"، و23فم وافقوا عليها.

وهناك تباين في النتائج حسب الدول: إذ سجلت أعلى نسب عدم الموافقة على هذه العبارة في موريطانيا (47فم) ومصر (38فم)، والسعودية (35م). كما سجلت أقل نسب الموافقة في تونس (7فم)، ولبنان (9فم)، والأردن (12فم)، والعراق (15فم).

ومقارنة مع استطلاع المؤشر 2011، فقد ارتفعت نسبة عدم الموافقة قليلا من 72 إلى 73فم ونسبة الموافقة من 18 إلى 23فم، فيما انخفضت نسبة عدم الموافقة أساسا في موريطانيا والمغرب والجزائر والكويت وفلسطين والعراق، مقابل ارتفاع نسبة الموافقين في السعودية ومصر ولبنان والأردن والسودان وتونس، لاسيما بين 2015 و2016.

ب- المغرب

عبر 79فم من المستجوبين المغاربة عن عدم موافقتهم على عبارة "أن كل شخص متدين هو بالتأكيد شخص سيء" (51فم إلى حد ما، و28فم بشدة)، و12فم وافقوا عليها (2فم بشدة و10فم إلى حد ما)، و9فم دون جواب. [103]

وهي نسبة لم تتغير كثيرا بين 2011 و2016، حيث ارتفعت قليلا نسبة الموافقة على المقولة المذكورة من 77 إلى 79فم، وانخفضت نسبة عدم الموافقة عليها من 21 إلى 12فم.

ما يفيد عموما بأن المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، "براغماتيين" أو واقعيين إذا جاز القول، حيث لا يربطون بالضرورة بين الأخلاق والتدين أو يرون أن "الدين المعاملة" أولا. إذ من الممكن، بهذا المعنى، أن يكون "المتدين"، مثل "غير المتدين"، سيئا أو صالحا، حسب كل ظرف أو حالة.

2ـ التعامل مع الآخرين

لتحديد تعامل المستجوبين مع الآخرين، قدم لهم المؤشر العربي ثلاث عبارات: الأولى هي " ليس من حق أية جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مخالفة للدين"، والثانية هي " ليس من حق أي جهة تكفير المنتمين لأديان أخرى". والثالثة هي: "عند تعالمك مع الآخرين، هل تفضل أن تتعامل مع أشخاص متدينين أم لا فرق عندك؟"، فجاءت مواقف المستجوبين إزاءها كالتالي:

أ- المنطقة العربية

وافق على العبارة الأولى 77فم من المستجوبين العرب (18فم عارضوها، و5فم دون جواب)، كما وافق 73فم على العبارة الثانية (22فم لم يوافقوا عليها، و5فم دون إجابة). و54فم صرحوا أنهم لا يفرقون عمليا بين المتدينين وغيرهم، و35فم هم مع المتدينين، و9فم مع غير المتدينين، و2فم دون جواب.

وكانت أعلى نسب الموافقة على هذه العبارة الأولى في لبنان ومصر والعراق وتونس والأردن والكويت (بين 78 و84فم)، وأعلى نسبة عدم الموافقة فقد سجلت في السودان والجزائر وموريطانيا وفلسطين (بين 21 و28فم).

أما أعلى نسبة الموافقة على العبارة الثانية فقد سجلت في العراق ولبنان وتونس ومصر وفلسطين والأردن والكويت على رفض المقولة (بين 79 و88فم)، فيما سجلت أعلى مستويات عدم الموافقة في: موريطانيا والجزائر والسعودية والسودان (بين 27 و43فم).

بشأن التفريق بين المتدينين وغير المتدينين، سجلت أعلى مستويات الذين لا يفرقون بينهم في تونس (84فم) والمغرب ولبنان (بين 68 و71فم) وأضعفها في موريطانيا (16فم). كما سجلت أعلى نسب الذين هم مع المتدينين في موريطانيا (79فم) والسعودية (52فم) ومصر (43فم) وأضعفها في تونس (7فم).

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 2012 و2016، حيث فيما يتعلق بالعبارة الأولى، فقد ارتفعت نسبة عدم الموافقة عليها من 69 إلى 77فم، واستقرت نسبة الموافقة بين 18 و19فم. أما بالنسبة للعبارة الثانية، فقد، ارتفعت نسبة الموافقة

عليها من 67 إلى 73فم، فيما ارتفعت قليلا نسبة عدم الموافقة من 21 إلى 22فم. أما عن تطور المواقف في التعامل بين المتدينين وغير المتدينين، فقد سجل انخفاض نسبة الذي لا يفرقون بين هؤلاء من 70 إلى 54فم، وارتفاع نسبة الذين يفضلون التعامل مع المتدينين من 26 إلى 35فم، واستقرار نسبة التعامل مع غير المتدينين بين 7 و9فم.

ب- المغرب:

عبر 70فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على العبارة الأولى (و14فم لم يوافقوا عليها و16فم دون إجابة)، فيما عبر 71فم منهم عن موافقتهم على العبارة الثانية (و14فم لم يوافقوا عليها و15فم دون جواب). كما صرح 70فم أنه لا يفرقون عمليا بين المتدينين وغير المتدينين (24فم قالوا إنهم مع المتدينين، و3فم مع غير المتدينين، و3فم دون جواب).

مقارنة مع استطلاعات السنوات الماضية 2012-2016، لوحظ ارتفاع خفيف لنسبة تأييد العبارة الأولى من 69 إلى 70فم، وانخفاض خفيف لمعارضيها من 15 إلى 14فم. كما لوحظ ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة الثانية من 65 إلى 71فم، مقابل انخفاض نسبة عدم الموافقة من 20 إلى14فم. ولم تتغير عموما النتائج المتعلقة بالتفريق بين المتدينين وغير المتدينين خلال الفترة المذكورة.

وعموما، اتضح أن أغلبية الرأي العام، في المنطقة العربية والمغرب، لا تقبل أن تقوم أية جهة كانت بتكفير الذين يحملون وجهات نظر مخالفة للدين، أو الذين ينتمون لأديان أخرى، أو التفريق بين المتدينين وغير المتدينين في التعامل اليومي. مع تسجيل بقاء نسبة عدم الموافقة على حرية التدين (الاتجاه المحتمل إلى التكفير) مرتفعة مع ذلك (3/ 1) في مجمل الدول المعنية، بل وتتجاوز 40فم في دول مثل موريطانيا والجزائر والسعودية. وهذه نتائج مقلقة، تعكس مدى الجهود التي يجب بذلها لمعالجة ذلك.

الدين في الحياة العامة

وحتى تتضح لنا المسألة أكثر، يقتضي الأمر التوقف عند مكانة الدين في المجتمعات العربية. وهذا من خلال السعي إلى معرفة قياس الرأي العام في ثلاث قضايا تتعلق: الفوائد البنكية، ومسألة المرأة، والممارسات الفردية والجماعية.

الفوائد البنكية

يمكن قياس اتجاهات الرأي العام في هذا الصدد من خلال معرفة مدى قبول المستجوبين لعبارة "أن متطلبات الاقتصاد تسمح للبنوك باستعمال الفوائد البنكية".

أ- المنطقة العربية

وافق 46فم من المستجوبين العرب على هذه العبارة (13فم بشدة و33فم إلى حد ما)، و47فم لم يوافقوا على ذلك (20فم بشدة و27فم إلى حد ما).

جاءت أكثرية الذين وافقوا على الرأي المذكور في السعودية (67فم) ولبنان (62 فم) والكويت (53فم) ومصر(52فم). أما أكثر المعارضين فكانت في الجزائر

(66فم)، والأردن (57فم) وفلسطين (55فم).
أما حسب السنوات، وبالتحديد خلال فترة 2014-2016، فقد ارتفعت نسبة الموافقة على الفوائد البنكية من 42 إلى 45فم، كما ارتفعت نسبة عدم الموافقة عليها من 45 إلى 47فم.

ب-المغرب

وافق 31فم من المستجوبين المغاربة على استعمال الاقتصاد للفوائد البنكية (5فم بشدة و26فم إلى حد ما)، و51فم لم يوافقوا على ذلك (19فم بشدة و32فم إلى حد ما) و18فم دون جواب.

بين استطلاعي المؤشر 2014 و2016 تم تسجيل ارتفاع لنسبة الموافقة من 26 إلى 31فم، كما انخفضت قليلا نسبة عدم الموافقة من 60 إلى 51فم، مع تسجيل ارتفاع نسبة عدم الجواب من 15 إلى18فم.

من الملاحظات التي يمكن تسجيلها إزاء هذه المواقف، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، هي: أولا، أن هناك انقساما حادا لدى الرأي العام تجاه مسألة الفوائد البنكية بين الموافقة والمعارضة. وثانيا، أن النتائج لا تتناسب دائما مع درجة التدين. ومثاله: ارتفاع نسبة القبول بالفوائد البنكية في الدول الأكثر "تدينا بشدة" (مثل السعودية)، ومعارضتها أكثر في الدول "الأقل تدينا بشدة" (مثل المغرب)، فكيف نفسر ذلك؟ مسألة تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق. [104]

مسألة المرأة والقيم

لم يتناول المؤشر العربي هذه المسألة بالنظر لحساسيتها، ربما. لكن بناء على بعض استطلاعات الرأي الأخرى التي تناولت ذلك، وخاصة استطلاع جامعة "ميتشيغان" الأمريكية، الذي أفادنا بالمؤشرات التالية: [105]

أ- المنطقة العربية

تناول الاستطلاع عدة موضوعات في هذا الصدد، أهمها:

* تعدد الزوجات، وافق عليه:93فم في تركيا، و85فم من الباكستانيين، و81فم في لبنان، و81فم في تونس، و80فم في مصر، و52فم العراق، و51فم في السعودية.

* الطاعة الزوجية، وافق عليها ومثاله: 38فم في لبنان، و30فم في تركيا، و22فم في تونس، و21فم في السعودية، و11 في العراق، و8فم في باكستان، و5فم في مصر.

* أفضلية الرجل على المرأة في السياسة، وافق عليها 33فم في تركيا، و30فم في لبنان، و28 في تونس، و23فم في باكستان، و21فم في العراق، و13فم في السعودية، و10فم في مصر.

* أسبقية الرجل في الوظائف، وافق عليها: 44فم في تركيا، و33فم في لبنان، و27فم في تونس، و22فم في السعودية، و21فم في العراق، و15فم في باكستان، و14فم في مصر.

* التعليم الجامعي أكثر أهمية للرجل، وافق على ذلك: 49فم في العراق، و45فم

الأتراك، و35فم في تونس، و34فم في مصر، و39فم في لبنان، و33فم في باكستان.

* لباس المرأة: صرح 64فم من المستجوبين في الدول المعنية أنهم مع الحجاب، و18فم مع النقاب أو البرقع، و4فم مع السفور (دون حجاب أو نقاب أو برقع). [106]

* الحب أساس الزواج: وافق على ذلك: 69فم في لبنان، و54فم تركيا، و48فم في السعودية، و29فم في مصر، و26فم في تونس، و6فم باكستان.

ب- المغرب

لم تشمل العينة المذكورة المغرب، كما تبين. لكن اعتمادا على بعض استطلاعات الرأي التي أجريت في هذا البلد، يمكن تسجيل بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة، منها: [107]

* في معايير اختيار الزوجة: 51فم من الرجال اعتبروا أنها تكمن في التدين، و12فم في الأصل، و11فم في المعقول، و10فم في العمل، و8فم في الأخلاق، و2فم في المال، و1فم في "لحذاقة" (الحذق). [108]

* في الطاعة الزوجية: 79فم اعتبروا أن من واجب المرأة إطاعة زوجها، و12فم ليست دائما، و2فم رفضوها مطلقا.

*في الإرث، اعتبر 83فم من المستجوبين أن التقسيم الديني للإرث بين الرجل والمرأة (للرجل مثل حظ الأنثيين) مسألة عادلة، و12فم فقط اعتبروها غير عادلة.

* في تعدد الزوجات: 44 فم من المستجوبين عبروا أنهم مع هذا التعدد (36فم عند بين 18 و24 سنة، و60فم عند أكثر من 60 سنة)، و56فم ضدها.

* في اللباس: اعتبر 24فم فقط أن هناك زي إسلامي للرجل، مقابل 66فم قالوا إن هناك زي إسلامي للمرأة، و83فم من هؤلاء قالوا إنه يتمثل في "الحجاب". لكن 13فم فقط اعتبروا أن المرأة التي لا تلبس الحجاب غير مسلمة.

* في الاختلاط بين الجنسين: 70فم هم مع الاختلاط في المدرسة، و50فم في الاحتفالات والمناسبات المنزلية، و29فم فحسب في الشواطئ.

هذه أبرز النتائج التي أمكننا استنتاجها من استطلاعات الرأي المذكورة، في المنطقة العربية والمغرب. وهي تحتاج لنقاش طويل، نكتفي منه بالقول هنا بأن الدين/ الإسلام كان ومازال يلعب دورا في عدد من القضايا التي ترتبط بالمرأة، في الزواج كما في الإرث والتعليم والشغل..، بنسب قد تختلف بين دولة وأخرى. لكنها تفيدنا عموما بأن وضع المرأة ليس بخير في الدول الإسلامية، بما في ذلك الأكثر ليبرالية منها (تونس، تركيا، المغرب..)، وأنه مازال لذلك وراء العديد من الإشكاليات الاجتماعية التي تشهدها هذه الدول [109] .

3ـ الممارسات الخاصة والعامة

أ- المنطقة العربية

وافق 56فم من المستجوبين العرب على "أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة ويجب فصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية" (22فم بشدة، و34فم إلى

حد ما)، فيما رفضها 39فم منهم (13فم بشدة و26فم إلى حد ما) و5فم دون جواب.

وجاءت أعلى نسب الموافقة بشدة أو إلى حد ما في لبنان وتونس (بين 70 و85فم) والعراق والكويت (بين 64 و69فم)، فيما جاءت أضعف نسبة في فلسطين (39فم). أما أعلى نسبة عدم الموافقة فقد سجلت في فلسطين والجزائر (بين 51 و56فم).

هذا وقد ارتفعت نسب الموافقة على العبارة المذكورة، بين 2011 و2016، من 47 إلى 56فم، واستقرت نسبة عدم الموافقة بين 38 و39فم، مع انخفاض "دون جواب" من 15 إلى 5فم.

ب- المغرب

اعتبر 48فم من المستجوبين المغاربة أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة ويجب فصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدهم (18فم بشدة و30فم إلى حد ما)، فيما رفض 34فم منهم ذلك غير (6فم بشدة و28فم إلى حد ما)، و18فم دون جواب.

هذا وقد ارتفعت نسبة الموافقة، بين استطلاعي 2012 و2016، من 42 إلى 48فم، فيما استقرت نسبة عدم الموافقة بين 34 و35فم، مع انخفاض كبير لنسبة "دون جواب" من 35 إلى 18فم.

لقد تبين في هذا الصدد، أن هناك انقساما لدى الرأي العام، في المنطقة العربية والمغرب، حول مدى شرعية فصل الدين عن الحياة السياسية والاجتماعية، أي الأخذ "بالعلمانية". حيث اتضح أن بعض الدول تميل إلى العلمانية أكثر من غيرها، مثل لبنان وتونس والعراق ومصر والكويت (بين 64 و85فم)، فيما تقع السعودية والأردن في الوسط (بين 54 و56فم)، متقدمتان على دول من المفترض أنها علمانية أكثر منهما، مثل المغرب والجزائر وفلسطين (بين 39 و48فم). وهو ما نأمل أن يتضح أكثر ربما في حديثنا الموالي عن الدين والحياة السياسية.[110]

4ـ الدين والسياسية

في هذا الصدد، تم تحديد ستة مؤشرات لبحث العلاقة بين الدين والسياسة هي: مدى تأثير شيوخ الدين على تصويت الناخبين، وعلى قرارات الحكومة، ومدى استخدام الحكومة الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها، أو استخدام المرشحين له لكسب أصوات الناخبين، ومدى مشروعية تعيين المتدينين في المناصب العامة، وفصل الدين عن السياسة.

تأثير شيوخ الدين على تصويت الناخبين

أ- المنطقة العربية

صرح 77فم من المستجوبين العرب بموافقتهم على "أنه على رجال الدين عدم التأثير في كيفية تصويت الناخبين" (33فم بشدة و44فم إلى حد ما)، و19فم لم يوافقوا عليها (5فم بشدة، و14فم إلى حد ما)، و4فم دون جواب.

وقد سجلت أعلى نسبة الموافقة في لبنان والعراق وتونس والسودان والأردن

والكويت ومصر (بين 78 و86فم). وأعلى نسبة عدم الموافقة في الجزائر (49فم).

بين استطلاعي 2011 2016 ارتفعت نسبة الموافقة من 67 إلى 77فم، كما استقرت عدم الموافقة بين 17 و18فم. وقد ارتفعت نسبة الموافقة عموما في العراق والسعودية والسودان ومصر ولبنان والأردن، واستقرارها في موريطانيا والكويت وفلسطين.

ب- المغرب

صرح 67فم من المستجوبين المغاربة بعدم موافقتهم على تأثير رجال الدين في الانتخابات (21فم بشدة و46فم إلى حد ما)، و17فم وافقوا عليه (4فم بشدة و13فم إلى حد ما)، و16فم دون جواب.

وهي نتائج تطورت بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الموافقة من 54 إلى 67فم، وانخفضت بالمقابل نسبة عدم الموافقة قليلا من 21 إلى 17فم.

وهي نتائج تؤكد أن أغلبية المستجوبين، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، عبروا عن رفضهم تأثير رجال الدين أو شيوخه في التصويت الانتخابي. مع تسجيل أن معدل المغرب في ذلك هو أقل من المعدل العام للمنطقة العربية.

تأثير رجال الدين في الحكومة

أ- المنطقة العربية

صرح 69فم من المستجوبين العرب بموافقتهم على "أنه يجب ألا يؤثر رجال أو شيوخ الدين في قرارات الحكومة"، و27 فم لم يوافقوا عليها، و5فم دون جواب.

هذا وقد سجلت أعلى نسبة للموافقة في لبنان (82فم) والسعودية (77فم) وتونس والأردن والسودان (بين 74 و75فم) وأضعفها في الجزائر (43فم). أما أعلى نسبة عدم الموافقة فقد سجلت في الجزائر (41فم).

وحسب السنوات فقد ارتفعت، بين 2011 و2016، نسبة الموافقة من 59 إلى 69فم، كما ارتفعت قليلا نسبة عدم الموافقة من 25 إلى 27فم.

ب- المغرب

عبر 55فم من المستجوبين المغاربة عن رفضهم تأثير رجال أو شيوخ الدين في قرارات الحكومة (12فم بشدة و43فم إلى حد ما)، و23فم وافقوا على هذا التأثير، و22فم دون جواب.

ومقارنة مع نتائج 2011 و2016، فقد ارتفعت نسبة الموافقة من 44 إلى 55فم، وانخفضت نسبة عدم الموافقة من 30 إلى 23فم. كما انخفضت نسب عدم الجواب من 30 إلى 22فم.

وهي نتيجة تؤكد ما جاء في الفقرة السابقة، من حيث رفض أغلبية المستجوبين في المنطقة العربية تدخل رجال الدين في توجه القرارات الحكومية. مع تسجيل ذات الملاحظة بشأن المغرب، أي أن معدل رفضه للتأثير هو أقل من المعدل العام للمنطقة العربية ككل.[111]

استخدام الحكومة للدين

أ- المنطقة العربية

أعلن 74فم من المستجوبين عن عدم موافقتهم على "استخدام الحكومة للدين لدعم الحصول على تأييد الناس لسياساتها" (25فم بشدة، و44فم إلى حد ما)، مقابل 22فم أبدوا موافقتهم على ذلك (6فم بشدة و21فم إلى حد ما)، و4فم دون جواب.

وحسب الدول المعنية، فقد سجلت أعلى نسبة للموافقة في لبنان (86فم) والعراق (82فم) والكويت (80فم) والمغرب (79فم) وتونس (77فم) وموريطانيا (75فم) والسعودية (74فم). أما أعلى نسب عدم الموافقة فقد سجلت في الجزائر (38فم).

وهي نتائج تطورت بين 2011 و2016، حيث سجل ارتفاع نسبة الموافقة من 60 إلى 64فم، وارتفاع خفيف لنسبة عدم الموافقة من 20 إلى 22فم.

ب-المغرب

أعلن 69فم من المستجوبين عن موافقتهم على عدم استخدام الحكومة للدين في السياسة (32فم بشدة و46فم إلى حد ما)، مقابل 16فم أبدوا عدم موافقتهم عليها (4فم بشدة و12فم إلى حد ما)، و15فم دون جواب.

ونتيجته أن أغلبية المستجوبين، كانوا في المنطقة العربية أو في المغرب، يرفضون استخدام الحكومة للدين في سياستها، ما يؤكد الاتجاه المذكور للعلمانية، أي فصل السياسة عن الدين، على الرغم من التفاوت المسجل في ذلك بين الدول العربية، مع تسجيل بعض المفارقات في هذا الصدد. [112]

استخدام المرشحين للدين

أ- المنطقة العربية

أعلن 70فم من المستجوبين العرب عن عدم موافقتهم على "استخدام مرشحي الانتخابات الدين لكسب أصوات الناخبين" (30فم بشدة و40فم إلى حد ما)، مقابل 26فم أبدوا موافقتهم عليها (7فم بشدة و19فم إلى حد ما)، و4فم دون جواب.

وقد اختلفت النتائج حسب الدول، حيث سجلت أعلى نسبة عدم الموافقة في تونس ولبنان والعرق (بين 80 و87فم) والمغرب (74فم). وأعلى نسبة الموافقة سجلت في السعودية (42فم) ومصر (33فم) والأردن (30فم).

وهي نتائج قليلا بين استطلاعي 2012 و2016، حيث ارتفعت قليلا نسبة عدم الموافق من 68 إلى 70فم، ونسبة الموافقة من 22 إلى 26فم.



رسم رقم 15- آراء المواطنين العرب بشأن الدين والسياسة

ب- المغرب

أعلن 74فم من المستجوبين المغاربة عن رفضهم استخدام المرشحين للدين في الانتخابات (29فم بشدة و45فم إلى حد ما)، مقابل 13فم وافقوا عليها (2فم بشدة و11فم إلى حد ما)، و13 فم دون جواب.

ما يفيد، مرة أخرى، بأن أغلب المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب ضد استخدام المرشحين للدين في الانتخابات، باستثناء السعودية والأردن ومصر التي سجلت نتائج مرتفعة نسبيا للموافقة على ذلك. [113]

تولي المتدينين المناصب العامة

أ- المنطقة العربية

صرح 40فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم على "تولي المتدينين للمناصب العامة"، مقابل رفض 44فم لذلك، و6فم دون جواب.

هذا وقد سجلت أعلى نسبة للموافقة: في موريطانيا (82فم) والسعودية (70فم) والسودان (64فم) ومصر (59فم) والكويت (56فم) والأردن (54فم). وأعلى نسبة لعم الموافقة في لبنان (83فم) وتونس (66فم).

وقد تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث سجل ارتفاع نسبة الموافقة من 39 إلى 50فم، وانخفاض ضعيف لنسبة عدم الموافقة من 45 إلى 34فم. هذا ومن الدول التي شهدت ارتفاعا في نسبة الموافقة نجد الجزائر والسعودية ومصر وموريطانيا والعراق والمغرب والكويت والعراق، مقابل انخفاضها في السودان ولبنان.

ب-المغرب:

صرح 42فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على العبارة المذكورة (7فم بشدة و35فم إلى حد ما)، مقابل رفض 39فم لها (8فم بشدة و31فم إلى حد ما)، و18فم دون جواب.

ونتيجته، أن الرأي العام، في المنطقة العربية والمغرب، منقسم تجاه مسألة تولي المتدينين للمناصب العليا في بلدانهم. ما يعكس درجة التمزق بين الاتجاهين الديني والعلماني في العالم العربي، بله التناقض في المواقف المعبر عنها. [114]

فصل الدين عن السياسة

أ- المنطقة العربية

عبر 53فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم على عبارة "أنه من الأفضل للبلد أن يتم فيه الفصل بين الدين والسياسة" (32فم بشدة و30فم إلى حد ما)، و41فم لم يوفقوا عليها (16فم بشدة، و25فم إلى حد ما)، و6فم دون جواب.

وحسب الدول، فإن أغلبية الرأي العام اللبناني والتونسي والعراقي والمصري والكويتي تؤيد الفصل (بين 59 و83فم)، بينما انقسم الرأي السعودي والسوداني والمغربي بين مؤيد ومعارض، وأكثرية المعارضين للفصل توجد في فلسطين والأردن وموريطانيا والجزائر.

وهي نتائج تطورت بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة الموافقة على العبارة المذكورة من 44 إلى 53فم، واستقرت نسبة عدم الموافقة بين 41 و42فم. وقد سجل تطور نسبة الموافقة أكثر في تونس والمغرب وموريطانيا والسعودية وتونس والأردن والسودان والجزائر، مقابل انخفاضها في لبنان والعراق والكويت.

ب- المغرب

عبر 43فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على العبارة المذكورة (15فم بشدة و28فم إلى حد ما)، و39فم لم يوافقوا (16فم بشدة)، و18فم دون جواب.

أكدت هذه المعطيات، إلى حد ما، تلك التي تم تقديمها في فقرة الفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية، والتي تحدثنا فيها عن العلمانية. مع توضيح، أن نسبة الموافقة على الفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية (56فم) تقارب نسبة الموافقة على الفصل بين الدين والسياسة (53فم). ما يؤكد الملاحظة المذكورة، وهي الانقسام الحاد الذي تعرفه الساحة العربية بين التقليد والحداثة، العلمانية والدين.

خلاصة

أبرز هذا الفصل الذي خصصناه لمسألة الدين في الحياة اليومية والسياسية في العالم العربي، أن معظم المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب صرحوا بأنهم متدينون بشدة أو إلى حد ما، مع أقلية هامشية يمثلها غير المتدينين أو المؤمنين. لكن الأهم هو رفض الأغلبية استخدام رجال الدين أو المرشحين أو الحكومة في السياسة، إلى جانب رفضها للتعامل مع الآخرين على أساس الدين أو تكفيرها المخالفين للدين وأتباع الديانات الأخرى. أما بخصوص قضايا فصل الدين عن الحياة الخاصة والفوائد البنكية وفصل الدين عن السياسة فقد انقسم الرأي العام بشأنها، ما يعكس الانقسام المسجل بين الاتجاهين الديني والعلماني.

الفصل التاسع: المحيط العربي

إلى جانب السعي إلى معرفة الرأي العام العربي تجاه قضاياه الداخلية، السياسية والمدنية والدينية، سعى المؤشر العربي منذ سنة 2011، إلى جانب استطلاعات أخرى، معرفة اتجاهات هذا الرأي تجاه عدد من القضايا الخارجية التي تهمه، بشكل أو آخر.

وهي الاتجاهات التي سنحاول بسطها في هذا الفصل من خلال النتائج التي تم التوصل إليها عبر الاستطلاعات المذكورة. وسيكون ذلك عبر الوقوف أولا عند تصورات الرأي العام للقومية والوحدة، ومدى تقييم هذا الأخير للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية والقضية الفلسطينية، قبل الوقوف عند إشكالية اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل، والتهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي.

1ـ الهوية والوحدة

وهي التصورات التي تم تحديدها، في استطلاعات المؤشر العربي 2012-2016 في أسئلة تتعلق بمدى الشعور بالهوية والوطن والوحدة العربية، وعوامل هذه الوحدة، ودرجة التعاون بين الدول العربية.

الهوية والوطن

لم يطرح المؤشر العربي هذه الإشكالية، لكن بالنظر لأهميتها، سنحاول تقديم بعض المؤشرات التي أمكننا الحصول عليها في هذا الصدد، في المنطقة والعربية والمغرب.

أ- المنطقة العربية

أفادنا استطلاع ميتشيغان المذكور في هذا الصدد بما يلي:

* أبعاد الهوية، هل هي وطنية أو دينية أو عالمية؟، صرح 60فم من المستجوبين في لبنان و57فم في العراق و52فم في مصر أن التعريف بالوطن أهم من الدين، فيما قال 72فم في باكستان و59فم في تونس و48فم في السعودية و44فم في تركيا أن التعريف بالدين أهم من الوطن.

* الافتخار بالدولة: 90فم من المستجوبين في مصر صرحوا بأنهم فخورين ببلدهم، فيما عبر عن ذلك: 77فم في تركيا، و76فم في تونس، و73فم في باكستان، و66فم في السعودية، 64فم في العراق و35فم في و35فم في لبنان.

* الغزو الثقافي الغربي: عبر 85فم من المستجوبين في مصر عن خشيتهم من الغزو الثقافي الغربي لبلدهم، فيما عبر عن ذلك: 83فم في باكستان، و83فم في تركيا، و83فم في السعودية، و80فم في العراق، و64فم في لبنان، و54فم في تونس.

* " هناك مؤامرات تحاك ضد المسلمين"، حيث وافق 95فم من المستجوبين في باكستان على هذه العبارة، التي وافق عليها كذلك 85فم في مصر، و84فم في

السعودية، و84فم في تونس، و79فم في العراق، و72فم في تركيا، و70فم في لبنان.

ب- المغرب

كما ذكر، لم يخذ المغرب كعينة في الاستطلاع المذكور، لكن من خلال بعض الاستطلاعات التي أجريت في هذا البلد يمكن استخلاص ما يلي:

* أبعاد الهوية: 70 فم من المستجوبين المغاربة يعتبرون أنهم مسلمون أولا، و56 فم مغاربة، و40فم عرب، و10فم أمازيغ، وأقل من 6فم مغارب وأفارقة ومواطنو العالم.[115]

* أماكن الارتباط بالهوية: 99فم صرحوا بأنهم يرتبطون بالدين أولا، 96فم بالوطن، و84فم بالدوار، و83فم بالقبيلة، و80فم بالمدينة، و79فم بالإقليم، و77فم بالجهة، و73فم بالحي، و67فم بالجماعة.[116]

والنتيجة، أن المستجوبين في المنطقة العربية يشتركون عموما بأن هويتهم الأساس هي الإسلام، إضافة إلى هوياتهم الأخرى (العربية، الوطنية، الإثنية، الإقليمية...)، مع تباين نسبي بين أشكال هذا الانتماء وأبعاده بين الدول المعنية. كما تم تسجيل نوع من الشعور بالمخاطر المحدقة بهذه الهوية المركبة، والتي يمثلها "الغزو الثقافي" وأشكال المؤامرات التي تدبر، في رأي بعضهم، ضد العالم العربي أو الإسلامي.

الوحدة العربية

أ- المنطقة العربية

في هذا الصدد، اعتبر 77فم من المستجوبين العرب أن العالم العربي أمة واحدة (40فم ذات سمات واحدة تفصل بينها حدود مصطنعة، و37فم ذات سمات مختلفة بين شعوبها) و19فم رأوا أنه عبارة عن أمم وشعوب مختلفة بينها روابط ضعيفة، و4فم دون جواب.

أما بشأن عوامل الوحدة، فقد أشار استطلاع المؤشر العربي لسنة 2012-2013، أنها تكمن في الدين الإسلامي (96فم) واللغة (95فم) والتاريخ المشترك: (90فم) الربيع العربي(78فم) والعادات والتقاليد(87فم) والجغرافيا(84فم).

وقد سجلت أعلى مستويات أن العالم العربي "أمة واحدة" في الكويت وموريطانيا والأردن (بين 89 و91فم) ومصر (86فم) والسعودية والجزائر (بين 82 و86فم)، وأضعفها في لبنان (38فم) الذي سجل بالمقابل أعلى نسبة "أمم أو شعوب" (61فم)

وبين 2011 و2016، تم تسجيل ارتفاع نسبة "أمة واحدة" من 61 إلى 77فم، كما ارتفعت نسبة "أمم أو شعوب" من 17 إلى 19فم.

ب- المغرب

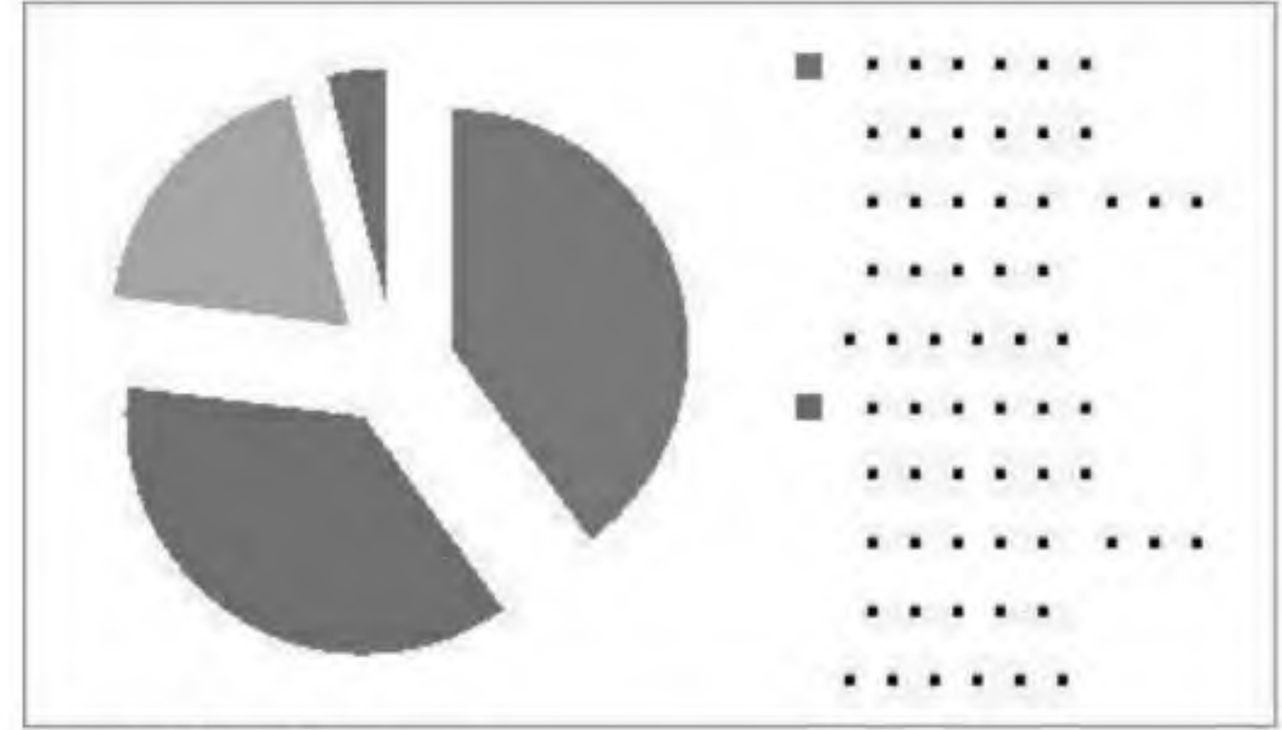
اعتبر 79فم من المستجوبين المغاربة أن العالم العربي أمة واحدة (46فم بسمات واحدة، و43فم بسمات مختلفة)، و13فم رأوا أنه أمم وشعوب، و3 دون

جواب.

وقد تطورت هذه النتائج بين 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة "الأمة بسمات موحدة" من 35 إلى 34فم و"الأمة بسمات مختلفة" من 33 إلى 43فم، فيما انخفضت نسبة "الأمم والشعوب" من 16 إلى 8فم.

أما بشأن عوامل الوحدة العربية، من منظور مغربي، فلم تتم الإشارة إليها في استطلاعات المؤشر 2011-2016، ما لا يسمح بالمقارنة بين النتائج وفقا للسنوات. لكن، هي ذاتها النتائج التي أكدتها عموما عدد من الاستطلاعات أو البحوث المذكورة.

والنتيجة، هي أنه سواء تعلق الأمر في المنطقة العربية أو في المغرب، فإن أغلب المستجوبين صرحوا بأن الشعوب العربية تجمعها عوامل عدة على رأسها الإسلام واللغة والتاريخ والجغرافيا. وهذا مع بعض الخصوصيات من حيث مسألة الانتماء أو الهوية، على نحو ما تقدم.



رسم رقم 16- تصور المواطنين العرب للعالم العربي

التعاون العربي

لكن إذا كانت الدول العربية تجمعها عدة عوامل للوحدة وتتقاسم الشعور بالهويتين الإسلامية والعربية (إلى جانب الهويات القطرية)، فإلى أي حد تم ترجمة هذا الاتجاه في الواقع؟ هذا ما تناوله استطلاعي المؤشر العربي 2012-2013، والذي أفضت نتائجه إلى ما يلي:

أ-المنطقة العربية

أشار نحو 67فم من المستجوبين العرب أن التعاون العربي-العربي هو "أقل مما ينبغي أن يكون عليه"، و14فم أنه "أكثر مما ينبغي أن يكون عليه"، و9فم أنه "كما ينبغي أن يكون عليه، و9فم دون جواب.

وحسب الدول، فقد سجلت أعلى مستويات "أقل مما ينبغي أن يكون عليه في المغرب وموريطانيا والكويت ومصر وتونس (بين 70 و79فم) وأضعفها في بالسودان والسعودية (56و57فم). أما أعلى مستويات "أكثر مما ينبغي أن يكون عليه" فقد سجلت في تونس (20فم)، و"كما ينبغي أن يكون عليه" في الأردن ولبنان (بين 15 و16فم).

ولم تتغير هذه النتائج عما كانت عليه في استطلاع 2011، فيما لم يرد السؤال في الاستطلاعات التالية.

بالنسبة لإجراءات التعاون، جاءت النتائج هكذا: إنشاء محكمة عربية لفض النزاعات (79فم مع، و12فم ضد، و9 فم دون جواب)، وإزالة عوائق السفر بين الدول العربية (78و16 و7) والسماح للمنتجات الانتقال بحرية بين هذه الدول (78 و16 و6)، وتكامل مناهج التعليم المدرسي (72 و18 و10) وإنشاء قوات عسكرية مشتركة (70 و20 و10) ومجلس تشريعي مشترك (67 و20 و12) ونظام نقدي عربي (66 و24 و10).

وعن أشكال التعاون الممكنة، جاءت الاقتراحات بشأنها كالتالي: إقامة وحدة اندماجية (55فم مع، و30فم ضد، و15 دون جواب)، واتحاد فدرالي (57 و26 و15)، والتنسيق عبر الجامعة العربية فحسب (55 و30 و15)، وأن لا يكون هناك تعاون (17 و73 و10).

ب-المغرب

حسب الاستطلاع المذكور، صرح 79فم من المستجوبين المغاربة أن التعاون العربي-العربي هو "أقل مما ينبغي أن يكون عليه"، و6فم "أكثر مما ينبغي أن يكون عليه"، و7فم كما ينبغي أن يكون عليه"، و8فم دون جواب.

أما بشأن إجراءات التعاون فقد صرح المستجوبون: بشأن إنشاء محكمة عدل موحدة (81فم)، وحرية السفر (89فم)، ورفع القيود على المنتجات (81فم)، وتكامل المناهج الدراسية (71فم)، وإنشاء قوات عسكرية مشتركة (68فم)، ومجلس تشريعي موحد (69فم)، ونظام نقدي موحد (70فم). ولم تأت النتائج المفصلة بشأن أشكال التعاون الممكنة في الاستطلاع المذكور.

والنتيجة، أن أغلب المستجوبين العرب والمغاربة أشاروا إلى أن التعاون العربي هو أقل مما ينبغي أن يكون عليه، وأنهم بالتالي مع كل الإجراءات المذكورة، الكفيلة بتعزيز هذا التعاون. لكن فيما عبرت أقلية عن رفضها لكل تعاون، انقسمت الأغلبية حول الأشكال التنظيمية التي يجب أن يأخذها ذلك، هل وحدة اندماجية أم فدرالية أم تنسيق عبر منظمة الوحدة العربية؟ ما يفيد أن هناك تنازعا واضحا بين الهويتين: العربية والوطنية، والتي ينبغي إضافتها إلى التنازع المذكور حول الاتجاهين الديني والعلماني، لتحديد التوترات التي تخترق الجسد العربي.

2ـ العلاقات الدولية

يشمل هذا المؤشر تقييم الرأي العام تجاه عدد من القضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية أبرزها: السياسات الخارجية للدول الكبرى، والقضية الفلسطينية، واتفاقيات السلام، والاعتراف بإسرائيل.

السياسات الخارجية

أ- المنطقة العربية

بشأن آراء المستجوبين العرب في السياسات الخارجية لهذه الدول، أجاب 15فم من هؤلاء أن السياسة الخارجية الأمريكية إيجابية أو إلى حد ما، و77فم اعتبروا أنها سلبية أو إلى حد ما و8فم دون جواب. أما بشأن باقي السياسات فقد جاءت،

حسب هذا الترتيب، هكذا: السياسة الخارجية الإيرانية (18 و71 و11)، والسياسة الخارجية الروسية (21 و66 و13)، والسياسة الخارجية التركية (54 و34 و2)، والسياسة الخارجية الفرنسية (29 و57 و14)، والسياسة الخارجية الصينية (40 و42 و18)

وهي نتائج تختلف بشكل نسبي بين دولة وأخرى، حسب علاقاتها الدولية وبالصراعات الإقليمية المحيطة. أما من جهة تطور ذلك، حسب المؤشر العربي فيمكن القول إنها تطورت بين 2014 و2016، حيث انخفضت النسبة الإيجابية تجاه أمريكا من 36 إلى 15فم، وتجاه إيران من 27 إلى 18فم، وتجاه روسيا من 37 إلى فم، وتجاه فرنسا من 47 إلى 29فم، وتجاه الصين من 52 إلى 40فم، وتجاه تركيا من 57 إلى 54فم.

ب-المغرب:

بشأن مواقف المستجوبين المغاربة تجاه السياسات الخارجية للدول المذكورة، اعتبر 9فم من هؤلاء أن السياسة الخارجية الأمريكية إيجابية أو إلى حد ما، و64فم أنها سلبية أو إلى حد ما، و27فم دون جواب.

أما بشأن الموقف من باقي السياسات فجاءت وفق الترتيب المذكور هكذا: السياسة الخارجية الإيرانية (6 و59 و34)، والسياسة الخارجية الروسية (9فم و58 و33)، والسياسة الخارجية التركية (54 و15 و31)، والسياسة الخارجية الفرنسية (20 و48 و32)، والسياسة الخارجية الصينية (36 و26 و38).

ومقارنة بين نتائج 2014 و2016، نجد أنه: تجاه أمريكا، انخفضت النسبة الإيجابية من 37 إلى 9فم (وارتفعت السلبية من 46 إلى 64فم) كما انخفضت الإيجابية تجاه فرنسا من 58 إلى 20فم (وارتفعت السلبية من 24 إلى 48فم)؛ أما تجاه تركيا، فقد انخفضت النسبة الإيجابية من 62 إلى 45فم (وارتفعت السلبية من 9 إلى 15فم)، كما انخفضت كذلك تجاه روسيا من 30 إلى 9فم، (وارتفعت السلبية من 33 إلى58فم).

والنتيجة العامة، أن صورة عدد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيران وروسيا، تبدو صورة سيئة للغاية، عند أغلبية المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب، وإيجابية إلى حد ما تجاه تركيا، والصين بصورة أقل. وهو ما يمكن تفسيره بحالة النظام العالمي وسياساته في الشرق الأوسط (تدخل عدد من الدول الأجنبية في شؤونه). مع الإشارة إلى الارتفاع الكبير "لعدم الإجابة" في المغرب. [117]

3ـ القضية الفلسطينية

أبدى المؤشر العربي في كل استطلاعاته بين 2011-2016 اهتمامه بالقضية الفلسطينية، بهدف متابعة تطور هذه القضية ومدى تطور الرأي العام العربي كذلك تجاهها، من خلال معرفة، أولا، "هل القضية الفلسطينية قضية كل العرب أم الفلسطينيين وحدهم"؟

أ- المنطقة العربية

في هذا الصدد، اعتبر 75فم من المستجوبين العرب أنها "قضية كل العرب"، و17فم أنها "قضية الفلسطينيين وحدهم". و5فم "لا يوافق على الرأيين"، و3فم دون جواب.

وقد اختلفت النتائج حسب الدول العربية، حيث كانت أعلى مستويات أنها "قضية العرب" في الأردن (90فم) وموريطانيا والجزائر وتونس والمغرب (بين 81 و89فم)، وأضعفها في فلسطين (61فم). وأعلى نسبة أنها "قضية الفلسطينيين وحدهم" في فلسطين (31فم) والعراق (25فم).

هذا وبين استطلاعي 2011 و2016، لوحظ تقلص نسبة "قضية كل العرب" من 84 إلى 75فم، مقابل ارتفاع نسبة "قضية الفلسطينيين وحدهم" من 9 إلى 17فم، وكذا نسبة "لا يوافق على الرأيين" من 1 إلى 5فم.

ب-المغرب

اعتبر 81فم من المستجوبين المغاربة أنها "قضية كل العرب"، و9فم اعتبروا أنها "قضية الفلسطينيين وحدهم،" و4فم "لا أوافق على الرأيين"، و6فم دون جواب.

وقد سجل بين 2011 و2016 استقرار في نسبة "قضية كل العرب" في 81فم، وانخفاض ضعيف لنسبة "قضة الفلسطينيين وحدهم" من 7 إلى 5فم.

كما هو متوقع، مازالت القضية الفلسطينية توجد في بؤرة اهتمام العرب والمسلمين، كما تدل عليه الأرقام المسجلة. لكن مع ملاحظة أن أعلى نسب الموافقة كانت لدى دول بعيدة جغرافيا عن فلسطين (موريطانيا والسودان والجزائر وتونس والمغرب) فيما سجلت أخفض نسبة للموافقة لدى الفلسطينيين أنفسهم. ولعل السبب، هي التجارب المريرة لتدخل عدد من الدول العربية في الشؤون الداخلية الفلسطينية. [118]

اتفاقيات السلام

وهي التي سعى المؤشر لإيضاحها من خلال التساؤل حول مدى وافقة المستجوبين على بعض ثلاث اتفاقيات للسلام وقعتها عدد من الأطراف العربية مع إسرائيل، وهي: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، واتفاقية أوسلو وملحقاتها بين منظمة التحرير وإسرائيل، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل.

أ-المنطقة العربية

عبر 28فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم على عدد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل وأطراف عربية، و56فم لم يوافقوا على ذلك، و16فم دون جواب.

وهذا مع اختلافات النتائج حسب الاتفاقيات المعنية، هكذا: كامب ديفيد (28فم موافق، و56فم رافض، و16فم دون جواب)؛ واتفاقية أوسلو (26فم موافق، و58فم رافض، و17فم دون جواب)؛ واتفاقية وادي عربة (24فم موافق و58فم رافض، و18فم دون جواب).

وهي نسب تغيرت قليلا بين استطلاعي 2011 و2016، حيث ارتفعت نسبة التأييد: أولا، لاتفاقية كامب ديفيد من24 إلى 28فم، وثانيا لاتفاقية أوسلو من 21 إلى 26فم،

وثالثا لاتفاقية وادي عربة من 19 إلى 24فم.

ب- المغرب

عبر المستجوبون المغاربة عن رأيهم في الاتفاقيات المذكورة هكذا: اتفاقية ديفيد: 24فم موافق، و47 فم رافض، و29فم دون جواب. واتفاقية أوسلو: 26فم موافق، و46 رافض، و29فم دون جواب. واتفاقية وادي عربة: 24 فم موافق، و49فم رافض،27فم دون جواب. [119]

ونتيجته، أن أغلبية المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، عبروا عن رفضهم المبدئي لاتفاقيات السلام التي أجرتها أطراف عربية مع إسرائيل. مع تسجيل استثناءات مثيرة في هذا الصدد: مثل تأييد 58فم من المستجوبين المصريين و50فم من الكويتيين لاتفاقية كامب ديفيد بنسبة أكثر من الفلسطينيين أنفسهم (23فم)، وتأييد 44فم من المستجوبين الكويتيين على اتفاقية "وادي عربة" بنسبة أكثر من الأردنيين أنفسهم (17فم). [120]

الاعتراف بإسرائيل

في سعيه لتوضيح هذه المواقف طرح المؤشر العربي سؤالا يتعلق باتجاهات الرأي العام نحو اعتراف الدول العربية بإسرائيل، فكانت النتائج كالتالي:

أ- المنطقة العربية

عبر 86فم من المستجوبين العرب عن رفضهم لاعتراف الدول العربية بإسرائيل، مقابل 9فم قبلوا بذلك.

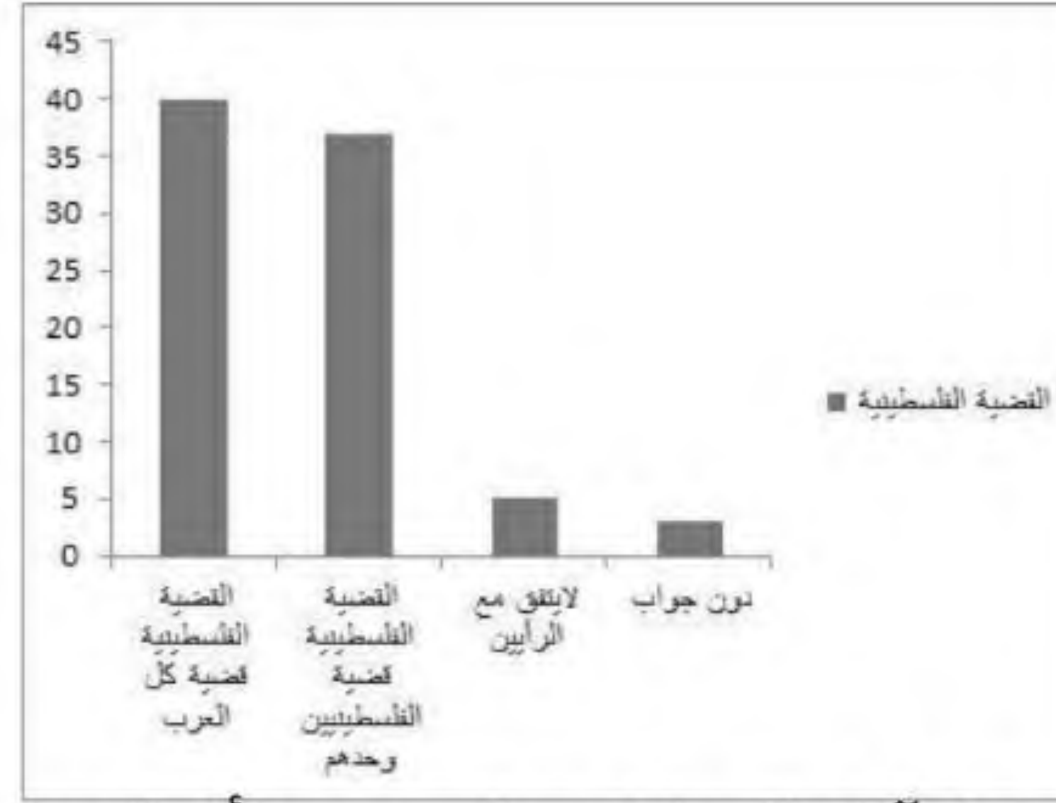
وقد اختلفت النتائج قليلا بين الدول المعنية، حيث بلغت أعلى نسبة الرفض في تونس وموريطانيا والجزائر والأردن (بين 91 و93فم) والكويت والعراق وفلسطين والسعودية (بين 85 و88فم) وأضعفها في السودان (68فم)، الذي سجل بالمقابل أعلى نسبة القبول بالاعتراف بإسرائيل (23فم).

وأسباب الرفض المعبر، هي: إسرائيل دولة استعمار واستيطان (25فم)، والتوسعية والاحتلال أراضي الغير (13فم)، والكراهية والعنصرية (8فم)، وتشتيت الفلسطينيين وقتلهم (8فم) ودعم الإرهاب (8فم)، وإلغاء حقوق الفلسطينيين (6فم) ولأسلب دينية (5فم). وهي نتائج لم تتغير تقريبا بين 2011 و2016.

ب-المغرب:

عبر 80فم من المستجوبين المغاربة عن رفضهم اعتراف الدول العربية، ومنها المغرب، و11فم قبلوا بهذا الاعتراف، و9 فم جواب.

وأسباب الرفض المعبر عنها هي: أن إسرائيل دولة استيطانية واستعمارية (31 فم)، وتوسعية (6فم)، وعنصرية وكراهية (5فم) وتشتيت الفلسطينيين (13فم)، ودعم الإرهاب (5 فم)، وإلغاء حقوق الفلسطينيين (3فم)، ولأسباب دينية (5فم).



رسم رقم 17- آراء المواطنين العرب بشأن القضية الفلسطينية

النتيجة أن معظم الرأي العام، كان في المنطقة العربية أم في المغرب، عبر عن رفضه شبه المطلق لاعتراف الدول العربية بإسرائيل، للأسباب المعبر عنها (التوسع والاستيطان، والعنصرية والكراهية، والتشتيت والإرهاب..). وهذا الموقف يعبر عن حقيقتين: الأولى، أن رفض إسرائيل يرجع للمجتمعات العربية الإسلامية أكثر من النظم السياسية القائمة (التي تبحث عن تسويات ما مع إسرائيل)؛ والثانية أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس حول الدين، كما ذكر، وإنما بالأساس حول تقرير مصير الشعب الفلسطيني. [121]

4ـ الأمن القومي العربي

يشمل هذا المحور الفرعي مسألة الأمن القومي العربي، والتي تتجلى، حسب المؤشر العربي، في ثلاث قضايا أساسية هي: مصادر تهديد هذا الأمن، وانتشار السلاح النووي، وظاهرة داعش.

مصادر التهديد

أ- المنطقة العربية

اعتبر المستجوبون العرب أن الوطن العربي مهدد أساسا ب: إسرائيل (41فم)، والولايات المتحدة الأمريكية (27 م)، وإيران (10فم)، ودول عربية (5 فم)، وروسيا (3 فم)، وداعش (1فم)، وتركيا (1فم) ودول أوروبية (1فم)، ودول أخرى (1فم)، ولا يوجد تهديد (1فم)، ودون جواب (9فم)

وهذا مع تسجيل أن 47فم من الفلسطينيين اعتبروا أن الولايات المتحدة هي الأكثر تهديدا لهم أكثر من إسرائيل (31فم). لكن، إذا كان 50فم من المستجوبين المصريين اتفقوا على ذلك، فإن 50فم من المستجوبين في الجزائر والأردن وموريطانيا ولبنان اعتبروا أن إسرائيل هي الأكثر تهديدا لأمن العالم العربي.

هذا وقد تغيرت النتائج نسبيا بين 2011 و2016، حيث: انخفضت نسبة من يرون التهديد في إسرائيل من 51 إلى 41فم، وارتفعت نسبة من يرون التهديد في الولايات المتحدة الأمريكية من 22 إلى 27فم، كما ارتفعت من يرون التهديد في إيران من 4 إلى 10فم، ومن يرونه في دول عربية من 2 إلى 5فم.

ب-المغرب:

اعتبر المستجوبون المغاربة أن الخطر الذي يتهدد الأمن العربي هو: أمريكا (40فم) وإسرائيل (16فم) وإيران (6 فم) ودول عربية (5فم) وروسيا (1فم) وداعش (1فم)، ولا تهديد (5فم)، ودون جواب إ (26 فم)

النتيجة أن أغلبية الرأي العام، في المنطقة العربية والمغرب، رأت أن تهديد الأمن القومي العربي يأتي من دوليتين بالأساس هما: الولايات المتحدة وإسرائيل. وهو ترتيب قد يختلف بين دولة وأخرى (مثل المستجوبين في المغرب وفلسطين اللذين أعطوا الأولوية في التهديد للولايات المتحدة الأمريكية)، لكن الموقف واحد، وهو الذي يجعل الدوليتين المذكورتين مرتبطتين، في النهاية، من حيث تهديدهما للأمن القومي العربي. مع الارتفاع النسبي لتهديد إيران بالنسبة لعدد من الدول في الشرق الأوسط أكثر من المغرب. [122]

انتشار السلاح النووي

من بين التهديدات التي تشعر بها عدد من الدول العربية، في ارتباط مع مصادر التهديد الأخرى، هي مسألة انتشار السلاح النووي، وأحقية دول المنطقة العربية في امتلاكه.

أ- المنطقة العربية

فيما يتعلق بانتشار السلاح النووي عبر 64فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم على منع انتشار السلاح النووي والعمل على أن تكون منطقة الشرط الأوسط خالية من هذا السلاح، مقابل 27فم عارضوا ذلك، و9فم دون جواب.

وقد سجلت أعلى نسبة للموافقة على منع انتشار السلاح النووي في السعودية (80فم) ولبنان (78فم) وتونس (74فم)، وكان أقلها في المغرب (54فم). كما سجلت أعلى نسبة عدم الموافقة في مصر (52فم).

أما عن اختلاف النتائج بين استطلاعي 2011 و2016، فقد سجل ارتفاع نسبة الموافقة من 55فم إلى 64فم، وانخفاض نسبة عدم الموافقة من 29 إلى 27فم. وقد لوحظ ارتفاع نسبة المؤيدين في دول مثل الجزائر ولبنان وموريطانيا وفلسطين وتونس والكويت والسعودية والعراق، فيما انخفضت هذه النسبة في مصر، وظلت مستقرة في السودان والمغرب والأردن.

ب- المغرب

عبر 54فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على منع انتشار السلاح النووي والعمل على أن تكون منطقة الشرط الأوسط خالية من هذا السلاح، مقابل 24فم عارضوا ذلك، و22فم دون جواب.

ونتيجته، أن نحو 50فم من المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب، عبروا عن موقفها المبدئي الرافض لانتشار السلاح النووي ولجعل منطقة الشرط الأوسط خالية من هذا السلاح. لكن، رفض إسرائيل لهذا الموقف وتواطأ الدول الكبرى معها لحسابات تاريخية وجيو-ستراتيجية، جعل غالبية الرأي العام العربي يرى أنه لا مانع من امتلاك دول المنطقة لهذا السلاح (78فم). ما يعني بوضوح، حق حصول كل دول المنطقة على السلاح النووي في مواجهة إسرائيل، بيد أن مسألة

سعي امتلاكه من إيران تطرح إشكالية لعدد من الدول العربية، على رأسها إسرائيل والسعودية. [123]

مسألة الإرهاب

وهنا تأتي ظاهرة الإرهاب، التي أضحت من التهديدات الجوهرية التي تمس مجموع الدول العربية، بل وكذا والأجنبية، بهذه النسبة أو تلك. ما سعى المؤشر العربي إلى معرفتها، من خلال التوقف عند أحد نماذجها الكبرى "داعش"، في محاولة لقياس مدى معرفة أو السماع بهذا التنظيم، ووسائل متابعته، ونظرة المواطنين له في النهاية. [124]

أ- المنطقة العربية

أجاب: 99فم من المستجوبين العرب أنهم يعرفون تنظيم داعش الإرهابي أو سمعوا به، مقابل أقل من 1فم صرحوا أنهم لا يعرفون أو لم يسمعوا عنه شيئا. لكن، من حيث متابعة أخباره، صرح 33فم لا يتابعونه إطلاقا، و12فم دائما، و25فم نادرا. ومن بين الذي يتابعون أخباره صرح المستجوبون أنهم يفعلون ذلك بواسطة: التلفزة (75فم)، والأنترنت (13 فم)، والإذاعة (4 فم)، والصحافة اليومية (4فم).

ما يفيد أن نحو 66فم من المستجوبين العرب كانوا يتابعون وضع داعش في العالم العربي. وأكثرية المتابعين هم من: السعودية (94فم) والكويت (97فم) والعراق (85فم)، وأن وسيلة المتابعة الأساسية هي التلفزة.

أما عن نظرة المستجوبين العرب لتنظيم داعش، فقد عبر 89فم من المستجوبين عن موقفهم السلبي تجاهه (80فم جدا، و9فم إلى حد ما)، و5فم عبروا عن موقف إيجابي (2فم جدا و3فم إلى حد ما)، و5فم دون جواب. وعن أسباب نشوئه، اعتبر 58فم من المستجوبين أنه "صناعة خارجية"، و29فم "صناعة داخلية"، و3فم "لا يتفقون مع العبارتين".

تبقى الوسائل المقترحة للقضاء عليه، ومن خلاله على ظاهرة الإرهاب ككل، نجد: تكثيف الجهد العسكري (17فم)، ووقف التدخل الأجنبي (15فم)، وحل القضية الفلسطينية والديموقراطية (14فم)، وحل الأزمة السورية (12فم)، وحل المشاكل الاقتصادية ومحاربة الفقر (7 فم)، وتنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة (6فم).

ب- المغرب

صرح 100فم من المستجوبين المغاربة أنهم يعرفون تنظيم "داعش" الإرهابي أو سبق لهم أن سمعوا به. أما عن وسائل متابعة تطوراته أو أخباره عبر وسائل الإعلام، فقد صرح 66فم أنهم يتابعون أخباره دائما أو أحيانا أو نادرا، و31فم لا يتابعونه مطلقا، و3فم دون جواب. أما عن وسائل هذه المتابعة فقد صرح المستجوبون أنها تتم لديهم عن طريق: التلفزة (72فم) والأنترنت (14فم) والراديو (6فم) والصحافة اليومية (2فم) ودون جواب (14فم).

عن نظرة المستجوبين المغاربة لتنظيم داعش، عبر 86فم من المستجوبين عن موقفهم السلبي تجاهه (80فم جدا و6فم إلى حد ما)، و2فم عن موقف إيجابي (1جدا و1 إلى حد ما)، و12فم دون جواب.

بالنسبة لأسباب نشوء هذا التنظيم، اعتبر 49فم من المستجوبين أنه "صناعة خارجية"، و22 فم أنه "صناعة داخلية"، و4فم لم يتفقوا مع الرأيين، و25 دون جواب. أما بشأن مكافحته، فقد اعتبروا أن ذلك ممكن عن طريق: تكثيف الجهد العسكري (16فم)، وبناء الديموقراطية (13فم)، ووقف التدخل الأجنبي (13فم)، وحل القضية الفلسطينية (9فم)، وحل الأزمة السورية (4فم)، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (9فم)، وتنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة (6فم).

والنتيجة أن كل المستجوبين تقريبا، في المنطقة العربية والمغرب، صرحوا أنهم يعرفون تنظيم "داعش" أو سبق لهم أن سمعوا به، بشكل أو آخر، عن طريق مختلف وسائل الإعلام. بيد أن معظمهم أبدوا رفضهم وامتعاضهم من هذا التنظيم، حيث اعتبر نصفهم أنه صناعة أجنبية أكثر منه صناعة محلية. أما القضاء عليه، وعلى الإرهاب ككل، فلا يمكن أن يكون، في رأي الأغلبية، إلا بتكثيف الجهد العسكري والأمني مع بناء الديموقراطية ووقف التدخل الأجنبي وحل أزمات المنطقة (فلسطين، سوريا..) إضافة إلى تنقيح الفكر الإسلامي من الأفكار المتطرفة. [125]

خلاصة

نخلص من هذا الفصل أن أغلب مواطني العالم العربي يرون أنفسهم أمة واحدة على الرغم من تعدد أقطارها واختلاف شعوبها. بيد أنهم يرون أن مستوى التعاون العربي-العربي ضعيف، ومن الضروري تعزيزه. وفي هذا السياق، اعتبروا أن هناك سياسات خارجية تهدد الأمن القومي العربي، على رأسها سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب مسألتي الانتشار النووي وتنظيم داعش. وأن حل إشكالية هذا التنظيم، ومن خلاله الإرهاب ككل، تتم عبر الإصلاح الشامل للنظام العربي ككل.

الفصل العاشر: الثورات العربية والمستقبل

بعد التعرف على الرأي العام العربي إزاء عدد من القضايا الكبرى التي تشغل محيطه مثل السياسات الخارجية لعدد من الدول والتهديدات التي تمس الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية وانتشار السلاح النووي في المنطقة، جاء دور التساؤل في الأخير عن أبرز حدث شغل هذا الرأي منذ سنة 2011، ومازال يشغله إلى اليوم، وهو موضوع ما تمت تسميته عموما "بالربيع العربي".

هذا ما عمد إليه المؤشر العربي في استطلاعاته الأخيرة، بين 2011 و2016، حين سعى إلى قياس مدى متابعة تطورات أحداث هذا "الربيع" (الذي تحول إلى خريف في رأي البعض) وما خلقه من ثورات أو انتفاضات عربية. وهذا من خلال السعي أولا إلى: تقييم نتائج هذه الثورات، قبل التوقف عند الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية (العلمانية) التي وصلت إلى الحكم على إثرها، ومنها "داعش"، ليختم حديثه بالوقوف عند واقع العالم العربي ومستقبله في ضوء ذلك.

1ـ تقييم الثورات العربية

وهو تقييم يسعى لمعرفة مدى تطور مواقف الرأي العام تجاه عدد من القضايا المرتبطة بالثورات العربية وبالضبط: ما إذا كانت هذه الثورات إيجابية أو سلبية، وتقييم حركات الاحتجاجات الشعبية، وأسباب نزول الناس إلى الشوارع وقيامهم بهذه الاحتجاجات.

1) الثورات العربية

أ- المنطقة العربية

اعتبر 41فم من المستجوبين العرب سنة 2016 أن الثورات التي شهدها العالم العربي هي ثورات إيجابية (13فم جدا، و28فم إلى حد ما)، فيما اعتبرها 50فم سلبية (28فم بشدة و22فم إلى حد ما)، و9فم دون جواب.

وقد اختلفت النتائج بين الدول المعنية، حيث سجلت أعلى النسب الإيجابية في: مصر (82فم) والكويت (62فم)، وأضعفها في لبنان (22فم) والأردن (26فم)، أما أعلى النسب السلبية الأعلى فقد سجلت في الأردن (82فم) ولبنان (76 فم) والجزائر (68 فم).

وللمقارنة، بين استطلاعي 2012 و2016، تم تسجيل: انخفاض كبير لنسبة التأييد (بشدة أو إلى حد ما) للثورات العربية المذكورة من 71 إلى 41فم، مقابل ارتفاع نسبة عدم التأييد (بشدة أو إلى حد ما) من 22 إلى50فم. كما انخفضت نسبة "عدم الجواب" من 17 إلى 9فم. أما حسب الدول، ففيما سجلت نسبة التأييد ارتفاعا كبيرا في مصر، استقرت في السعودية والكويت، وانخفضت في الدول الأخرى مثل فلسطين (من 72 إلى 35فم). والأردن (من 48 إلى 15فم).

ب-المغرب

اعتبر 39فم من المستجوبين المغاربة سنة 2016 أن الثورات التي شهدها العالم

العربي هي ثورات إيجابية (8فم جدا و31فم نسبيا)، فيما اعتبرها 40فم سلبية (17فم جدا، و23فم إلى حد ما) و21فم دون جواب.

لم يشر تقرير المؤشر العربي 2016 إلى مقارنة هذه النتائج بما سجل في الاستطلاعات السابقة، لكن برجوعنا إلى استطلاعات 2011 -2015 نجد:

أولا- في استطلاع 2011، الذي اقتصر على ثورتي تونس ومصر، صرح 71فم من المستجوبين المغاربة أنهم ساندوا الإطاحة بنظام بنعلي (و26فم عارضوا ذلك)؛ و75فم ساندوا الإطاحة بنظام مبارك (و21فم عارضوا ذلك).

ثانيا- في الاستطلاعات التالية 2012-2015، التي شملت الثورة العربية ككل: 6فم اعتبروا أنها إيجابية و20فم سلبية سنة 2012-2013، و47فم إيجابية و38فم سلبية سنة 2014، و47فم إيجابية (8 جدا و35 إلى حد ما) و47فم سلبية سنة 2015.

والنتيجة العامة، هي انخفاض نسبة التأييد للثورات العربية، في المنطقة العربية والمغرب، خلال فترة 2011 و2016. وهذا بالنظر للنتائج الكارثية لهذه الثورات في عدد من الدول العربية (ليبيا، سوريا، اليمن..). وكانت أعلى المستويات السلبية هي التي عرفتها دول عانت من عدم الاستقرار أو الخوف من عواقبه على السلك الاجتماعي (الجزائر، لبنان، الأردن). فيما يمكن تفسير ارتفاع نسبة التأييد في مصر والكويت، بغلبة "الاتجاه الإسلاموي" الداعم للتغيير الجذري للأنظمة العربية السائدة. [126]

الحركات الاحتجاجات الشعبية

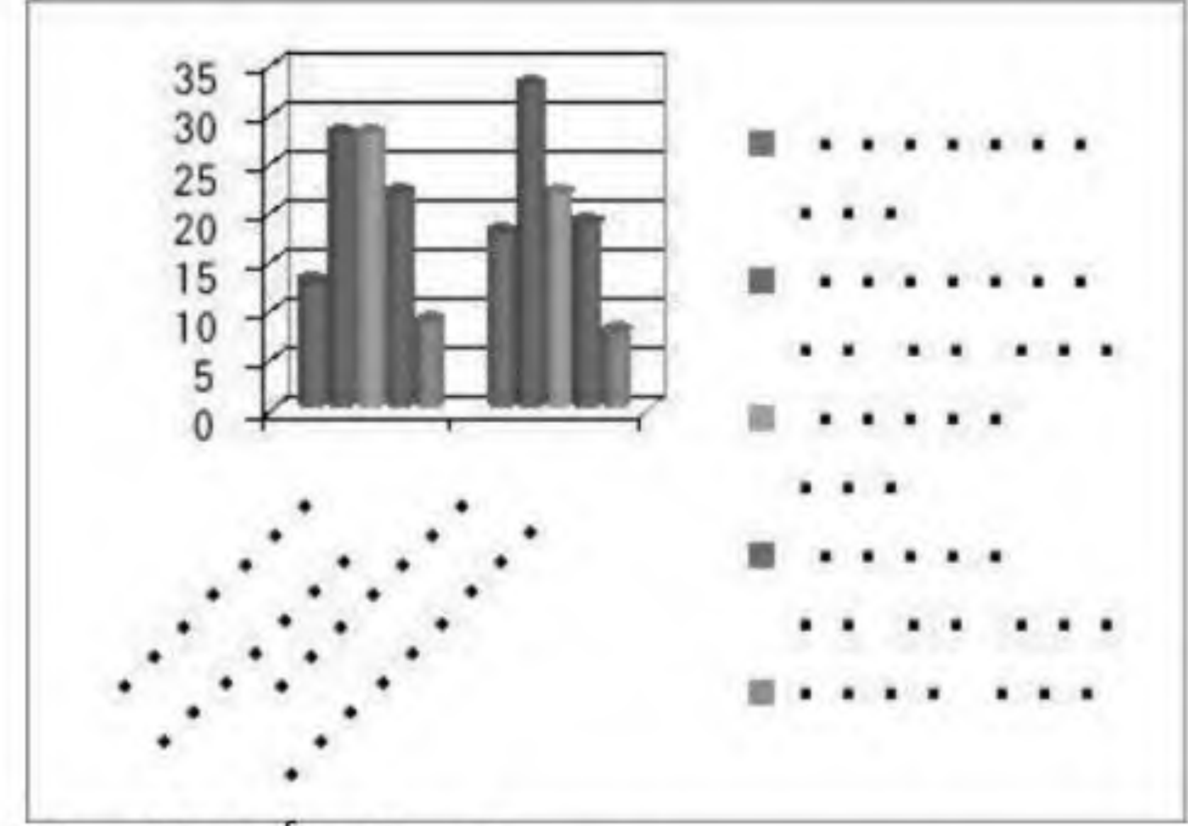
في ذات السياق، تساءل المؤشر العربي حول مدى تقيمهم للحركات الاحتجاجية الشعبية التي عرفتها بلدانهم منذ سنة 2011، فكانت أجوبة المستجوبين، في المنطقة العربية والمغرب، كالتالي:

أ- المنطقة العربية

اعتبر 51فم من المستجوبين العرب أن هذه الحركات كانت إيجابية (18فم جدا و33فم إلى حد ما)، و41فم اعتبروا أنها سلبية (22قم بشدة و19فم إلى حد ما)، و8 فم دون جواب.

هذا وقد سجلت أعلى النسب الإيجابية في: مصر (78فم) وتونس (71فم) والكويت (65فم)، وأضعفها في الأردن (22فم) التي سجلت بالمقابل أعلى نسبة سلبية (75فم) إلى جانب لبنان (65فم) والجزائر (61فم).

أما المقارنة مع الاستطلاعات السابقة، 2011-2015، فقد تم التعبير عنها عموما عند تقييم الثورات العربية، حيث سجل استطلاع 2011 أن حوالي ¾ من المستجوبين العرب كانوا مع الإطاحة بالنظامين التونسي والمصري. أما استطلاع 2012-2013 فقد سجل أن نحو 61فم من المستجوبين العرب اعتبروا أن الاحتجاجات الشعبية كانت إيجابية (و22فم اعتبروا أنها كانت سلبية).



رسم رقم 18- أراء المواطنين العرب في الثورات والاحتجاجات الاجتماعية

ب- المغرب

اعتبر 51فم من المستجوبين المغاربة أن الحركات الاحتجاجية الشعبية التي شهدها الربيع العربي منذ 2011 كانت إيجابية (12فم جدا و39فم إلى حد ما)، و29فم اعتبروا أنها سلبية (15فم جدا و14فم إلى حد ما)، و20فم دون جواب.

لم يشر استطلاع 2016 إلى مقارنة هذه النتيجة بالنتائج السابقة، لكن بالعودة إلى هذه النتائج، نجد عموما أن التأييد الإيجابي للثورات العربية قد تقلص من بين و75فم سنة 2011 إلى 62فم في استطلاع 2012-2013، و47فم في استطلاعي 2014 و2015 و51فم سنة 2016. ما يفيد عموما أن نسبة هذا التأييد تقلصت بشكل كبير، أي بنحو 25فم نقطة تقريبا بين 2011 و2016.)

بيد أن الملاحظ هنا هو تفريق المستجوبين، سواء في المنطقة العربية أو المغرب، بين الثورات والاحتجاجات الشعبية، أي بين الحركات التي تريد "إسقاط النظام" وتلك التي تريد إصلاحه فحسب أو تحقيق بعض المكتسبات الاجتماعية. وهو ما يفسر الارتفاع النسبي للمواقف الإيجابية تجاه الاحتجاجات، والانخفاض النسبي للمواقف السلبية تجاه الثورات، إلا في دول مازالت تتطلع إلى ذلك على ما يبدو مثل مصر.[127]

أسباب الثورات

لكن ما هي الأسباب التي دفعت المواطنين في عدد من الدول العربية إلى نزولهم إلى الشوارع وقيامهم بالاحتجاجات؟

أ- المنطقة العربية

اعتبر المستجوبون العرب، في استطلاع المؤشر 2011، أن هذه الأسباب تعود إلى: انتشار الفساد (25فم)، والاستبداد أو الديكتاتورية (20فم)، والأوضاع الاقتصادية السيئة (18فم)، وغياب الحريات السياسية (10فم)، ومن أجل إنهاء الظلم (5فم)، ومن أجل الكرامة (4فم)، والديموقراطية (4فم)، وتحقيق العدل والمساواة (3فم)، وأخرى (3فم)، ودون جواب (7فم).

وهذا مع تسجيل اختلاف بين المستجوبين في الدول المعنية حول التركيز على قضايا دون أخرى. حيث فيما تم التركيز أكثر في موريطانيا ومصر والعراق على الديكتاتورية، تم التركيز في الكويت وفلسطين والسودان على الحريات السياسية، وفي تونس والأردن ولبنان على الأوضاع الاقتصادية. ما يفيد ما أشرنا إليه بشأن

خصوصيات الإصلاح ومدى ضرورته وإيقاعه في كل بلد عربي.

ب-المغرب

اعتبر المستجوبون المغاربة، سنة 2011، أن أسباب نزول الناس إلى الشوارع للاحتجاج مرده إلى المقاومة: ضد الفساد (20فم)، وضد الديكتاتورية (15 فم)، والأوضاع الاقتصادية السيئة (16فم)، وغياب الحريات السياسية (4فم)، ومن أجل إنهاء الظلم (10فم) وتحقيق الكرامة (9 فم) والديموقراطية (6فم) والمساواة والعدل (7فم)، وأخرى (1فم)، ولا أعرف (18فم).

يبدو أن أسباب الاحتجاجات الشعبية التي تم التركيز عليها أكثر لدى المستجوبين العرب عموما، والمغاربة خاصة، هي الفساد والديكتاتورية والأوضاع الاقتصادية السيئة. لكن المثير هنا هو عدم ربطها بالديموقراطية والحريات السياسية اللتان حصلتا على مستويات ضعيفة. هذا يفيد، في تقديرنا، أن المستجوبين لم يعطوا أهمية للشكلانية الديموقراطية على أهميتها (الأحزاب، المنافسة الانتخابية، الإعلان عن الحريات، البرلمان..) بقدر ما أعطوها لمضامين الديموقراطية الحقيقية، أي للممارسات التي تتجسد على أرض الواقع، وعلى رأسها ممارسات الفساد والخداع، به ممارسة الاستبداد باسم الديموقراطية والحريات. [128]

2ـ الحركات الإسلامية والعلمانية

يهدف هذا المؤشر إلى قياس اتجاهات الرأي العام العربي: أولا تجاه الحركات الإسلامية التي استولت على الحكم في عدد من الدول، وثانيا تجاه الحركات غير الإسلامية أو العلمانية التي استفادت بشكل أو آخر من الثورات العربية المذكورة.

الحركات الإسلامية

وتشمل آراء المستجوبين حول المخاوف المعبر عنها إزاء صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، وأسباب التخوف منها.

1) المخاوف من الحركات الإسلامية

أ- المنطقة العربية

صرح52فم من المستجوبين العرب أنهم متخوفون من صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، و26فم عبروا عن تخفوهم النسبي، و42فم عبروا عن عدم تخفوهم، و7فم دون جواب.

وقد اختلفت النتائج حسب الدول العربية، إذ فيما اعتبرت أكثرية المستجوبين في موريطانيا والمغرب وفلسطين أنه ليست لها مخاوف محددة إزاء صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم (بين 54 و61فم) عبرت دول أخرى عن مخاوف حقيقية إزاء ذلك مثل السعودية (85فم) ولبنان (76فم).

وإذا رجعنا إلى نتائج المؤشر 2012-2013، نجد أن نسبة التخوف من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم قد زادت في الدول العربية، حيث ارتفعت من 36 إلى 52فم، مقابل انخفاض نسبة عدم التخوف من 50 إلى 42فم. وهذا فيما ارتفعت

نسبة التخوف المذكورة أكثر في السعودية والجزائر ولبنان ومصر وفلسطين والأردن، استقرت في تونس والسودان.

ب-المغرب:

صرح 29فم من المستجوبين المغاربة أنهم متخوفون من صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم (13فم جدا و16فم إلى حد ما، و56فم عبروا عن عدم تخوفهم، و15فم دون جواب.

ومقارنة مع النتائج السابقة، 2012-2016، تم تأرجح نسبة التخوف بين 17- 18فم بين استطلاعي المؤشر 2012 و2014 لترتفع إلى 54فم سنة 2015 ولتنخفض بحدة إلى 29فم سنة 2016، مقابل انخفاض واضح لنسبة عدم التخوف من 70 إلى 56فم.

تظهر هذه النتائج عموما الواقع المركب للوضع العربي، حيث فيما أبدت دول عدة مثل موريطانيا والمغرب وفلسطين تأييدها النسبي لصعود الحركات الإسلامية إلى الحكم وقبولها لذلك كأمر واقع (حصول الحركات الإسلامية على الأغلبية النسبية في الانتخابات)، أبدت دول أخرى معارضتها النسبية لذلك لأسباب مختلفة بين دولة وأخرى، ومثاله: تخوف الجزائر من هذه الحركات بالنظر لتجربتها الدامية الحديثة معها، وتخوف السعودية من الانقلاب على النظام السياسي-الديني أو المذهبي السائد (المذهب الحنبلي)؛ وتخوف لبنان من انفجار الوضع الطائفي..، وهكذا. [129]

2) أسباب التخوف من الحركات الإسلامية

أ- المنطقة العربية

من الأسباب التي قدمها المستجوبون العرب الرافضين لصعود الحركات الإسلامية إلى الحكم هي: الهيمنة على السلطة (15فم) والتمييز بين المواطنين (11فم) واستخدام الدين لأغراض شخصية (9فم)، وتحقيق المصالح الحزبية (9فم)، والتخوف من تطبيق الدين بصورة غير صحيحة (8فم). ومس حريات الأشخاص (6فم)، وبحقوق النساء (6فم) والتطرف والفوضى (6فم)، وفرض الآراء والمعتقدات (6فم).

وقد اختلفت الدول المعنية نسبيا في ذلك، حيث سجلت أعلى نسب التخوف من الاستبداد في الحكم في موريطانيا والمغرب (بين 27 و34فم)، ومن التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدل في موريطانيا كذلك إلى جانب الأردن (بين 25 و28فم)، ومن التعصب والتشدد في لبنان (21فم)، ومن استخدام الدين في الكويت (19فم).

وعند مقارنة هذه النتائج بالاستطلاعات السابقة للمؤشر، لاسيما بين 2014 و2016، اتضح: ارتفاع نسبة التخوف من الاستبداد والهيمنة على السلطة (من 7 إلى 15فم) والتمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدالة (من 3 إلى 13فم) وعدم تطبيق الدين بصورة صحيحة من 1 إلى 8فم. وهذا مقابل انخفاض نسبة التخوف من التعصب والتزمت من 17 إلى 10فم، وكذا نسبة انتشار التطرف والفوضى من 15 إلى 5فم.

ب- المغرب

من الأسباب التي قدمها المستجوبون المغاربة الرافضين لصعود الحركات الإسلامية إلى الحكم نجد: الاستبداد بالحكم (27فم)، والتمييز بين المواطنين (10فم)، والتعصب والتشدد (7فم)، واستخدام الدين للمصلحة الخاصة (13فم)، والمصالح الحزبية (7فم)، وعدم تطبيق الدين بصورة صحيحة (11فم)، وتقييد الحريات (11فم)، والانتقاص من حرية النساء (6فم) وانتشار التطرف والفوضى (3فم).

تفيد هذه المعطيات بأن بعض الأوساط العربية عبرت فعلا عن تخوفها من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، بنسب متفاوتة بين الدول، بله داخل كل دولة بين الاتجاهات السياسية الموجودة داخلها. لكن الملاحظ أن المشكلة في رفض صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم لدى عدد كبير من المستجوبين، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، لا ترجع إلى هذه الحركات ذاتها (وبشكل أعم إلى الإسلام الذي تدعي تمثيله) وإنما إلى التخوف من احتكارها ثمار الثورة لصالحها، كما اتهمت بذلك، وإجهاضها بالتالي للعملية الديموقراطية (التي أوضحنا ميل الرأي العام إليها) بفرض نظام استبدادي آخر محل النظام الذي تسعى للإطاحة به. ولعل التجربة المصرية هي أفضل مثال في هذا الصدد. [130]

الحركات العلمانية

إلى جانب موقفهم من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم عبر المستجوبون، في المنطقة العربية عموما والمغرب خاصة، عن موقفهم إزاء صعود الحركات غير الإسلامية أو العلمانية بدورها إلى هذا الحكم، والتوتر بين الإسلاميين والعلمانيين.

1) المخاوف

أ- المنطقة العربية

عبر 59فم من المستجوبين العرب عن تخوفهم من صعود الحركات غير الإسلامية أو العلمانية إلى الحكم في بلدانهم (30فم جدا و29فم إلى حد ما)، و33فم عبروا عن عدم تخوفهم من ذلك.

وبالنسبة للاختلافات بين الدول العربية حول هذه النتائج، سجلت أعلى نسب للتخوف من صعود الحركات العلمانية إلى الحكم في الكويت والسعودية (بين 82 و85فم) والسودان والأردن وموريطانيا (بين 67 و77فم) وأضعفها في لبنان (42فم). أما أعلى النسب من عدم التخوف فقد سجلت في لبنان والعراق (بين 49 و57فم).

وهي نتائج تطورت بين استطلاعي 2014 و2016، حيث ارتفعت نسبة التخوف من وصول العلمانيين إلى الحكم من 37 إلى 59فم، وانخفاض نسبة عدم التخوف من 44 إلى 33فم. وقد ارتفعت نسبة من لديهم مخاوف في السعودية والأردن وتونس ولبنان والكويت، وانخفضت في موريطانيا والجزائر والعراق والمغرب.

ب-المغرب:

عبر 47فم من المستجوبين المغاربة عن تخوفهم من وصول الحركات غير

الإسلامية أو العلمانية إلى الحكم (19فم جدا و28فم إلى حد ما) و34فم عبروا عن عدم تخوفهم، و19فم دون جواب.

وقد عرفت هذه النتائج تغييرات بين 2014 و2016، حيث ارتفعت نسبة المخاوف بدرجات مختلفة من 41 إلى 47فم (بعد أن وصلت إلى 62 فم سنة 2015)، فيما انخفضت نسبة عدم التخوف من 41 إلى 37فم، مع استقرار نسبة عدم الجواب في 19فم.

وهي نتائج تؤكد ما ذهبنا إليه حول وجود انقسام لدى الرأي العام العربي ليس إزاء الثورات العربية والاحتجاجات الشعبية فحسب، كما تبين، ولكن أيضا حول لمن ينبغي أن تعود شرعية الحكم في بلدانهم: للإسلاميين أم العلمانيين؟ مع ملاحظة، غموض مصطلح "العلمانية"، الذي يبدو أنه يختلط هنا بمفهوم "الحركات غير الإسلامية" (غير الدينية، الإلحادية..)، ما يفسر ارتفاع نسبة التخوف من العلمانيين، التي لا يوازيها إلا التخوف من الإسلاميين ذاتهم وارتفاع نسبة "عدم الجواب"، لاسيما في المغرب. [131]

2) أسباب التخوف

أ- المنطقة العربية

من الأسباب التي قدمها المستجوبون العرب لتبرير تخوفهم من صعود الحركات غير الإسلامية إلى الحكم نجد: الاستبداد والهيمنة (12فم)، والتمييز بين المواطنين (10فم)، وتحقيق المصالح الحزبية والشخصية (9فم)، وفرض الأفكار والآراء على المجتمع (8فم)، وتدهور الوضع الأمني والفوضى (7فم). وعدم الحفاظ على الهوية الإسلامية (6فم) وفرض قيم لا تتلاءم مع التقاليد (5فم). وعدم احترام الدين (5فم)، والتبعية لجهات خارجية (3فم).

وقد اختلفت الدول المعنية في تركيزها على هذه الأسباب أو تلك لتبرير تخاوفها، حيث فيما ركز الرأي العام في الكويت وفلسطين والأردن على الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة (بين 15 و17فم)، وفي المغرب والسودان وفلسطين والأردن على الانحلال والفساد الخلقي (بين 11 و17فم)، وفي موريطانيا على التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدالة (20فم)، وفي تونس على عدم احترام الدين أو القيم الدينية (10فم).

ومقارنة مع نتائج استطلاع المؤشر العربي 2014، يتضح، من جهة، ارتفاع نسبة التخوف من تجاه صعود العلمانيين إلى الحكم لأسباب الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة. والتمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدالة والسعي إلى تحقيق المصالح الضيقة للمعنيين بالأمر (الحركات العلمانية). ومن جهة أخرى، انخفاض نسبة التخوف منهم بسبب إسقاط الدين الإسلامي بوصفه إحدى مصادر التشريع.

ب- المغرب

من الأسباب التي قدمها المستجوبون المغاربة لتبرير تخوفهم من صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم نجد: الاستبداد والهيمنة (11فم) والانحلال والفساد الأخلاقي (17فم) والتمييز بين المواطنين (7فم)، وفرض الآراء والأفكار (9فم)،

وتدهور الوضع الأمني (3فم)، وعدم الحفاظ على الهوية الإسلامية (6فم)، وفرض قيم لا تتلاءم مع الدين والتقاليد (16فم) وعدم احترام الدين (4فم) وإسقاط الدين بوصفه أحد مصادر التشريع (4فم)، والتبعية لجهات خارجية (3فم).

والملاحظ هنا، أن الأسباب التي قدمها المستجوبون، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، تجاه الحركات غير الإسلامية أو العلمانية هي ذاتها التي تم التعبير عنها إزاء الحركات الإسلامية، وهي الخوف من الاستبداد والهيمنة (والانحلال والفساد الأخلاقي في حالة العلمانيين) في المقام الأول، وليس الخوف من عدم احترام هذه الحركات للدين أو إسقاطه من التشريع الذي لم يحظ سوى بنسبة ضعيفة في الحالتين (4فم). [132]

3ـ الإسلام والعلمانية

يتبين ما ذكر أن هناك توترا واضحا بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني، من الضروري الوقوف عنده قليلا، لمعرفة مدى الوعي به ومواقف الرأي العام تجاهه، في العالم العربي.

أ- المنطقة العربية

تؤكد أغلبية المستجوبين العرب (65فم) على وجود توتر سياسي وفكري بين القوى الإسلامية والعلمانية في بلدانهم، مقابل 19فم لا ترى أن هناك توترا ما، و16فم دون جواب.

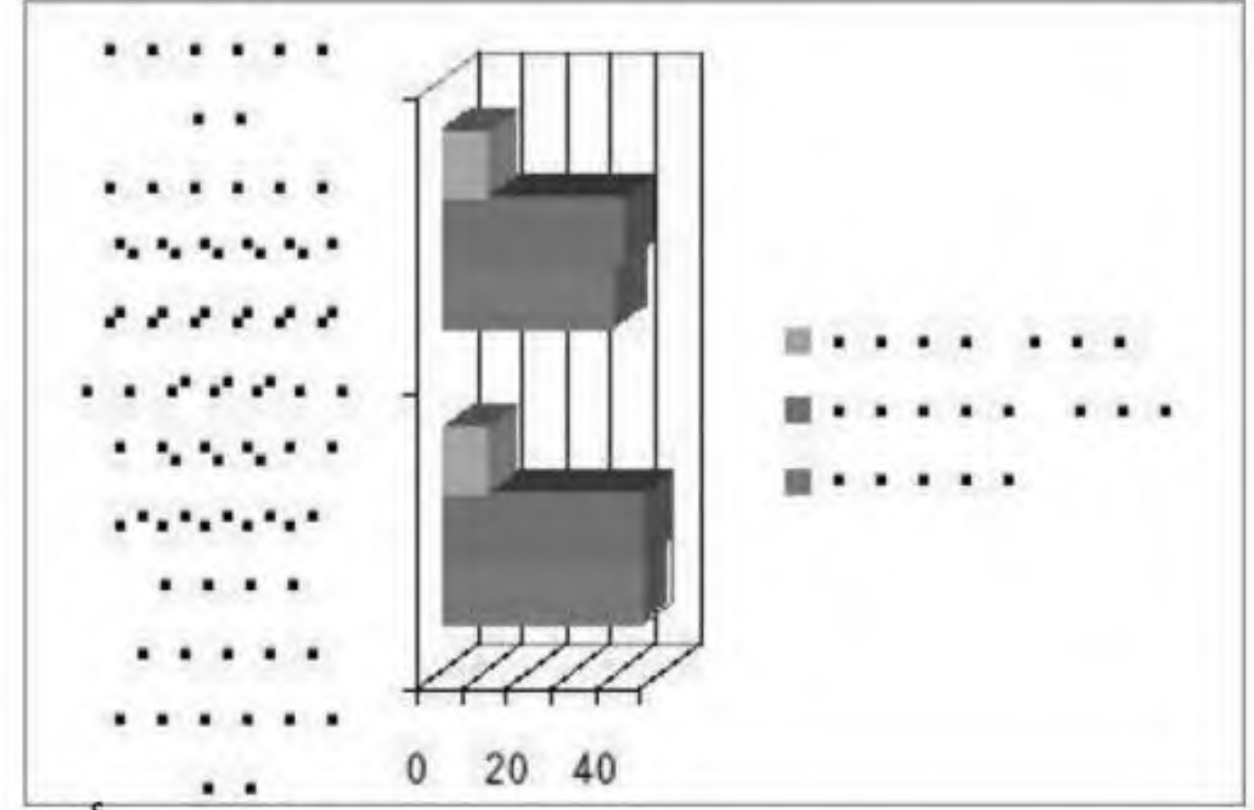
وهي نتائج تختلف بين دولة وعربية وأخرى تقريبا، حيث سجلت أعلى النسب المؤكدة لوجود توتر بين الجهتين الإسلامية والعلمانية في دول مثل لبنان (83فم) والسعودية وتونس وفلسطين (بين 72 و79فم).

ما يفيد عموما أن هناك تخوفا أو حذرا ما، في العالم العربي، من وصول الإسلاميين وغير الإسلاميين إلى الحكم. الشيء الذي يعني، إضافة إلى ما تقدم، ما يلي:

أولا- أن الصراع لم يعد بين أحزاب علمانية-علمانية، أي بين أهل اليمين واليسار والوسط والقومية والبعثية..، وما شابه؛ وإنما عاد بين كتلتين كبيرتين: الكتلة العلمانية بكل تياراتها المختلفة من جهة، والكتلة الإسلامية بكل تياراتها المختلفة كذلك، من جهة أخرى.

ثانيا- أن هناك نقصا، للثقة في الأحزاب والحزبية أو القوى السياسية والدينية عموما، وبالتالي في السياسة والدين (أو على الأقل استغلاله السياسي) على حد سواء، نتيجة كل التجارب والإخفاقات السياسية والفكرية التي عرفها العالم العربي، قديما وحديثا.

ثالثا- أن هذا الواقع، يجعل الفرصة سانحة أمام كل الدعاوي الشعبوية التي تروج لأطروحات الاستبداد (العادل أو غير العادل) أو الراديكالية الدينية (الوهابية، السلفية، القاعدة، داعش...)، كحلول ممكنة للوضع الراهن.



رسم رقم 19- أراء المواطنين العرب في الربيع العربي

مستقبل العالم العربي

هذا ما يطرح سؤال مستقبل العالم العربي. وهو سؤال ينبغي ربطه بالحديث المذكور عن اتجاهات الديموقراطية والنظم الملائمة والثورات العربية والاحتجاجات الشعبية. بمعنى، أي مستقبل للنظم العربية بعد كل ذلك؟

هذا ما حاول المؤشر العربي طرحه، على ما يبدو، في استطلاعه سنة 2016. وذلك من خلال عبارتين، طلب من المستجوبين إبداء وجهات نظرهم مواقفهم إزاءهما: العبارة الأولى هي: "أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر، إلا أنه سيحقق أهدافه في آخر المطاف".

والعبارة الثانية هي: "أن الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة القديمة إلى الحكم"، فكانت الأجوبة كالتالي:

أ- المنطقة العربية

عبر 45فم من المستجوبين العرب عن موافقتهم لماء جاء في العبارة الأولى، فيما عبر 39فم منهم عن موافقتهم على العبارة الثانية، و7فم لم يتفقوا مع العبارتين، و10فم دون جواب.

وقد سجلت أعلى نسبة الموافقة على العبارة الأولى في الكويت (64فم) والسودان (بين 52 و64فم) وتونس والسعودية والأردن والعراق (بين 45 و50فم)، فيما جاءت أعلى نسب الموافقة على العبارة الثانية في لبنان (62فم) والجزائر والسعودية (بين 45 و49فم) وتونس والمغرب (بين 38 و42فم).

وعند مقارنة هذه النتائج بمثيلتها سنة 2014، اتضح أن نسبة الموافقة على العبارة الأولى، (أي أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر وسيحقق أهدافه) قد انخفضت من 60 إلى 45فم. وهذا مقابل ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة الثانية، (أي أن الربيع العربي انتهى وعاد الأنظمة القديمة إلى الحكم) من 17 إلى 39فم. وقد سجل هذا الارتفاع في كل الدول العربية باستثناء العراق والأردن والسعودية.

ب-المغرب:

عبر 38فم من المستجوبين المغاربة عن موافقتهم على ما جاءت به العبارة الأولى، فيما عبر 27فم عن موافقتهم على ما جاءت به العبارة الثانية، و8فم لم يتفقوا مع العبارتين، و27فم دون جواب.

وعند المقارنة بين في استطلاعات المؤشر العربي 2014 و2015 و2016، اتضح

أن نسبة الموافقة على العبارة الأولى قد انخفضت من 56 إلى 38فم (49فم سنة 2015)، وأن نسبة الموافقة على العبارة الثانية ارتفعت من 18 إلى 27فم (36فم سنة 2)، مع ارتفاع نسبة "دون جواب" من 17 إلى 27فم. ما يعني عموما أن الحماس الذي رافق حركة "20فبراير" في المغرب، قد تراجع تدريجيا لفائدة التسليم بالأمر الواقع، أي بقاء الوضع عما هو عليه.[133]

من خلال هذه المعطيات يتبين أن الأحداث الدامية التي شهدها الربيع العربي جعلت الرأي العام، سواء في المنطقة العربية أو في المغرب، يتأرجح عموما بين موقفين: موقف إيجابي، يرى أن الربيع العربي مازال قائما رغم الاعتراف بأن هناك تعثرات حالت دون تطوره، وهناك أمل ما في أن يحقق ما أراده في المستقبل؛ وموقف سلبي، عدمي إلى حد ما، يرى أن الربيع العربي انتهى وتم إجهاض الثورات والاحتجاجات الشعبية المذكورة من طرف الأنظمة القائمة، ولا راد لذلك.[134]

خلاصة

من خلال النتائج المقدمة في هذا الفصل تبين لنا أن أغلب المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب عبروا عن تأييدهم في البداية لثورات الربيع العربي وحركاته الاحتجاجية. لكن ما انتهى إليه ذلك من نتائج سلبية في دول عربية عدة، مست استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والأمني، جعلت مستويات التأييد تتراجع من جهة، كما جعلت –من جهة أخرى- مستويات القلق إزاء وصول حركات إسلامية أو علمانية إلى الحكم ترتفع. ما أدى إلى مأزق، سياسي واجتماعي، يطرح ألف سؤال وسؤال حول مستقبل العالم العربي.

الفصل الحادي عشر: اتجاهات الشباب العربي

تحدثنا في القرة الأخيرة من الفصل الأخير عن مستقبل العالم العربي، في علاقته مع الثورات والحركات الاحتجاجية التي شهدها منذ سنة 2011، لكن بقي موقف الرأي العام العربي من هذا المستقبل غامضا نسبيا، لعدم توسع استطلاع المؤشر العربي في ذلك.

استدراكا لذلك، قررنا تخصيص هذا الفصل لتقديم نموذج آخر من استطلاعات الرأي التي عرفها العالم العربي. وهو النموذج الذي ما فتئت تقدمه لنا منذ سنة 2008 إحدى مؤسسات أو مراكز استطلاع الرأي حول الشباب العربي، في 16 دولة عربية. وقد كان آخر استطلاع قدمته سنة 2018، تحت عنوان "عقد من الأمان والمخاوف". [135]

في هذا الفصل، سنسعى إلى تقديم أبرز نتائج الاستطلاعين الأخيرين 2017-2018 [136] ، هكذا على التوالي: اتجاهات الشباب نحو المستقبل، والسياسات المطبقة في بلدانهم، والقضايا الأساسية التي تهمم، ومواقفهم إزاء التعليم وداعش والإرهاب، والهجرة والسياسة الأمريكية والبلدان الحليفة، ولغاتهم ومصادرهم الإعلامية وآفاق مستقبلهم.

1- الشباب والمستقبل

يهدف هذا المؤشر إلى قياس رأي الشباب العربي حول تقييمهم للسنوات الماضية والآتية، بلدانهم، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي.

الاتجاهات العامة

أ- لمعرفة هذا الاتجاه طرح الاستطلاع هذا السؤال: هل تعتقد أن الأمور سارت في العالم العربي في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ خلال 10 سنوات الماضية؟ فكان الجواب كالتالي:

*على المستوى العام: اعتبر 40فم من المستجوبين أن الأمور في العالم العربي سارت خلال العشر سنوات الماضية في الاتجاه الصحيح، و55فم اعتبروا أنها سارت في الاتجاه الخاطئ، و5فم دون جواب.

*على مستوى المناطق: سجلت في دول مجلس التعاون الخليجي (57 فم في الاتجاه الصحيح و34فم في الاتجاه الخاطئ و8فم دون جواب) وشمال إفريقيا (46 و49 و5) والشرق الأوسط (14 و85 و1)

هذا يفيد، من جهة، انقسام الشباب العربي حول مدى سن دولهم "الاتجاه الصحيح" في سياساتها العامة خلال السنوات الماضية بين بين موقفين: إيجابي وسلبي. وهو انقسام برز بالذات بين: امتياز شباب دول الخليج الذين سجلوا أعلى المستويات الإيجابية في تقييمهم للاتجاه المذكور، وبالتالي رضاهم على السياسة العامة المطبقة في بلدانهم؛ وهذا مقارنة مع أقرانهم في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط واليمن، الذين سجلوا مستويات أضعف في الموضوع، وبالتالي

عدم رضاهم النسبي عن السياسة العامة المطبقة في بلدانهم، كما سنعود إليه أدناه عند حديثنا عن السياسات الحكومية.

ب- وفي ذات السياق، حاول الاستطلاع معرفة آراء الشباب حول أهم الأحداث التي أثارت انتباههم خلال العقد المنصرم، من خلال السؤال التالي: أي برأيك الأحداث التي كانت الأكثر تأثيرا على العالم العربي خلال 10 سنوات الماضية؟

فجاءت الأجوبة هكذا: ظهور داعش 222فم، والربيع العربي 19فم، والثورة الرقمية 10فم، والأزمة المالية العالمية 9فم، وتراجع أسعار النفط 7فم، والحرب الأهلية في سوريا 7فم، والانقسام السني الشيعي 5فم، والحرب اليمنية 4فم، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق 2فم، ومقتل أسامة بلادن 2فم، والاتفاق النووي الإيراني 2فم، ولا أعلم 2فم.

والنتيجة أن داعش والربيع العربي كان الحدثان الأكثر تأثيرا، في رأي الشباب خلال العقد المنصرم. لكن إلى أي حد كان هذان الحدثان إيجابيان أو سلبيان؟ أجاب 88فم من هؤلاء أن داعش كان حدثا سلبيا (4فم إيجابيا و8فم دون جواب)، و56فم أجابوا بأن الربيع العربي كان إيجابيا (و20فم سلبيا و24فم دون جواب). وهي النتائج ذاتها تقريبا التي أبرزها استطلاع المؤشر العربي كما ذكر في الفصول السابقة.

تقييم الأوضاع

أ- بشأن الأوضاع العامة، أكده المستجوبون العرب من خلال إجابتهم عن السؤال التالي: من العبارات التالية تعبر عن وجهة نظرك؟ "الأيام القادمة كانت أفضل" و"الأيام الماضية كانت أفضل"، إذ كانت هذه الإجابات سنة 2017 كما يلي:

*على المستوى العام: 58فم منهم رأوا أن الأيام القادمة أفضل، و39فم رأوا أن الأيام الماضية كانت أفضل. وقد سجلت سنة 2016 على التوالي: 71فم و24فم.

* على مستوى المناطق، سجلت سنة 2018: في دول مجلس التعاون الخليجي (82فم أيامنا القادمة أفضل و16فم أيامنا الماضية أفضل 16 ولا أعلم 2) وشمال إفريقيا (62 و30 و8) والشرق الأوسط (72 و26 و2).

وهذا ما يفيد، انخفاض نسبة من رأوا أن الأيام القادمة أفضل (من 71 إلى 5فم)، مقابل ارتفاع نسبة من رأوا أن الأيام الماضية كانت أفضل (من 24 إلى 39فم) بين سنتي 2016 و2017. ومرة أخرى، سجلت أعلى النسب الإيجابية، سنة 2018، في دول مجلس التعاون الخليجي (82فم)، وأعلى النسب السلبية في دول الشرق الأوسط واليمن (62فم) وشمال إفريقيا (72فم).[137]

ب- أما بشأن الوضع الاقتصادي بالتحديد، فقد افترض استطلاع 2017 أن العامل الأساس وراء تفاؤل أو تشاؤم الشباب في المناطق العربية المذكورة هو عامل الاقتصاد. ما دفعه إلا طرح السؤال التالي: "عموما هل تعتقد أن اقتصاد بلدك يسير في الطريق الصحيح"؟ فكان الجواب هكذا:

* على المستوى العام: 52فم من المستجوبين رأوا أن اقتصادهم جيد أو صحيح، و44فم رأوه غير جيد أو غير صحيح، و4فم دون جواب. وقد سجلت سنة 2016 النتيجة التالية (61 و33 و6).

* على مستوى المناطق: سجلت دول الخليج (82 و15 و3)، ودول شمال إفريقيا (47و 45 و8)، ودول الشرق الأوسط واليمن (21 و78 و1).
هذا يفيد، أن حوالي نصف المستجوبين في العالم العربي (52فم) اعتبروا أن الاقتصاد في بلدانهم جيد، بانخفاض قدره 9 نقاط عن سنة 2016 (61فم) مقابل ارتفاع النظرة السلبية لهذا الاقتصاد في ذات الفترة من 33 إلى 44فم. وقد تصدر شباب دول مجلس التعاون الخليجي، مرة أخرى، لائحة التفاؤل بالاقتصاد (82فم) قياسا إلى شباب منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط واليمن.
بناء عليه، فإن أهم النتائج، حسب الاستطلاع المعني، هي:
أولا- أن التفاؤل بالمستقبل عند الشباب العربي في تراجع مستمر، إذ وحدهم شباب منطقة مجلس التعاون الخليجي الخليج هم الأكثر تفاؤلا حول مستقبل بلدانهم.
ثانيا- أن أغلب الشباب في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط واليمن (وهي التي تشكل الأغلبية الساحقة من حيث عدد السكان) يعتبرون أن الأيام الماضية كان أفضل من الأيام الحالية أو القادمة.
ثالثا- أن حوالي نصف الشباب العربي يعتبرون أن الوضع الاقتصادي جيد أو صحيح، مع اختلاف بين المناطق، حيث سجلت أعلى مستويات الثقة في هذا الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي بالذات. [138]

2- السياسات الحكومية

يقودنا الحديث عن التفاؤل والتشاؤم بشكل عام، إلى الحديث عن السياسات الحكومية المتبعة لتلبية حاجيات الشباب، والاهتمام بقضاياهم الأساسية.

الحاجيات والمطالب

أ- الحاجيات

طرح استطلاع 2017 في هذا الصدد السؤال التالي على الشباب: إلى أي حد تتفق أو تختلف مع العبارة التالية "على بلدي تلبية حاجيات الشباب بشكل أفضل"؟ فكانت الجواب كالتالي:
*على المستوى العام: 81فم من المستجوبين عبروا عن موافقتهم على هذه العبارة، 12فم عبروا عن عدم موافقتهم عليها، و7فم لا أعلم.
* على مستوى المناطق، في دول مجلس التعاون الخليجي (85فم، 10فم، 5فم) وشمال إفريقيا (85فم، 9فم، 6فم) وشرط المتوسط واليمن (71فم، 16فم، 13فم)

ب- المطالب

وهي التي عبر عنها السؤال: لدى التفكير تحديدا بخصوص الشباب في بلدك، هل تعتقد بأن حكومة بلدك تنتهج السياسات الصحيحة لمعالجة قضايا الشباب؟ فكان الجواب:
*على المستوى العام: 57فم من المستجوبين قالوا نعم، أي أن حكوماتهم تنتهج

السياسات الملائمة لمعالجة قضاياهم، و47فم منهم قالوا لا، و3 أعلم.

* على مستوى المناطق: دول مجلس التعاون الخليجي (86فم، 12فم، 2فم)، وشمال إفريقيا (54 و39 و11) والشرق الأوسط واليمن (24 و74 و2).

ما يفيد، أن معظم الشباب العربي يشعرون أن على بلدانهم القيام بالمزيد من الجهود لتلبية حاجياتهم. وتبدو التوقعات أكثر لدى شباب بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث يعتقد 86فم منهم، كما تقدم، أن سياسات حكوماتهم تلبي حاجياتهم ومطالبهم وقادرة على فعل المزيد في هذا الشأن. أما في منطقة شمال إفريقيا فيعتقد ½ من المستجوبين الشباب فحسب أن حكوماتهم قادرة على هذا العمل، وتنزل النسبة إلى ¾ منهم في منطقة الشرق الأوسط واليمن. ما يؤشر على الانقسام أو التباين الحاد بين المناطق الثلاث في هذا الصدد، كما أشار إليه عنوان الاستطلاع الذي نحن بصدده. [139]

القضايا والأولويات

في هذا السياق، جاءت مبادرة الاستطلاع للتوقف أكثر عند آراء الشباب حول أبرز القضايا التي تهمهم، والأولويات التي يعطونها لذلك.

أ- القضايا

هذه القضايا هي ما تم التعبير عنه في السؤال الذي طرحه الاستطلاع على الشباب المعني، في استطلاع 2017، وهو: "ما هي باعتقادك العقبة الأكبر التي تواجه المنطقة؟" فكان الجواب كالتالي:

35فم من المستجوبين الشباب اعتبروا أن العقبة الأكبر أمام تطور العالم العربي هي البطالة، و35فم منهم اعتبروا أنها تكمن في داعش، و34فم في الإرهاب، و24فم في ارتفاع تكاليف المعيشة، و19فم في الاضطرابات الأهلية، و17فم في الافتقار للقيادة السياسية القوية، و17فم في الافتقار للديموقراطية، و16فم في الصراع الفلسطيني، و16فم في غياب الوحدة العربية، و14فم في تهديد البرنامج النووي الإيراني، و12فم في ضياع القيم التقليدية، و12فم في ضعف الفرص المتاحة للمرأة، و6فم في تفشي المظاهر العدائية للمسلمين. [140]

ب- الأولويات

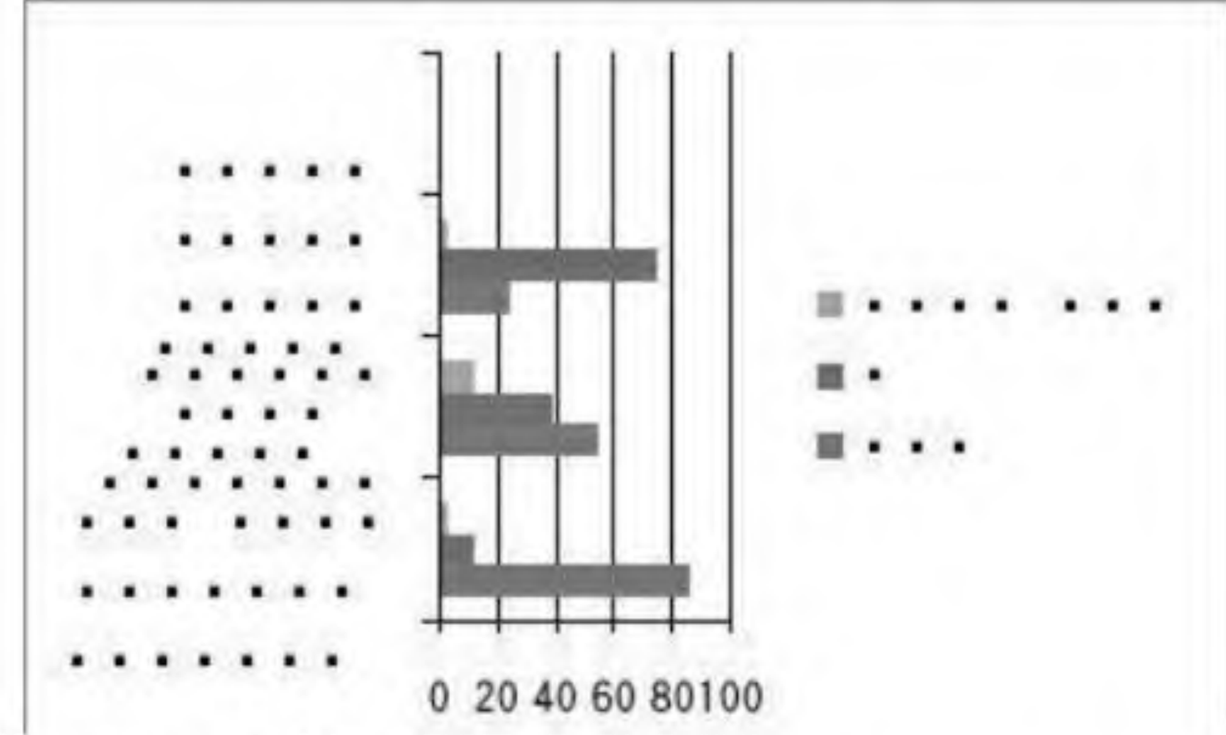
إن الأولويات التي تم تحديدها، من خلال الاختيارات المعبر عنها تبدو واضحة، نسبيا، [141] حيث ارتأى المستجوبون الشباب أنها تكمن حسب الترتيب لديهم في:

أولا- في شؤون البطالة وداعش والإرهاب (بين 34 و35فم)، وهو ما ستعود إليه عند حديثنا عن هذه الموضوعات بتفصيل أكبر لاحقا.

ثانيا- في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بين 17 و25فم) التي تتمثل ارتفاع تكاليف المعيشة عقبة والاضطرابات الأهلية والافتقار للقيادة القوية والديموقراطية.

ثالثا- في الشؤون الأخرى (بين 6 و12فم) والتي تمثل في تهديد البرنامج النووي الإيراني وضياع القيم التقليدية وضعف الفرص المتاحة للمرأة وتفشي المظاهر العدائية للمسلمين.

تبقى أبرز ملاحظة، لم يلتفت إليها الاستطلاع، وهي غياب الدين في كل هذه الأولويات، فهل يعني هذا أن الدين لا يعتبر أولوية لدى الشباب العربي وليست له أية أهمية في شؤون المدينة والسياسة؟ النقاش مفتوح. [142]



رسم رقم 20: مدى نهج الحكومات العربية سياسات لصالح الشباب

3- أولويات الشباب

هذه هي أولويات الشباب بشكل عام كما جاء بها استطلاع 2017، لكن ثمة مسألتين ركز عليهما هذا الأخير، وود معرفة آراء الشباب فيهما بصورة أكثر تفصيلا، هما: التعليم والبطالة.

التعليم

عن التعليم، قام الاستطلاع بمحاولة قياس رأي الشباب في مسألتي: الرضا عن التعليم ومدى جودته.

أ- الرضا عن التعليم

كان السؤال في هذا الشأن هو: بخصوص نظام التعليم في بلدك، إلى أي أنت راض عن قدرته على إعداد الطالب لشغل "وظائف المستقبل"؟ فكان الجواب هكذا: [143]

*على المستوى العام: 51فم من المستجوبين الشباب عبروا عن رضاهم عن نظام التعليم وقدرته على إعداد الطالب لوظائف المستقبل في بلدانهم، و49فم لم يعبروا عن رضاهم.

*على مستوى المناطق: دول مجلس التعاون الخليجي (80فم، و20فم)، وشمال إفريقيا (33فم، و66 فم)، والشرق الأوسط واليمن (34فم، و66فم).

ب- جودة التعليم

وكان السؤال في هذا الشأن هو: "إلى أي حد أنت قلق بشأن جودة التعليم في بلدك"؟، ما أفضى إلى الجواب التالي:

* على المستوى العام: اعتبر 39فم من المستجوبين الشباب بأنهم قلقون بشأن جودة التعليم في بلدانهم (كانت هذه النسبة 33فم سنة 2015 و32فم سنة 2016).

* على مستوى المناطق: دول مجلس التعان الخليجي (41فم)، وشمال إفريقيا (36فم) والشرق الأوسط واليمن (41فم).

ما يفيد أن نحو ½ من الشباب العربي فقط اعتبروا أن النظام التعليمي المطبق في بلدانهم يسمح لهم بالحصول على وظائف المستقبل. وهي نسبة ترتفع إلى 80فم في دول الخليج، مقارنة من منطقتي شمال إفريقيا (33فم) والشرق الأوسط واليمن (34فم). لكن الشباب في المناطق الثلاث يشتركون في القلق على جودة التعليم (بين 36 و41فم).

البطالة

الحديث عن مدى قدرة التعليم على توفير وظائف المستقبل، يدفع للحديث عن ظاهرة البطالة في العالم العربي، لمعرفة مدى القلق من هذه الظاهرة ومواجهة الحكومات لها.

أ- القلق من الظاهرة

هو ما عبر عنه السؤال الذي طرحه الاستطلاع: "إلى أي حد أنت قلق إزاء مشكلة البطالة؟"، والذي تمت الإجابة عنه هكذا:

* على المستوى العام: عبر51فم من المستجوبين عن قلقهم الشديد إزاء ظاهرة البطالة، (وهي نسبة كانت 46فم سنة 2015، و42فم سنة 2016)

* على مستوى المناطق: تم تسجيل أعلى نسبة القلق في العراق (69فم)، والجزائر (64فم)، والبحرين (60فم)، وفلسطين (57فم)، ولبنان (55فم). [144]

ب- الحل الحكومي

هو ما عبر عنه سؤال الاستطلاع: "إلى أي حد أنت واثق من قدرة حكومتك على حل مشكلة البطالة؟ فكان الجواب كالتالي:

* على المستوى العام: عبر 51فم من المستجوبين الشباب عن الثقة في حكوماتهم على حل مشكلة البطالة (46 فم سنة 2015 و53فم سنة 2016).

* على مستوى المناطق: تم تسجيل أقل معدلات الثقة في: لبنان (19فم) والعراق (24فم) وتونس وفلسطين ومصر (بين 35 و37فم).

النتيجة العامة، هي تنامي معدلات القلق تجاه البطالة، ما يعني أن ½ من الشباب قلق على مستقبله، ويترافق ذلك مع ضعف عدم ثقة أغلب الشباب في قدرة حكوماتهم على مواجهة الظاهرة، لاسيما في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط واليمن.

4- داعش والإرهاب

تعتبر مشكلة داعش والإرهاب من المشاكل التي شغلت الشباب أكثر خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب المشكلتين المذكورتين (البطالة والتعليم). وهو ما توقفنا عنده في الفصل التاسع بشكل عام، ونعود إليه هنا لمعرفة آراء الشباب فيها بشكل خاص، والسبل التي يقترحونها بالتالي لمواجهتها.

داعش

يهدف هذا المؤشر إلى قياس رأي الشباب حول الواقع الحالي لداعش والقلق

من تهديدها ومدى الثقة في الحكومات على مواجهتها.

أ- الواقع الحالي

في هذا الصدد سأل الاستطلاع الشباب: "خلال العام الماضي هل تعتقد أن تنظيم داعش أصبح أقوى، بشكل كبير أو إلى حد ما أو ضعيف أو إلى حد ما؟"، فكان جوابهم كالتالي:

* على المستوى العام، سجلت سنة 218، أن 78فم من المستجوبين الشباب رأوا أن داعش أصبحت أضعف، و16فم رأوا أنها أصبحت أقوى، و8فم رأوا أنها لا أضعف ولا أقوى. وقد سجلت سنة 2017 الأرقام التالية: 61 و31 و7.

* على مستوى المناطق سجلت، سنة 2017، أعلى معدلات من يعتبرون أن داعش أضحت أضعف في العراق (82فم) ولبنان (77فم)، وفلسطين (71فم) وأعلى البلدان التي ترى أن داعش أضحت أقوى سجلت في ليبيا (41فم) واليمن (39فم) والسعودية (37فم).

وعن سؤال: أي إلى حد تثق بحكومتك في محاربة داعش؟ أجاب 68فم من المستجوبين أنهم على ثقة بأن حكوماتهم قادرة على ذلك، مسجلة بذلك ارتفاعا محسوسا بالنسبة للسنوات الماضية (47/ 2015، و53/ 2016، و58/ 2017).

أما عن سؤال: ما هو رأيك بمستقبل داعش؟ فقد اعتبر 58فم من الشباب أن الهزيمة الحتمية هي مصير هذا التنظيم الإرهابي وإيديولوجيته، و18فم اعتبروا أنه سيخسر الأراضي التي استولى عليها لكن سيبقى تهديدا إرهابيا كبيرا، 15فم أنه سيحل تنظيم إرهابي جديد محل داعش، و5فم أنه سيستعيد الأراضي التي خسرها ويؤسس خلافته من جديد 5، و4فم لا أعلم.

ما يفيد عموما، من جهة، أن المستجوبين اعتبروا أن تنظيم داعش في تراجع خلال السنة الماضية، وأن درجة قلقهم أو خوفهم من تهديد هذا التنظيم لبلدانهم قد تراجعت هي الأخرى بذات النسبة تقريبا. ومن جهة أخرى، أن ما يقرب من ¾ اعتبروا أن لهم كامل الثقة في حكومات بلدانهم لمواجهته، وأن الهزيمة هي مصير التنظيم الإرهابي المذكور وإيديولوجيته. لكن مع تسجيل نسبة هامة، نحو الثلث، تعتبر بأن هذا التنظيم سيظل تهديدا مستمرا أو أن تنظيما إرهابيا آخر سيحل محله. ما يفرض مواصلة العمل على مواجهة الإرهاب. لكن كيف؟

سبل مواجهة الإرهاب

هذا ما حاول الإجابة عنه استطلاع 2017، الذي لم يقف الاستطلاع عند حالة داعش الحالية بل حاول قياس رأي الشباب حول السبل الأكثر نجاعة، التي يرى أن على حكوماته نهجها لمواجهة هذا التنظيم الإرهابي خاصة، والإرهاب بشكل عام.

وهو ما دفعه لطرح السؤال التالي: "أي من الجوانب التالية برأيك يجب أن تكون الأولوية الرئيسية لبلدك في محاربة تنظيم داعش والإرهاب عموما"؟ فكانت إجابات المستجوبين الشباب، بالترتيب، هكذا:

* على المستوى العام: رأى 13فم من المستجوبين أن محاربة داعش يجب أن تأتي عبر العمل العسكري، و13فم عبر إصلاح نظام التعليم، و13فم عبر توفير

الشغل، و12فم عبر حملات إعلامية للتوعية بخطورة الإرهاب، و12فم عبر إصلاح المؤسسات الدينية المعنية، و10فم عبر تجفيف الموارد المالية للإرهاب، و8فم عبر تعزيز الأمن القومي وأجهزة الاستخبارات، و8فم عبر توفير الحريات الشخصية و5فم معالجة البيروقراطية الحكومية، و5فم الحد من التعاون مع الدول الغربية.

* على مستوى المناطق: إن اتفقت كل الدول على محاربة داعش، ومعها الإرهاب ككل، فقد اختلفت من حيث الأولويات. وهكذا فيما أعطت بعضها الأولوية للعمل العسكري (العراق وعمان وليبيا وقطر والبحرين وفلسطين) أعطت دول أخرى الأولوية لإصلاح نظام التعليم (المغرب ولبنان واليمن) وللحملات التوعية الإعلامية (الجزائر والإمارات والكويت)، وتوفير الشغل (السعودية ومصر وتونس والأردن). مع جعل عدد من الأولويات الهامة، مثل الحريات الشخصية والبيروقراطية والحد من التعاون مع الدول الغربية، في مرتبة أدنى.

النتيجة العامة، بخصوص ظاهرة داعش والإرهاب، أن هناك عموما وعيا بخطورة هذه الظاهرة لدى الشباب، واعتبارهم أنها في تراجع وأن لأغلبيتهم ثقة في أن حكومات بلدانهم تبذل ما في وسعها من جهود لمحاربتها، كما تقدم. ومن أبرز السبل التي طرحت لمواجهتها هي العمل العسكري والتعليم ومحاربة البطالة. وهذا برنامج جيد في ذاته، لا يطبق منه على ما يبدو بشكل فعال، نسبيا، إلا الجانب العسكري.

لكن المثير أكثر هنا هو تغييب استطلاع الشباب الذي نحن بصدده بعض الأولويات الأساسية من سبل مواجهة الإرهاب عموما وداعش وأمثالها بصفة خاصة، وهي: من جهة، الإصلاح السياسي، أي الديموقراطية باختصار؛ ومن جهة أخرى، الإصلاح الديني، أي تجفيف المنابع الفكرية (وليست المالية فحسب) للإرهاب. [145]

5- المحيط العربي

يهدف هذا المؤشر إلى قياس رأي الشباب تجاه قضايا السياسة الخارجية والهجرة إلى الدول الأجنبية.

السياسة الخارجية

وتشمل تأثير عدد من الأحداث الجارية على العالم العربي، والموقف من انتخاب ترامب كرئيس لأمريكا وموقفه من المسلمين والتحالفات الممكنة مع الدول الأجنبية.

أ- عن الأحداث الجارية طرح استطلاع 2018 السؤال التالي على الشباب: إلى أي مدى ترى تأثير هذه الأحداث على العالم العربي سلبا أو إيجابا؟

فكانت الإجابة كالتالي: الثورة الرقمية (60فم إيجابي و17فم سلبي)، انسحاب القوات الأمريكية من العراق (53 و26) الربيع العربي (20 و56) الاتفاق النووي الإيراني (6 و60)، انخفاض سعر النفط (8 و68)، والحرب في اليمن (13 و72)، انتخاب الرئيس ترامب (7و73)، تنامي الانقسام السني الشيعي (4 و78)، والحرب الأهلية في سورية (4 و83) والأزمة المالية العالمية (4 و83)، ظهور داعش (4 و88)

ب- بشأن الانتخابات الأمريكية، وجه استطلاع 2017 ثلاثة أسئلة، إلى الشباب

العربي طلب منهم الإجابة عنها، وهي:

* السؤال الأول: "أي من الكلمات التالية هي الأقرب لوصف مشاعرك تجاه عهد الرئيس الأمريكي ترامب؟". فكان الجواب: أن 64فم قلقون أو خائفون أو غاضبون منه، و29فم متحمسون ومتفائلون أو يأملوا خيرا، و14فم متشككون.

* السؤال الثاني: "ما مدى تفضيلك لكل من الرؤساء أدناه؟"، فكان الجواب: أن 42فم فضلوا أوباما (52فم لم يفضلوه)، و19فم فضلوا بوش (77فم لم يفضلوه)، و11فم فضلوا ترامب (83 لم يفضلوه).

*السؤال: إلى أي حد تتفق أو لا تتفق مع الرأي القائل بأن ترامب معاد للمسلمين؟ فكان الجواب: أن 70فم اتفقوا و27 لم يتفقوا. وكانت أعلى معدلات الاتفاق في العراق (85فم) والسعودية (84فم) وعمان (79فم)، العراق والإمارات (78فم) ومصر (78فم). [146]

التحالفات الأجنبية

بشأن أن هذا الموضوع طرح الاستطلاع سؤالين:

* السؤال الأول: "هل تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حليفا قويا، حليف إلى حد ما، عدوا إلى حد ما، عدوا كبيرا لبلدك"؟ فكان الجواب هكذا: 35فم حليف، و57فم عدو. ومقارنة مع السنوات الماضية فقد تراجعت نسبة حليف من 63فم سنة 2016 إلى 35فم سنة 2018، فيما ارتفعت نسبة عدو من 32 إلى 57 فم. أما حسب المناطق، فقد جاءت الأجوبة سنة 2018 هكذا: مجلس التعاون (40 حليف و55 عدو)، وشمال إفريقيا (37 و50)، والشرق الأوسط (28 و65).

* السؤال الثاني، "من برأيك الحليف الأكبر لبلدك"؟ فكان الجواب هكذا سنة 2018: 37فم الإمارات العربية، و35فم السعودية، و22فم الكويت، و20فم روسيا، و19 مصر. و13 الولايات المتحدة الأمريكية (وكانت 25فم سنة 2016 و21 سنة 2017

والنتيجة العامة، هي أن أغلبية الشباب العربي اعتبرت أن أبرز الأحداث الإيجابية التي شهدتها المنطقة العربية هي الثورة الرقمية وانسحاب القوات الأمريكية من العراق والربيع العربي، كما اعتبرت أن انتخاب "دولاند ترامب" رئيسل للولايات المتحدة الأمريكية يشكل مقابل ذلك حدثا سيكون له تأثير سلبي على المنطقة. ما يفسر، إلى حد ما، انخفاض الثقة لدى الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لبلدانهم وارتفاعها لصالح دول أجنبية أخرى مثل روسيا. مع تسجيل نسبة مهمة من المستجوبين الذين اعتبروا أن الإمارات هي الحليف الرئيسي لبلدانهم، إلى جانب السعودية والكويت.

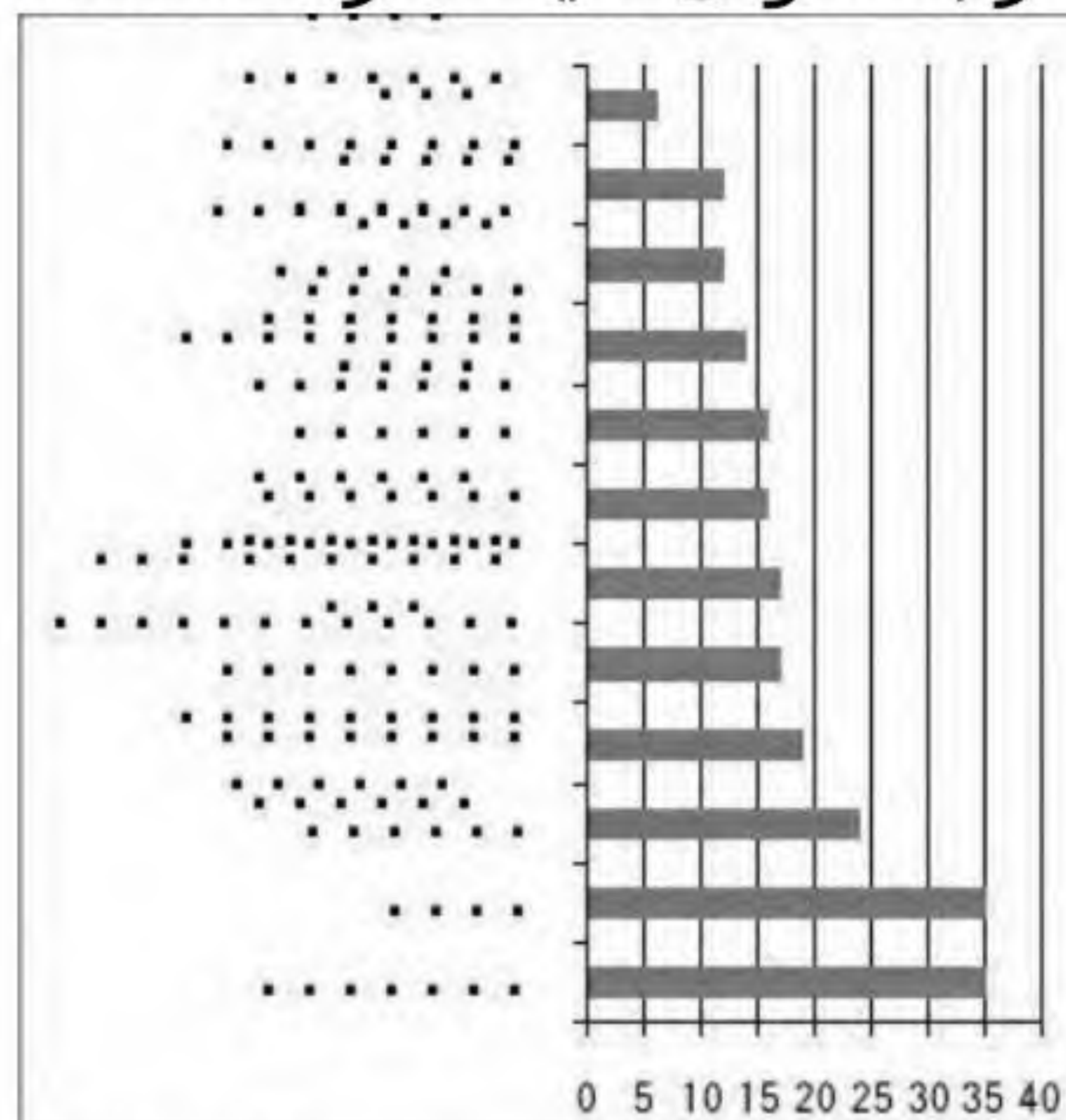
الهجرة

حول هذا الموضوع طرح استطلاع 2017 سؤالين مرتبطين على الشباب هما:

* السؤال الأول: "ما هو، إن وجد، البلد الذي تود العيش فيه في العالم؟" فكان الجواب: 35فم الإمارات، و18فم الولايات المتحدة الأمريكية، و18فم كندا، و16فم السعودية، و12فم ألمانيا. هذا وما فتئت الإمارات تحتل الرتبة الأولى في هذا الصدد منذ 2012، فيما تراجعت فرنسا عن الصف الثاني الذي احتلته سنتي 2012 و2013

الولايات المتحدة الأمريكية بين 2014 و2018. لكن الملاحظ هنا هو ظهور قطر في الصف الخامس سنوات 2014 و2015 قبل أن تغيب (أو يتم تغييبها كليا) بعدئذ من اللائحة.[147]

* السؤال الثاني هو "إن وجدت، ما هي الدولة التي تتمنى لبلادك أن تكون مثلها؟"، فكان الجواب: 36فم الإمارات، و17فم الولايات المتحدة الأمريكية، و17فم كندا، و15فم اليابان 15، و13فم ألمانيا. وبالمناسبة، ما فتئت الإمارات تحتل هنا أيضا الرتبة الأولى طيلة فترة 2012-2018.[148]



رسم رقم 21-العقبات أمام تطور العالم العربي لدى الشباب

هذا يفيد عموما بأن الشباب يرون أن أفضل وجهة ممكنة للهجرة بالنسبة لهم هي الإمارات العربية، التي هي إضافة إلى ذلك "النموذج الناجح" الذي يمكن أن تحتذي به بلدانهم. كما عبروا عن قلقهم وخوفهم وغضبهم من انتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، واعتبروا أن حليفهم الأكبر هو الإمارات والسعودية.

6- اللغة والاتصال وآفاق المستقبل

ويشمل هذا المحور قياس رأي الشباب إزاء قضايا اللغة والإعلام والاتصال وآفاق المستقبل.

اللغة

طرح الاستطلاع في هذا الصدد عدة أسئلة على الشباب، طلب من الشباب إبداء رأيهم فيها، وهي:

أ- السؤال الأول: "إلى أي حد تتفق أو لا تتفق مع العبارة التالية: "اللغة العربية أساسية لهويتي الوطنية؟" فكان الجواب:

* على المستوى العام: 80فم منهم اتفقوا على هذه العبارة، و12فم لم يتفقوا عليها.

* على مستوى المناطق: 90فم و10فم في دول مجلس التعاون الخليجي، و79فم

21فم في شمال إفريقيا، و70فم و30فم في الشرق الأوسط واليمن.

ب- السؤال الثاني: إلى حد تتفق أو تختلف مع العبارة التالية: "أن اللغة العربية تفقد قيمتها؟" فكان الجواب:

* على المستوى العام: 60فم من الشباب اتفقوا على هذه المقولة، و40فم لم يتفقوا عليها.

* على مستوى المناطق: 59فم و41فم في دول مجلس التعاون الخليجي، و69فم و31فم في شمال إفريقيا، و56فم و47فم في الشرق الأوسط واليمن.

ج- السؤال الثالث: إلى أي حد تتفق أو لا تتفق مع العبارة التالية: "بشكل يومي، أستخدم اللغة الإنجليزية أكثر من العربية". فكان الجواب:

* على المستوى العام: أن 54فم من الشباب اتفقوا على هذه العبارة و46فم لم يتفقوا عليها.

* على مستوى المناطق: 56فم و44فم في دول مجلس التعاون الخليجي، و62فم و38فم في شمال إفريقيا، و68فم و32فم في الشرق الأوسط واليمن.

ما يفيد عموما أن معظم الشباب العربي يعتبرون أن اللغة العربية أساسية لهويتهم الوطنية، لكن أغلبهم اتفق كذلك على أن هذه اللغة أضحت تفقد قيمتها في سوق اللغات المستعملة، لاسيما أمام اللغة الإنجليزية، التي ذكر ½ من الشباب (وهي نسبة ترتفع إلى أكثر في دول مجلس التعاون الخليجي) أنهم أضحوا يستعملونها في حياتهم اليومية. [149]

الاتصال

إلى جانب استعمال اللغة، حاول الاستطلاع التعرف على مصادر الأخبار عند الشباب، وطرقة تعاملهم مع وسائل التواصل الاجتماعي.

أ- مصادر الأخبار

- في هذا الصدد طرح استطلاع 2018 السؤال التالي على الشباب: من أين تحصل على الأخبار؟

* فكان الجواب هكذا: أن 51فم من المستجوبين صرحوا أنهم يتوصلون بالأخبار عن طريق وسائل القنوات الإخبارية التلفزيونية (60فم سنة 2015) 36فم عن طريق اقع التواصل الاجتماعي (25/ 2015)، و38فم عن طريق مصادر إلكترونية (40/ 2015)، ءم عن طريق الأصدقاء والأهل (29/ 2015) المحطات الإذاعية (10/ 2015) و18فم عن الصحف المطبوعة (22/ 2015) و12فم عن المجلات (8/ 2015).. [150]

- وعن سؤال طرحه استطلاع 2017:"ما معدل استخدامك للمواقع التالية"؟

* كان الجواب هو: أن 68فم من الشباب صرحوا أنهم يستعملون الفايسبوك (55فم سنة 2016)، و62فم واتساب (68فم/ 2016)، و33فميوتيوب (50فم/ 2016)، و28فمانستغرام (48فم/ 2016)، و28فم توتير (37فم/ 2016)، وسناب شات (41فم).

- وعن سؤال: "هي مصداقية هذه المصادر الإخبارية برأيك"؟

* كان الجواب: س. ن. ن (75 موثوقة و19 مضللة)، ب. ب. س (72 و21) ا.م.ب. س (71 و24) فيسبوك (71 و25) وجوجل (70 و24) والعربية (64 و33) وسكاي نيوز

(61 و27) والجزيرة (53 و43)
ما يفيد، وفق هذه النتائج: أولا، أن القنوات التلفزية مازالت هي المصدر الأساسي للأخبار، مع الارتفاع التدريجي للأنترنت، وبالذات مواقع التواصل الاجتماعي. وثانيا، أن الفايسبوك والواتساب واليوتيوب هي المواقع الأكثر استعمالا من طرف الشباب المنخرطين الأنترنت. وثالثا، أن أكثر القنوات أو المواقع مصداقية هي س.ن.ن وب.ب.س، إلى جانب الفيسبوك وجوجل والعربية، وتأتي في المؤخرة: الجزيرة! [151]

آفاق المستقبل

عن آفاق المستقبل، وجه استطلاع 2018 السؤال التالي إلى المستجوبين الشباب: "أي من الجوانب التالية برأيك، إن وجد، هو الأكثر ضرورة للعالم العربي خلال العشر سنوات القادمة"؟
فكان الجواب هكذا: هزيمة المنظمات الإرهابية (30فم)، وتوفير وظائف جديدة ذات دخل جديد (30فم)، وإصلاح نظام التعليم (29فم)، وتضييق الخناق على الفساد الحكومي (28فم)، وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (22فم)، وسهولة إطلاق المشاريع (20فم)، وإصلاح المؤسسات الدينية (18فم)، وتنويع الاقتصاديات العربية بعيدا عن النفط (15فم)، وتخفيض التوتر السني الشيعي (14فم)، وتشجيع الابتكار التكنولوجي في المنطقة (14فم)، ومنع إيران من تطوير أسلحة نووية (12فم)، والحد من تأثير القوة الغربية في المنطقة (11فم) ولا أعلم (1فم).
ما يفيد أن ¾ من الشباب اعتبروا أن ما يحدد مستقبل المنطقة العربية هو هزيمة المنظمات الإرهابية وتوفير الشغل وإصلاح نظام التعليم ومحاربة الفساد الحكومي وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما تأتي المقترحات الأخرى لاحقة على ذلك. تبقى هناك ملاحظة وهي، طرح الاستطلاع لمسألة "منع إيران من تطوير أسلحة نووية"، وتغييب مسألة "منع إسرائيل من تطوير أسلحة نوية". والحال أن الحالتين مرتبطتان، كما توقف عنده المؤشر العربي سنة 2016.

خلاصة

أفادنا هذا الفصل بأن هناك انقساما وتباينا بين شباب المناطق العربية المذكورة (دول الخليج، وشمال إ(فريقيا، والشرق الأوسط واليمن) سواء من حيث تقييمهم للسياسة العامة لبلدانهم ، ومنها الوضع الاقتصادي. وإذا كانوا قد أبانوا، في أغلبيتهم، عن رفضهم لداعش للإرهاب، فإنهم اتفقوا عموما حول سبل محاربتها، كما عبروا عن رفضهم لسيادة واعتبارها معادية للإسلام. أما بشأن اللغة والإعلام، فقد عبر أغلب المستجوبين أنهم يستعملون اللغة العربية (وإن كانوا يتأسفون لوضعها) إلى جانب الإنجليزية، كما يستعملون التكنولوجيات الجديدة للاتصال أكثر لحصولهم على الأخبار أو تبادل المعلومات.

الفصل الثاني عشر: الرأي والواقع

أعطتنا النتائج المقدمة في الفصول السابقة صورة عامة عن العالم العربي. وهي صورة مركبة، نسبية بكل تأكيد، بالنظر لطبيعة استطلاعات الرأي، التي ليست في النهاية سوى "انطباعات عامة" يقدمها أفراد معينين عن القضايا التي تهمهم في زمكان معين، على نحو ما توقفنا عنده في الفصل الأول. لكنها تظل فكرة مهمة مع ذلك، إن لم تفدنا بالحقيقة، كل الحقيقة، عن الرأي العام العربي، فقد أفادتنا على الأقل بجزء منها، تكفينا للوقوف نسبيا عند أهم تصورات هذا الرأي وقضاياه في العصر الراهن.

فما هي هذه الصورة؟ وما العلاقة فيها بين الرأي والواقع، أي بين آراء المواطنين كما بسطناها، وبين الوضع السائد على المستوى العملي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الفصل الأخير من كتابنا، مع التزام الترتيب ذاته تقريبا للفصول السابقة.

1- انقسام وتباين

إن أول فكرة ظهرت لنا خلال الفصل الأول من كتابنا، كما توقفنا عنده، تشير إلى انقسام الرأي العام العربي وتباينه أو اختلافه حول الأوضاع العامة كما يراها ويعيشها، في المناطق أو الدول التي ينتمي إليها أفراده. بمعنى، أننا لسنا هنا أمام رأي عام موحد أو منسجم، وإنما أمام رأي عام مركب. [152]

ذلك، أنه فيما يتعلق أولا بمستوى الأمان في السكني والوضع الاقتصادي للأسر أو بمستوى الأمان والاقتصاد بشكل عام، فقد صرح أغلب المستجوبين بأن هذا المستوى إيجابي إلى حد ما [153] . لكن، مع تسجيل فروق أو تباين بين الدول في هذا الصدد، حيث تم تسجيل أعلى المعدلات الإيجابية في دول معينة مثل السعودية والكويت، أي دول الخليج (وهذا كان منتظرا) وأوسطها أو أضعفها في الدول الأخرى، التي صرح أن أغلب الأسر فيها أن دخولها لا تغطي نفقاتها.

أما الرأي حول الوضع السياسي في المنطقة العربية فيبدو، عكس ذلك، سلبيا أكثر. حيث صرح ثلثي المستجوبين أنه سلبي. لكن مع الإشارة هنا إلى أن أعلى المعدلات التي صرحت بأن هذا الوضع إيجابي سجلت في السعودية والكويت والأردن. وهنا السؤال: ذلك أنه إذا أمكن فهم هذا الموقف في بلدين يعرفان تجربة شبه ديموقراطية (تسمى عادة "بالديموقراطية الموجهة") مثل الأردن والكويت، فكيف يمكن فهمه في بلد مثل السعودية، التي أقل ما يقال عنها، أنها تعرف تجربة مغايرة؟ هل الشورى هنا، بالمفهوم المطبق في هذا البلد، هي الديموقراطية؟

إلى جانب ذلك، أبان أن معظم الرأي العام العربي أبانوا عن وعي متقدم بمشكلة البيئة في بلدانهم، والتي اعتبروا أنها سيئة وأن حكوماتهم لا تعمل ما يكفي لمعالجتها وبجب معالجة ذلك. لكن عند تحديد الأولويات اعتبر هذا الرأي أنها تكمن بالترتيب في: البطالة والأمن أو الأمان، والوضع الاقتصادي والخدمات، والديموقراطية وعدم الاستقرار السياسي. ما يفيد، إضافة إلى عد ذكر البيئة، أن ما

أضحى يهم المواطن العربي بالأساس، كما أشار إليه استطلاعا "المؤشر العربي" و" الشباب العربي"، ليس الديموقراطية الشكلية فحسب وإنما: الأمن والاقتصاد (التنمية، الشغل، الخدمات..). وهي مسألة نجدها تتكرر، كما سنعود إليه.

يبقى تسجيل استقرار، إن لم نقل تراجع، نسبة من يريدون الهجرة إلى الخارج من الشباب العربي خلال السنوات الأخيرة، بصورة أقل من المتوقع، قياسا للظروف التي يعيشها الشباب في غالبية الأقطار العربية (ربما نظرا للأوضاع السائدة في البلدان الغربية ذاتها التي اتخذت سياسات صارمة ضد الهجرة). ذلك أن أقل من ثلث المستجوبين تقريبا صرحوا أنهم يرغبون في ذلك، وحددوا الوجهة التي يريد أغلبهم الهجرة إليها في أوروبا وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا).

تبدو صورة الرأي العام العربي من خلال هذه "اللقطة الأولى" إذن مبهمة، إذ فيما سجلت مستويات للرضا عالية فيما يتعلق بالأمن، سجلت مستويات متوسطة فيما يتعلق بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وسيئة في الغالب فيما يتعلق بالوضعين السياسي والبيئي، مع والرغبة في الإقامة بالبلد مادام ذلك ممكنا. وهو ما يفيد هنا بأن آراء المواطنين تطابق الواقع تقريبا، فيما يخص الأوضاع العامة.

2- الثقة في المؤسسات

هذا عن الأوضاع العامة، لكن ماذا عن موقف الرأي العام العربي من مؤسساته الحكومية والبرلمانية وممارساتها؟ أوضحت الفقرة السابقة أن لهذا الرأي موقف سلبي عموما إزاء الوضع السياسي. أما بشأن التفاصيل فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أن الثقة في الحكومة والبرلمان تبدو متوسطة عند غالبية المواطنين في المنطقة العربية، مع تسجيل ملاحظتين هنا: ارتفاع مستويات الثقة في دول مثل السعودية والكويت وموريطانيا، وانخفاضها الكبير في دول مثل لبنان والعراق، وانقسام الآراء في باقي الدول، بما فيها التي تعرف تجارب ديموقراطية نسبية. وهذا ما يطرح إشكالية "مفهوم الديموقراطية" لدى المواطنين والدول المعنية، كما يطرح مدى علاقة مستوى الثقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية السائدة، كما سنعود إليه لاحقا.

لكن من الآن، يبدو الموقف السلبي جدا للمواطنين من الأحزاب السياسية في معظم الدول العربية واضحا. صحيح أننا لا نعرف ما إذا كان هذا الموقف مبدئيا تجاه هذه الأحزاب (تفضيل القبلية أو الطائفية على الحزبية) أم تجاه ممارساتها فحسب (رفضها لأنها لا تجسد الديموقراطية الحقيقية). لكن المؤكد أن إشكالية الحزب أو الحزبية تظل مطروحة في العالم العربي، في علاقة مع إشكالية للديموقراطية كما ذكر. وهو ما تثيره مثلا ملاحظة أن الدولة التي ليس بها حزب سياسي (السعودية) هي التي حصلت على أعلى درجات الثقة في الحكومة والمجلس التشريعي. فكيف نفسر ذلك؟ [154]

لقد تم، مقابل الثقة المتوسطة نسبيا في الحكومة والبرلمان والضعيفة تماما في الأحزاب السياسية، تسجيل نسبة عالية للثقة في المؤسسات الأمنية (الجيش

والشرطة والمخابرات)، التي تحظى، كما تبين، بصورة إيجابية جدا لدى المواطنين في المنطقة العربية. والسبب مفهوم، وهو أن الطبيعة لا تقبل الفراغ، إذ أمام ضعف أو تراجع المؤسسات المذكورة يبقى الأمن، الذي يتجسد في "الدولة القوية" بأجهزتها المختلفة، هو الحل. وهو ما تسعى معظم النظم السياسية إلى تكريسه، بشكل أو آخر، وجعله الملاذ الأساس أو الأخير لمواطني العالم العربي أمام ضعف الثقة، الحقيقية أو المصطنعة، في باقي المؤسسات.

من جانبه، تبدو صورة القضاء بدورها ملتبسة، إذ سجلت النتائج: من جهة، أن نحو ثلثي المواطنين لهم ثقة ما في هذا الجهاز؛ ومن جهة أخرى، أن الأغلبية اعتبرت أن الدولة لا تطبق القانون بمساواة بين المواطنين وتحابي بعض الفئات على حساب أخرى. ما يفيد غياب "دولة الحق والقانون" نسبيا في الدول العربية المعنية. وفي الاتجاه ذاته، عبرت أغلبية المواطنين أن السياسة الخارجية لحكوماتهم لا تمثل مصالح المواطنين. لكن، ما معنى "مصالح المواطنين" هنا؟ وما هي علاقة السياسة الخارجية بها فعلا؟ هل تقاس جدية أية سياسة خارجية بمدى تعبيرها عن مصالح المواطنين أم بمدى تعبيرها عن مصالح الدولة في نهاية المطاف؟ هذه قضايا فيها نظر، لا نرى مجالا للتوقف عندها هنا.

باختصار، إذن، تبدو صورة مؤسسات الحكومة والبرلمان سلبية إلى حد ما في جل البلدان العربية، فيما تبدو صورة الأحزاب جد سلبية، وصورة القضاء ملتبسة، إلى جانب السياسة الخارجية للدولة. وهي الآراء أو الانطباعات التي يعكسها الواقع، بشكل أو آخر.

3- الأداء الحكومي والتشريعي

في سبيل أخذ صورة أدق، نسبيا، لموقف الرأي العام العربي تجاه المؤسسات الحكومية والتشريعية في المنطقة العربية، أفادنا المؤشر العربي ببعض التفاصيل التي تتعلق بالأداء الفعلي لهذه المؤسسات، وهي التي استنتجنا منها ما يلي:

أ-في ما يتعلق بالأداء الحكومي، لاحظنا:

* أن أغلبية المواطنين اعتبروا أن الأداء الحكومي بشأن السياسة الاقتصادية سلبي، كما أن أقل من نصفهم (½) اعتبروا أن الأداء الحكومي جيد في توفير (الماء والكهرباء والتعليم والصحة والطرق والصرف الصحي).

* أن أعلى المستويات الإيجابية سجلت، في الحالتين، في السعودية، وأضعفها في المغرب والجزائر وفلسطين والعراق والسودان. ما يطرح أسئلة عدة بشأن مفهوم "الأداء الاقتصادي"، هل هو الريع النفطي مثلا؟ وفي هذه الحالة كيف نفسر أداء الجزائر؟

* من هنا الحديث عن الفساد، حيث اعتبر أقل من نصف المواطنين أن حكوماتهم تحارب الفساد بجدية، وأعلى نسبة محاربة الفساد سجلت في السعودية وأضعفها في المغرب والسودان والعراق. هل السعودية هي الأعلى في محاربة الفساد؟ مسألة فيها نقاش.

ب- أما فيما يتعلق بالأداء التشريعي، فقد تم تسجيل:

* أن نحو نصف المواطنين اعتبروا أن الحكومات تراقب المجالس التشريعية، ونحو النصف كذلك اعتبروا أن المجالس التشريعية تراقب الإنفاق العام كما تراعي مصالح المجتمع وتضع التشريعات الأساسية لضمان هذه الحريات وتمثل أطراف المجتمع.

* أن أعلى مستويات الرقابة الحكومية على المجالس ورقابة المجالس للإنفاق سجلت في تونس والسعودية والكويت ومصر، وأقلها في المغرب والأردن ولبنان والجزائر. ما يطرح هنا أسئلة عدة بشأن المقصود من مفاهيم الرقابة والتشريع، في علاقاتها مع مفهوم الديموقراطية.

* أما بشأن مدى مراعاة المجالس التشريعية لمصالح المواطنين ووضع التشريعات التي تضمن حرياتهم فقد سجلت أعلى النسب الإيجابية في تونس والسعودية والكويت والأردن، وأضعفها في الجزائر والمغرب ولبنان والعراق والسودان. في هذ الحالة: ما معنى "مصالح المواطنين" و"التشريعات الضامنة للحريات"؟ [155]

* والسؤال نفسه يمكن أن نطرحه بشأن مدى تمثيل المجالس التشريعية لكل أطراف المجتمع، حيث سجلت أعلى المستويات الإيجابية في السعودية والكويت وموريطانيا، وأضعفها في المغرب والجزائر ولبنان، أي في بلدان تعيش تجارب ديموقراطية، نسبيا.

كيف نفهم مثل هكذا نتائج؟ من الصعب الإجابة على ذلك، لكون المسألة تتعلق في النهاية بآراء مواطني البلدان المعنية [156] . لكن من الواضح أن ثمة ارتباك لدى هؤلاء المستجوبين في استعمال عدد من المفاهيم المذكورة (ديموقراطية، حكومة، مجلس تشريعي، صالح عام، حريات، التمثيلية...). ما يفيد أنه من الصعوبة القول بأن الرأي يطابق الواقع هنا، إلا في حدود معينة.

4-المشاركة السياسية والمدنية

لعل النتائج المتعلقة بمدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والمدنية في المنطقة العربية تقربنا أكثر قليلا من الحقيقة وتساهم، إلى حد ما على الأقل، في توضيح الصورة أكثر. فماذا قالت النتائج المسجلة في هذا الصدد؟

بشأن مدى اهتمام المواطنين بالشؤون السياسية لبلدانهم: صرح نحو ثلثي المواطنين أنهم مهتمون بهذه الشؤون، ونصفهم تقريبا صرحوا أنهم شاركوا في الانتخابات التي أجريت في بلدانهم. مقابل ذلك صرح معظمهم بأنهم لم يشاركوا في توقيع أية عريضة ولم ينضموا إلى أية جماعة للضغط ولم يشاركوا في أية تظاهرة سلمية، خلال 12 شهرا الماضية. وقد سجلت أعلى مستويات: الاهتمام بالسياسة في السعودية والكويت، والتوقيع على توقيع عريضة في الكويت ومصر والسودان، والانضمام إلى مجموعات الضغط في الكويت، والمشاركة في التظاهرات السلمية سجلت في العراق والسودان والكويت.

أما بشأن تتبع الأخبار السياسية، فقد صرح نحو ثلثي مواطنين المهتمين أنهم يتابعونها عن طريق التلفزة وأقلية منهم من عن طريق وسائل الإعلام الأخرى

(حسب الترتيب: الأنترنت والإذاعة والصحافة والأصدقاء). وإذا ركزنا هنا على الأنترنت نجد أن أغلبية المواطنين يستعملونها مرة أو عدة مرات، وأن درجة هذا الاستعمال ما فتئت ترتفع سنة بعد أخرى، لاسيما ما تعلق منها بمواقع التواصل الاجتماعي. مع تسجيل أن أعلى مستويات الانخراط في الانترنت واستعمالاته سجلت في دول مجلس التعاون الخليجي.

أن أكثر من ثلثي المواطنين المنخرطين في مواقع التواصل الاجتماعي يستعملون الفايسبوك، يليه بعيدا وحسب الأهمية توتير وانستغرام وسناب شات وتليغرام. كما أن غالبيتهم صرحوا بأنهم يستعملون هذه المواقع للحصول على أخبار أو معلومات سياسية، والثلثين للحصول على اخبار ثقافية واجتماعية، ونصفهم للتعبير عن الرأي أو للمشاركة أو التفاعل مع قضايا سياسية. وأعلى مستويات الاستعمال سجلت في السعودية والكويت ومصر، وأضعفها في الجزائر.

فيما يتعلق بالانتماء إلى هيئات مدنية وسياسية، تبين أن أقلية من المواطنين (أقل من 1/ 10) صرحوا بأنهم ينتمون إلى جمعيات أو رابطات مدنية أو إلى أحزاب سياسية، أو أنهم ينوون الانتماء إليها في المستقبل. ما يفيد أن النتائج تتقارب في العالم العربي، والتي تزكي عموما النتائج المذكورة، بشأن الانتماء الضعيف جدا إلى الأحزاب السياسية، والتي تفيد بضعف عام للمشاركة في التنظيمات المدنية والسياسية.

نخلص من ذلك أن الصورة التي تفيدنا بها عموما هذه النتائج عن المواطنين في المنطقة العربية تبدو مركبة ومطابقة للواقع إلى حد بعيد، نقف عند ملاحظتين فحسب بشأنها:

* أولا، أن الأغلبية تهتم بالشؤون السياسية لبلدانها، لكنها تصرح في ذات الوقت أنها تشارك بشكل متوسط في الانتخابات، لكنها لا تشارك في الهيئات المدنية أو السياسية، كانت جمعيات أو رابطات أو أحزاب سياسية أو غيرها. ما يفيد أن الاهتمام السياسي هنا هو اهتمام نسبي أو محدود، ينتقد الوضع القائم دون أن يساهم في تغييره.

* ثانيا، أن الأغلبية تبدو منخرطة، وبدرجة أعلى في دول الخليج، في عصر التكنولوجيات الحديثة للاتصال (التلفزة، الأنترنت، مواقع الاتصال الاجتماعي). لكن تبدو استعمالات هذه التكنولوجيات شكلية أو للاستهلاك الاستعراضي فحسب، يتم بواسطتها تتبع الأخبار، سياسية كانت أم ثقافية، لكن دون المشاركة السياسية والمدنية الفعالية كما تقدم. وهي صورة تناقض هنا ما تم ترويجه بشأن الدور الإيجابي الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في "الربيع العربي". [157]

5- الاتجاهات نحو الديموقراطية

ونحن نناقش النتائج المذكورة أعلاه انتقدنا غياب مفهوم دقيق للديموقراطية عند الرأي العام العربي، لما وجدناه من تناقضات بينة أحيانا في هذه النتائج بين دولة عربية وأخرى. وهو ما نعود إليه هنا لنبحث في مدى مصداقية هذا النقد فعلا، من خلال الوقوف أكثر عند مفهوم الديموقراطية واتجاهاتها في العالم العربي.

بشأن مفهوم الديموقراطية، أولا، اتضح أن نحو ثلث المواطنين يعتبرون أن الديموقراطية هي ضمان الحريات والحقوق السياسية والمدنية، ونحو ربع المواطنين اعتبروها هي العدل والمساواة بين المواطنين، وأقلية منهم اعتبرتها هي النظام الحكم الديموقراطي وتحسين الواقع الاقتصادي والأمن والاستقرار والقيم الإنسانية، والأحكام الدينية. وهذا مع اختلاف بين بين الدول العربية من حيث الأولويات.

أما بشأن الموقف من الديموقراطية، فلم يوافق ثلثي المواطنين تقريبا على فكرة أنها سيئة للاقتصاد أو أنها مصدر نزاع وعدم القدرة على الحسم في القرارات أو أنها غير جيدة لحفظ النظام. ما يفيد بمعنى آخر، أن الديموقراطية بالنسبة لأغلبية المواطنين هي: جيدة للاقتصاد والتنمية، وأنها مصدر للتوافق والحوار والقدرة على تجاوز الصعوبات، وأنها إضافة إلى ذلك جيدة للحفاظ على السلم والأمن.

من ناحية العلاقة بين الديموقراطية والدين، تبين أن هناك أقلية (نحو 5/ 1) من المواطنين وافقوا على فكرة أن النظام الديموقراطي يتعارض مع الإسلام. وقد سجلت أعلى مستويات هذه الموافقة في تونس والسعودية ومصر وأضعفها في المغرب. ما يفيد أن الأغلبية رأت أن الإسلام لا يعارض الديموقراطية، دون إخفاء أن هناك أقلية هامة ضد ذلك تصل إلى الثلث في الدول المذكورة.

في ذات السياق، أيد نحو نصف المواطنين تقريبا فكرة أن مجتمعنا غير مهيأ للديموقراطية. وكانت نسبة التأييد أعلى في تونس والعراق ومصر، ونسبة المعارضة أعلى في لبنان والأردن والجزائر. ما يفيد انقسام الرأي العربي تجاه هذه المسألة، بالنظر لخصوصية كل دولة ومدى تجربتها مع الديموقراطية كنظام سياسي واجتماعي، حيث شهدت معظم الدول (بما فيها أنجحها، أي تونس) مصاعب عديدة لتوطين الديموقراطية بها.

لكن على الرغم من هذه الصعوبات، وافق نحو ثلثي المواطنين في المنطقة العربية على العبارة التي تقول "إن النظام الديموقراطي له مشكلاته لكنه الأفضل من غيره". وقد سجلت أعلى معدلات الموافقة في لبنان والأردن وتونس والكويت وموريطانيا، وأعلى معدلات عدم الموافقة في السعودية. ما يفيد أن الأغلبية مع النظام الديموقراطي، لاسيما في الدول التي عرفت تجارب ديموقراطية ومزاياها العديدة على الرغم من تحدياتها.

النتيجة العامة إذن، أن الموقف العام من الديموقراطية يبدو إيجابيا لدى أغلبية المواطنين في العالم العربي. وهذا من حيث أنها ضامنة للحريات والحقوق السياسية والمدنية، وأنها جيدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وفك النزاعات. وعلى الرغم من مشاكلها المؤكدة، واعتبارها غير صالحة للمجتمع العربي بالنسبة للبعض، فإنها تبدو أفضل نظام سياسي ممكن على كل حال.

6- النظام السياسي الملائم

لكن إذا كانت الديموقراطية هي أفضل نظام سياسي ممكن بالنسبة للمجتمع

العربي عموما، فماذا نعني "بالديموقراطية" و"النظام الملائم" هنا؟ وكيف يمكن تقييم الواقع السياسي في العالم العربي، في ضوء ذلك؟

هنا يمكن القول فيما يتعلق بطبيعة النظام الملائم:

*أن ثلثي المواطنين اعتبروا أن "النظام التنافسي"، أي الذي تتنافس فيه أحزاب سياسية مهما كان لونها هو النظام الملائم لهم، كما اعتبر ثلثهم (3/ 1) فحسب: أن النظام الذي تتنافس فيه أحزاب دينية وحدها، أو غير دينية وحدها، هو نظام ملائم. فيما رفضت الأغلبية اعتبار أن نظام الشريعة (نظام إسلامي دون انتخابات) أو النظام الشكلي (انتخابات دون ديموقراطية)، هو بدوره نظام ملائم لها.

* وفي ذات الاتجاه، اعتبرت أغلبية المواطنين أن "نظام الرأي العام"، أي وصول أحزاب أو حزب إلى الحكم لا يتفق معه النظام السائد بالضرورة، هو نظام مقبول. فيما انقسمت تقريبا في مواقفها تجاه "نظام الحزب الإسلامي" و"نظام الحزب العلماني"، أي أنه فيما عبر نصف المواطنين عن تأييدهم لأحد هذين النظامين، واعتباره بالتالي نظاما ملائما، رفضه النصف الآخر بصفته نظاما غير ملائم. وهو ما يتناقض مع النتائج المذكورة أعلاه. [158]

أما بشأن تقييم الديموقراطية في العالم العربي:

* فقد اعتبرت أغلبية المواطنين أن حريات الصحافة والتعبير عن الرأي مضمونة، مثل حريات التجمع والتنظيم. أما بشأن حريات تأسيس نظام ديموقراطي، فقد انقسم حولها الرأي العام العربي، حيف فيما عبر نصف المواطنين أنها مضمونة اعتبر نصفهم الآخر أنها غير مضمونة. وقد سجلت أعلى المستويات التي تعتبر أن هذه الحريات مضمونة في الكويت والأردن والسعودية (التي ليس بها أي حزب!).

* وما يؤكد هذا الانقسام بالأساس هو: من جهة، أن نحو نصف المواطنين اعتبروا أن نقد الحكومة في بلدانهم ممكن (والنصف الآخر اعتبره ممكنا)، وأعلاها سجلت في تونس موريطانيا ولبنان. ومن جهة أخرى، أن المواطنين أعطوا، بشأن تقييم مستوى الديموقراطية في بلدانهم معدلا متوسطا (5,3/10). وهو المعدل الذي عرف أعلى قفزة نوعية له في تونس خلال فترة 2011 و2015.

ما يفيد عموما بشأن النظام الملائم للديموقراطية، كما عبرت عنه الأغلبية في المنطقة العربية، هو النظام المفتوح الذي تتنافس فيه كل الأحزاب، كانت دينية أو غير دينية، مع رفض للديموقراطية الدينية أو الشكلية وسيطرة هذا الاتجاه الديني أو الحزبي. أما بشأن تقييم مستوى الديموقراطية، فقد رأت الأغلبية، كما تبين، أن حريات التجمع والتنظيم مضمونة بشكل عام، فيما انقسمت الآراء حول حريات تأسيس نظام ديموقراطي بين اعتبارها مضمونة أو غير مضمونة، ما انتهى بالرأي العام العربي إلى إعطاء نقطة متوسطة إلى الديموقراطية في العالم العربي.

هذا يفيد أن الوضع السياسي في هذا العالم "بين بين"، لا ديكتاتورية شاملة ولا ديموقراطية كاملة (وهل هناك ديموقراطية كاملة؟)، وإنما نظام سياسي هجين، كان ومازال يبحث له عن اسم. وهو ما سنعود إليه عند حديثنا عن الثورات العربية وآفاقها. لكن قبل نسجل أنه باستثناء الرأي حول حريات الرأي الذي جاء مخالفا للواقع، فإن ما تم التعبير عنه في الباقي يعكس إل حد ما، هذا الواقع في العالم

العربي.

7- مكانة الدين

في هذا الصدد، أفادتنا بعض النتائج المذكورة بمدى علاقة الديموقراطية بالدين وموقف الرأي العام العربي من ذلك. وهو ما فرض توسيع النظر فيه بالوقوف عند مستوى التدين وشروطه والموقف بعض المقولات والدين في الحياة العامة وفي السياسة بشكل أخص.

أولا، بشأن التدين والممارسات الدينية، اعتبر معظم المواطنين أنفسهم من المتدينين، وقلة منهم فحسب (أقل من 10/ 1) اعتبروا أنهم غير متدينين. كما حددوا شروط التدين، حسب الترتيب، في الفروض والعبادات، والصدق والأمانة، ومعاملة الآخرين، وصلة الرحم ورعاية الأقارب، ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

أما بشأن بعض المقولات الدينية الشائعة، فقد رفضت الأغلبية مثلا مقولة "أن كل شخص متدين هو بالتأكيد شخص سيء": فيما قبلت مقولة أنه "ليس من حق أية جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مخالفة للدين"، كما قبلت مقولة أنه "ليس من حق أي جهة تكفير المنتمين لأديان أخرى".

وفي ذات السياق، انقسم المواطنون بين موافق ومعارض لعدد من القضايا الشائكة مثل: التفريق في الحياة العامة بين المتدينين وغير المتدينين، وما إذا كانت متطلبات الاقتصاد تبرر الحاجة للفوائد البنكية، والفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية، أي جعل التدين ضمن الممارسات الخاصة التي لا يجب لأحد التدخل فيها.

أما بشأن العلاقة بين الدين والسياسة والتحديد، فقد رفضت أغلبية المواطنين تأثير رجال الدين في تصويت الناخبين، كما رفضت تأثيرهم في قرارات الحكومة، أو استخدام الحكومة للدين (بمعنى أنه لا يجوز للحكومة استخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها)، ولا للمرشحين العمل بذلك لكسب أصوات الناخبين.

إن أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها من هكذا مواقف تجاه الدين، في علاقته بالحياة العامة، والسياسية بشكل أخص، هي:

* المكانة المركزية للدين، أي الإسلام في الحالة العربية، كما عبر عنه: من جهة، المستوى العالي للممارسة الدينية (المصرح به على الأقل). ومن جهة أخرى، الشروط التي تم تحديدها للتدين، وهي الفروض والعبادات أساسا، والموقف تجاه الهوية والمرأة والقيم.

* لكن، وهذا هو المهم، في تقديرنا، هو التسامح المعبر عنه في آراء المواطنين تجاه الآخر، حيث رفضت الأغلبية منهم أخذ موقف مسبق من غير المتدين (أي التعامل معه على أساس الدين)، كما رفضت تكفير المخالفين للرأي في الدين أو غير المسلمين.

* وهو ما تم تأكيده بصورة أوضح، برفض الخلط بين الدين والسياسة. وهذا من خلال رفض تدخل رجال الدين في السياسة أو في قرارات الحكومة، وكذا رفض استخدام المرشحين أو الحكومة للدين لكسب أصوات الناخبين أو فرض سياسة

دينية معينة.

يبقى أن هناك تباينا في النتائج بين الدول المعنية، سواء من حيث مستوى التدين وشروطه أو إزاء التسامح المعبر عنه أو الفصل بين الدين والسياسة. وهو ما عبرنا عنه في المتن، ولا نرى ضرورة لتكراره هنا.

يبقى التأكيد أن الاتجاه العام هو ما تم التعبير عنه، والذي يفيدنا عموما بصورة أكثر واقعية بشأن موقف المواطنين من الدين في المنطقة العربية، من الصورة الخيالية أو الوهمية التي تحاول عدد من وسائل الإعلام، الغربية والعربية، ترويجها بشأن الإسلام والمسلمين.[159]

8- المحيط العربي

إلى جانب الشؤون الداخلية التي تضمن مواقف الرأي العام تجاه الأوضاع العامة والمؤسسات وأدائها الحكومي والتشريعي وتقييم الديموقراطية ومكانة الدين، أبرز المؤشر العربي مواقف هذا الرأي كذلك إزاء الشؤون الخارجية.

وهكذا فيما يخص القومية والوحدة: اعتبر ثلثي المواطنين أن العالم العربي يشكل أمة واحدة ذات سمات واحدة أو مختلفة بين شعوبها، وأن أقل من 1/ 5 منهم اعتبروا أنها لا تشكل أمة واحدة وإنما شعوبا وأقطارا مختلفة بينها روابط ضعيفة. وقد سجلت أعلى مستويات "الأمة الواحدة" في الكويت وموريطانيا والأردن ومصر وأضعفها فبي لبنان.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية للدول، فقد اعتبر ثلثي من المواطنين أن السياسات الخارجية الأمريكية سلبية، إلى جانب السياسات الخارجية لإيران وروسيا. فيما انقسمت آراء المواطنين حول السياسة الخارجية لتركيا وفرنسا والصين، بين اعتبارها إيجابية أو سلبية. وهي نتائج تتباين بين دولة وأخرى في المنطقة العربية، حسب أوضاعها الخاصة ومستوى التهديد الذي تتعرض له وطبيعة الصراعات الإقليمية المحيطة.

ثالثا- القضية الفلسطينية حظيت من جهتها باهتمام كبير لدى المواطنين، حيث أن أكثر من ثلثي اعتبروا أنها قضية كل العرب، ونحو 1/ 5 منهم اعتبروا أنها قضية الفلسطينيين وحدهم. وقلة لا يوافقون على هذين الرأيين. يبقى أن أعلى مستويات التأييد لفلسطين كقضية لكل العرب سجلت في الأردن وموريطانيا والجزائر وتونس والمغرب، وأضعفها في فلسطين (ما يفيد رفض الفلسطينيين لاستغلال البعض لقضيتهم).

فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل وإجراء اتفاقيات للسلام معها، رفض معظم المواطنين ذلك، كما رفضت أغلبيتهم اتفاقيات السلام الثلاث التي وقعتها أطراف عربية معينة (مصر وفلسطين والأردن) مع إسرائيل. وقد سجلت أعلى مستويات الرفض في تونس وموريطانيا والجزائر والأردن والكويت والعراق.

وفي هذا السياق، اعتبرت أغلبية المواطنين أن الدول التي تشكل تهديدا للأمن القومي العربي، هي: إسرائيل والولايات المتحدة، تليها بعيدا، وحسب الترتيب كل من: إيران، ودول عربية أخرى، وروسيا، وداعش، وتركيا، ودول أوروبية، ودول

أخرى. مع ملاحظة هنا وهي أن نحو نصف الفلسطينيين اعتبروا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تهديدا لهم من إسرائيل.

أما بالنسبة لمسألة انتشار السلاح النووي، فقد عبرت أغلبية المواطنين عن موافقتهم على منع انتشار السلاح النووي والعمل على أن تكون منطقة الشرط الأوسط خالية من هذا السلاح. مقابل ذلك، اعتبرت أغلبيتهم أن من حق الدول المنطقة العربية امتلاك هذا السلاح مادام يسمح بذلك لإسرائيل. لكن مع تسجيل تحفظ عد من دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية، بشأن السماح لإيران بامتلاك هذا السلاح.

تبقى ظاهرة داعش، حيث صرح جميع المواطنين تقريبا أنهم يعرفونها أو سبق أن سمعوا بها، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما التلفزة. وقد اعتبر معظمهم أنها ظاهرة سلبية، معتبرين في أغلبيتهم أنها "صناعة خارجية"، وأن الأولوية في مكافحتها ترجع للجهد العسكري والديموقراطية ووقف التدخل الأجنبي وحل مشكلة فلسطين.

تبدو مواقف المواطنين تجاه القضايا المذكورة عقلانية ومتوازنة إلى حد بعيد، أي أنها مطابقة للواقع الملاحظ. وهي بذلك تدعم الموقف المعبر عنه ضد التطرف واستعمال الدين لصالح السياسة، وتعكس لذلك نظرة إيجابية للرأي العام العربي.

9- الثورة والآفاق

بعد تسجيل مواقف الرأي العام العربي تجاه قضاياه الداخلية والخارجية، يأتي الحديث عن الثورات العربية التي شهدها العالم العربي منذ 2011 ومستقبل هذا العالم في ضوء نتائجها.

بشأن تقييم الحصيلة العامة الثورات العربية والاحتجاجات الشعبية وأسبابها:

* انقسم المواطنون حول حصيلة هذه الثورات والاحتجاجات بين من اعتبرها إيجابية أو سلبية، كما انقسموا حول حصيلة الحركات الاحتجاجية بذات النسبة تقريبا (50/ 50). وقد سجلت أعلى النسب الإيجابية في: مصر وتونس الكويت، وأضعفها في لبنان والأردن والجزائر. وهي نتائج تعكس حالة الحيرة والارتباك الذي خلفته الثورات والاحتجاجات المذكورة، فهي مرغوب فيها عموما من المواطنين، لكن هناك تخوف من نتائجها السلبية.

*أما بشأن أسباب اندلاع الثورات والاحتجاجات فقد أرجعتها أغلبية المواطنين إلى ثلاث أسباب رئيسة هي: انتشار الفساد والاستبداد أو الديكتاتورية والأوضاع الاقتصادية السيئة. وبشكل ثانوي إلى أسباب أخرى هي، حسب ترتيب الأهمية: غياب الحريات السياسية، ومن أجل إنهاء الظلم، ومن أجل الكرامة، وغياب الديموقراطية، وتحقيق العدل والمساواة، وأخرى. هذا وقد اختلفت أسباب التركيز حسب الدول، حيث فيما ركزت دول على الاستبداد ركزت أخرى على الحريات أو الأوضاع الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتخوف من الحركات الإسلامية وغير الإسلامية (العلمانية) وأسبابه:

* فقد انقسمت أراء المواطنين حول مدى موافقتها أو رفضها لوصول الحركات الإسلامية أو العلمانية إلى الحكم. وتم تسجيل أعلى مستويات التخوف من "الإسلاميين" في السعودية ولبنان وأقلها في موريطانيا والمغرب وفلسطين. كما سجلت أعلى مستويات التخوف من وصول "العلمانيين" إلى الحكم في الكويت والسعودية وأضعفها في لبنان والعراق. ما يعكس التوتر بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني، والذي اعترفت أغلبية المواطنين بوجوده.

* أما عن أسباب التخوف، فقد تم إرجاعها في حالة الإسلاميين، أساسا في: الهيمنة على السلطة والتمييز بين المواطنين واستخدام الدين لأغراض شخصية وتحقيق المصالح الحزبية. وفي حالة العلمانيين أساسا إلى: الاستبداد والهيمنة والتمييز بين المواطنين، وتحقيق المصالح الحزبية والشخصية، وفرض الأفكار والآراء على المجتمع وتدهور الوضع الأمني والفوضى.

هذا ما طرح إشكالية المستقبل، التي جاء بشأنها ما يلي:

* اعتبر نصف المواطنين "أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر، إلا أنه سيحقق أهدافه في آخر المطاف". كما اعتبر أكثر من الثلث (نحو 40فم) "أن الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة القديمة إلى الحكم": ولم تتفق قلة منهم مع هاتين العبارتين. ما يؤكد الحيرة أو الانقسام المذكور في الرأي حول الثورات العربية والاحتجاجات الشعبية.

*ومما لا شك فيه أن هناك اختلافا بين البلدان المعنية، حسب حصيلة هذه الثورات أو الاحتجاجات فيها. ومثاله، أن أعلى مستويات الموافقة على العبارة الأولى سجلت في الكويت والسودان وتونس والسعودية والأردن والعراق، فيما سجلت أعلى مستويات الموافقة على العبارة الثانية في لبنان وأقلها في الجزائر والسعودية وتونس والمغرب.

لكن المؤكد، كما قيل، أنه باستثناء تونس ربما، فإن الثورات والاحتجاجات الشعبية لم تسفر عن نتائج إيجابية في مجموع الدول التي شهدتها. ما جعل الآراء بشأن مستقبل العالم العربي تبدو ضبابية، في ضوء ذلك.

خلاصة

إذا أردنا وصف العلاقة بين الرأي والواقع في العالم العربي، يمكن القول بأن ما جاءت به استطلاعات "الرأي العربي" عموما، والمؤشر العربي منها خاصة، هي مطابقة إلى حد معين مع "الواقع العربي"، كما نعيش فيه ونلمسه. وهو واقع اقتصادي واجتماعي متوسط، يتطلع نحو الديموقراطية، ويتشبث بالدين مع رفض استعماله في السياسة، ويرى أن ما يهدد أمنه القومي بالأساس هي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأنه إذا كان "الربيع العربي" إيجابيا من جهة فقد أظهر سلبياته من جهة أخرى، ما يجعل المستقبل، في ضوء ذلك، يبدو مفتوحا على المجهول.

خاتمة

حاولنا في هذا الكتاب تقديم أبرز النتائج التي توصلت إليها عدد من استطلاعات الرأي، وعلى رأسها استطلاعات "المؤشر العربي"، في المنطقة العربية بشكل عام والمغرب بشكل خاص. ما مكننا من خلال التحليل والنقاش، الوصول إلى نتائج عدة، فصلنا فيها نسبيا الفصول السابقة (من 2 إلى 11) وأوجزناها إلى حد ما في الفصل الثاني عشر. وهو ما لا نرى جدوى من تكراره هنا، بقدر ما نرى من الضرورة، في ختام هذه الدراسة، الإشارة بشكل سريع إلى مسألتين: تتعلق الأولى بصورة العالم العربي من خلال الاستطلاعات المذكورة، فيما تتعلق الثانية برأينا الخاص حول منهجية هذه الاستطلاعات ومقترحاتنا بشأنها.

صورة العالم العربي

لقد أعطانا الفصل الثاني عشر "صورة عامة" عن العالم العربي، والتي اعتبرناها بمثابة "صورة مركبة" عنه. قلنا مركبة، لأن العالم العربي، مثل أي عالم آخر (أوروبي، أمريكي، آسيوي، أميركي لاتيني، إفريقي..) مجموعة دول وثقافات، من الصعب اختزالها إلى صورة مبسطة أو أحادية الجانب. ولا نظن أن هذا هدف أي استطلاع رزين للرأي، كيفما كانت أهميته، والذي أقصى ما يهدف إليه، أو بالأحرى يجب أن يهدف إليه، على نحو ما أشرنا إليه في المقدمة، هو إعطاءنا صورة معينة عن واقع ما في لحظة تاريخية معينة.

بناء عليه، ما هي هذه "الصورة المعينة" التي أفادتنا بهذه النتائج المذكورة في هذا الصدد؟ بشكل عام، يمكن القول إن هذه النتائج أفادتنا بصورة مركبة من صورتين فرعيتين هما: صورة العالم العربي، وصورة المواطنين فيه.

أ- فيما يخص العالم العربي، أو أوضاعه الداخلية والخارجية، تبين عموما ما يلي:

* أن هذه الأوضاع متوسطة، تتأرجح بين الإيجابية والسلبية، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والأسري والأجور وما شابه، مع تفاوت واضح لصالح دول الخليج، بالنظر لوفرتها المالية.

* أن أبرز المؤسسات التي تشتغل بشكل جيد أو مقبول في العالم العربي هي المؤسسات الأمنية (الجيش، الشرطة، المخابرات)، أما المؤسسات الأخرى فهي متوسطة الاشتغال (الحكومة البرلمان، القضاء) أو ضعيفة بشدة (الأحزاب السياسية).

* أنه فيما يتعلق بالأداء تبين أنه باستثناء دول الخليج فإن الأداء الاقتصادي الحكومي سلبي بشكل عام، والفساد يحكم دواليبه في الغالب. أما الأداء البرلماني فهو نسبي، إذ لا يمثل البرلمان كل أطراف المجتمع وتشريعه للحريات أو مراقبته للإنفاق العام تظل محدودة.

* أن العالم العربي يشكل عموما أمة واحدة وإن اختلفت سمات شعوبها أو ثقافاتها، وان قضيته الأساس كانت مازالت هي فلسطين، ولا مجال بذلك للاعتراف بإسرائيل، وأن أكثر الدول التي تهدد أمنه الداخلي هي أمريكا وإسرائيل.

ب- فيما يخص المواطنين، فهم وراء الأفكار المذكورة بشأن العالم العربي، لكن من المميزات التي تخصهم نجد:

* الاهتمام العالي -من جهة- بالسياسة، عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل (ومنها مواقع التواصل الاجتماعي). لكن العزوف عنها -من جهة أخرى- عبر عدم الثقة في الأحزاب السياسية وعدم الانخراط في هيئات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات مدنية أو سياسية.

* أن هذا العزوف لم يمنع، على المستوى النظري، من تفضيل الديموقراطية، كنظام سياسي ملائم، على غيرها من النظم. وبالتالي رفض الأفكار السلبية التي تدعي أن الديموقراطية غير جيدة للاقتصاد أو أنها تثير الفوضى وغير ملائمة للمجتمع العربي.

* أن نسبة التدين تظل مرتفعة، كما هو متوقع في أي بلد إسلامي، لكن هناك عموما رفض لدى المواطنين لخلط الدين بالسياسة مثل: استغلالها من طرف الحكومة لدعم سياستها أو المرشحين لجذب الناخبين أو رجال الدين للتأثير على الانتخابات.

* أن النظام السياسي الملائم بالتالي هو النظام المتوازن الذي لا يطغى فيه تيار إسلامي على آخر علماني. وأنه إذا كان هناك تأييد في هذا الصدد تأييدا بشكل عام للثورات والحركات الاحتجاجية الشعبية، فليس إلى حد تهديد استقرار الدول المعنية بها.

منهجية استطلاعات الرأي

ليس غرضنا هنا الخوض في تقنيات استطلاعات الرأي التي نتركها لأهلها، لكن تكميلا لما أشرنا إليه في مقدمة الكتاب، وفي ضوء ما أفادتنا به النتائج المذكورة، نقدم هنا بعض الملاحظات التي أشرنا إلى بعضها في المتن، مشفوعة بما نراه من مقترحات في هذا الصدد.

أ- الملاحظات، أبرزها ما يلي:

* تطور استطلاعات الرأي التي أتى بها "المؤشر العربي"، الذي انتقل من استطلاع محدود نسبيا سنة 2011، في عدد أسئلته وعدد صفحات تقريره (90 صفحة)، إلى استطلاع أكثر شمولية سنة 2016، حيث توسع في أسئلته وعدد صفحات تقريره (إلى حد 404 صفحة). ما يفيد المجهود الذي تم بذله لمتابعة الرأي العام العربي خلال هذه السنوات.

* الثبات النسبي للمحاور موضوع كل تقرير (الأوضاع العامة، الثورات العربية، تقييم الديموقراطية، الثقة في المؤسسات، دور الدين في الحياة المدنية والسياسية، المحيط العربي)، وهي نفسها التي نجدها تقريبا في تقارير "البارومتر العربي"، مع توسيعها التدريجي. وهذا إيجابي، يتيح نوعا من الثبات، يساعد على متابعة التطور والمقارنة.

* طرح مجموعة من الأسئلة على المستجوبين ذات أهمية دون شك فيما يتعلق بأوضاعهم العالم العربي الداخلية والخارجية. لكن، "المفاهيم" التي تتضمن هذه

الأسئلة ليست دائمة واضحة كما تبين (مثل الديموقراطية والأمن وصالح المواطنين والحريات...)، ما أثر على النتائج أحيانا وجعلها غير دقيقة، بله متناقضة مع الواقع.

* تجنب التطرق لبعض الموضوعات أو لمسها بصورة غير مباشرة مثل الديموقراطية، حيث لم نفهم من الاستطلاعات المعبر عنها مثلا ما رأي المواطنين في نظم الحكم التي يعيشون فيها حقيقة (إلى أي حد هي ديموقراطية أم لا؟) بقدر ما فهمنا رأيهم في الديموقراطية والنظام الملائم الذي يرغبون فيه.

ب- المقترحات، عديدة نكتفي منها على وجه السرعة بما يلي:

أولا- التوسع التدريجي في الأسئلة ومحاولة تغطية كل جوانب الوضع العربي في استطلاع أو تقرير واحد، مسألة لها حدود، في تقديرنا. بل ولا نرى لها جدوى على المستوى العلمي والعملي. وما نقترحه هنا هو إجراء عدة استطلاعات للرأي، محدودة الأسئلة، تتعلق كل مرة بمجال محدد مثل السياسة والاقتصاد والثقافة والدين والأسرة والقيم والأخلاق (...).

ثانيا- وفي هذا الصدد، يبدو إجراء استطلاع شمولي للرأي كل سنة غير ذي معنى، لأن مواقف الرأي العام لا تتغير عادة بين سنة وأخرى (إلا في حالات الاستثناء)، ولا يبدأ التغيير يظهر عموما إلا بعد مرور 5 سنوات. والمقترح هنا هو التخلي عن الاستطلاع الكامل/ الشامل لصالح استطلاعات الرأي الجزئية أو المتخصصة، كما ذكر.

ثالثا- هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ضبط الأسئلة والتوسع فيها أكثر، مع التدقيق في المفاهيم المستعملة، إضافة إلى التطرق إلى موضوعات لم يتم التطرق إليها إلى حد الآن مثل الأسرة والإعلام والثقافة والقيم والترفيه...، وما إليه. ما سيساعدنا على الخروج من العموميات إلى الخصوصيات، وبالتالي على فهم أفضل للرأي العام العربي.

رابعا- التنسيق بين مؤسسات استطلاع الرأي، إذ لا يعقل مثلا أن نجد الأسئلة ذاتها (وبالحرف الواحد أحيانا) تتكرر بين استطلاع وآخر، كما لمسناه في مقارنتنا لاستطلاعي "المؤشر العربي" و"البارومتر العربي". كما ليس من المعقول أن نجد أحيانا فروقا شاسعة بين النتائج، تشم منها رائحة التحيز أحيانا، كما في استطلاع الشباب العربي 2017.

تبقى هذه مجرد ملاحظات ومقترحات ذاتية، لها ما لها وعليها ما عليها، لا تمنعنا من تقديم الشكر إلى المشرفين أو المساهمين، كل من موقعه واختصاصه، في الاستطلاعات المذكورة، على ما بذلوه، وما نأمل أن يواصلوه، من جهود، لقياس الرأي العام العربي ومتابعة تحولاته.

بشأن التدين والممارسات الدينية، اعتبر معظم المواطنين أنفسهم من المتدينين، وقلة منهم فحسب (أقل من 10/ 1) اعتبروا أنهم غير متدينين. كما حددوا شروط التدين، حسب الترتيب، في الفروض والعبادات، والصدق والأمانة، ومعاملة الآخرين، وصلة الرحم ورعاية الأقارب، ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

أما بشأن بعض المقولات الدينية الشائعة، فقد رفضت الأغلبية مقولة "أن كل

شخص متدين هو بالتأكيد شخص سيء": فيما قبلت مقولة أنه "ليس من حق أية جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مخالفة للدين"، كما قبلت مقولة أنه "ليس من حق أي جهة تكفير المنتمين لأديان أخرى".

وفي ذات السياق، انقسم المواطنون بين موافق ومعارض لعدد من القضايا الشائكة مثل: التفريق في الحياة العامة بين المتدينين وغير المتدينين الدين، والرأي حول ما إذا كانت متطلبات الاقتصاد تبرر الحاجة للفوائد البنكية، والفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية، أي جعل التدين ضمن الممارسات الخاصة التي لا يجب لأحد التدخل فيها.

أما بشأن العلاقة بين الدين والسياسة والتحديد، فقد رفضت أغلبية المواطنين تأثير رجال الدين في تصويت الناخبين، كما رفضت تأثيرهم في قرارات الحكومة، أو استخدام الحكومة للدين (بمعنى أنه لا يجوز للحكومة استخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها)، ولا للمرشحين العمل بذلك لكسب أصوات الناخبين.

المؤلف في سطور



محمد بهضوض، كاتب وصحافي من المغرب، صدرت له عدة دراسات ومقالات في دوريات مختلفة، كما صدرت له خلال السنوات الأخيرة كتب عدة منها: الإصلاح السياسي في المغرب (2007)، وتحديات المدينة (2012)، ونقد الفكر الجاهز (2012)، والمغرب الثقافي (2014)، والمشهد الثقافي (2014)، والفكر الثقافي (2014) والتنمية الثقافية (2015)، و"سياسات الخلاص: نقد العقل الإيديولوجي الحديث" 2018.

E-KUTUB
Publisher of publishers
Amazon & Google Books Partner
No 1 in the Arab world
Registered with Companies House in England
under Number: 07513024
Email: ekutub.info@gmail.com
Website: www.e-kutub.com
,Germany Office: In der Gass 10
,Niederwörresbach 55758
Rhineland-Pfalz
:UK Registered Office
,Lings Coppice 28
London, SE21 8SY
Tel: (0044)(0)2081334132

---

[1] - برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2016، (الدوحة، المركز للأبحاث ودراسات السياسات، 2016).

[2] - المرجع نفسه.

[3] -تنبيه: من هنا فصاعدا سنشير إلى النسبة المائوية مثل (3%) باللغة الأجنبية أو" 3 في المائة" باللغة العربية هكذا (3فم)،. وهذا من جهة حتى نتفادى إشكالية كتابة النسبة المائوية (%) يمينا أو شمالا (والتي كثيرا ما تؤدي إلى مغالطات رقمية) ومن جهة أخرى اختصار عبارة " **في المائة** " إلى لفظ " **فم** " تفاديا للتكرار وتسهيلا لعملية القراءة.

[4] - نقصد هنا عددا من استطلاعات الرأي التي ما فتئ "البارومتر العربي" ينجزها منذ سنة 2005، في إطار "مبادرة الإصلاح العربي". انظر في هذا الصدد: (www.arab-reform.net) و (www.arabbarometer.org)

[5] - ظهر أول استطلاع للرأي في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1824، ليتكرر ذلك بعد كل انتخاب رئاسي فيها، إلى جانب بعض الاستطلاعات التجارية المتفرقة. بيد أن الإحصائيين يرون أن البداية الحقيقية لمهنتهم بدأت حين قدم "نايمان" في مقال له سنة 1934 "دلائل مقنعة على قيام العينات الاحتمالية بتوفير تقديرات بعيدة عن الانحياز وأخطاء معاينة قياس الرأي". وهو ما أدى إلى بداية تطور صناعة استطلاع الرأي، حيث قام جورج جالوب بتأسيس المعهد الأمريكي للرأي العام سنة 1935، والذي تلته معاهد أو مراكز أخرى. وهي التي تطورت عموما عبر ثلاث مراحل هي: مرحلة الابتكار (1930-1960)، ومرحلة التوسع (1960-1990)، ومرحلة التكنولوجيات الجديدة للاتصال (1990-...). انظر في هذا الصدد:

*روبرت م. جروفز، مقال: ثلاث حقب من أبحاث المسوح، ترجمة هدير أحمد غريب، نشر في 26 يناير 2017، وشوهد في 10 مارس 2018، في: (www.onsurveys.info)

[6] - توجد تعريفات عدة للرأي العام في الموسوعتين الإلكترونيتين wikipedia) و (Encyclopedia universalis . ومن التعاريف التي تم تقديمها في الموضوع، إضافة إلى ذلك، نجد، على سبيل المثال: أن "الرأي العام هو مجموعة من الآراء الفردية" (هارولد تشايدلر)، أو هو "اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يتوصل إليها الناس" (جيمس يزايس)، أو هو "اتجاه جماعة معينة من الناس نحو حول حادثة أو مشكلة معينة" (ليونارد دوب)، أو هو "وجهة نظر أغلب الجماعة" (أحمد أبو زيد)، أو هو "الرأي السائد بين أغلبية الشعب" عن:

* التهامي مختار: بحث حول الرأي العام، نشر في 18 -1-2010، شوهد في 10 مارس 2018، في: (

.(http://sic-mosta.own0.com

[7] - المرجع نفسه.

[8] - نقصد أن الرأي العام باعتباره مجموعة آراء لأفراد حول قضايا معينة في فترة زمنية محدودة، فهو قابل للتغيير بسرعة أكبر من الثقافة أو الدين، اللذان يتميزان بصفة الرسوخ أكثر لأصولهما التاريخية البعيدة. لكن مع التنبيه أن الثقافة والدين هما من محددات أو عوامل تكوين الرأي العام، كما ذكر.

[9] - مختار، مرجع سابق (م.س)

[10] - هذه اللائحة ليست نهائية، إذ يمكن إضافة تقسيمات أخرى إليها، مثل: تقسيم الرأي العام إلى رأي أغلبية ورأي أقلية أو رضا عام (plébiscite)، رأي عام نوعي أو مفيد (مثقف / واعي) ورأي عام شعبوي غير مفيد (منساق / تابع)، رأي عام يأتي عن طريق التراضي وآخر عن طريق التصويت أو الضغط، رأي عام مستقر نسيسا وآخر متغير، وهكذا. انظر هنا: * خورشيد مراد كامل، مدخل الى الراي العام، (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2013). إضافة إلى: المرجع نفسه.

[11] - هذا ما أسماه البعض بصناعة الرأي العام (ناعوم شومسكي) أو التلاعب بالعقول (هربرت شيللر)، وأبرز مثال على ذلك ما أضحت تحدثه اليوم الأخبار الكاذبة أو المزيفة (fawkes news) من تأثير في الرأي العام. ومثاله: انتخاب "دونالد ترامب" كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على أساس هكذا أخبار، على ما يرى البعض ذلك على الأقل.

[12] - من أبرز علماء الاجتماع الذين قالوا بهذا الاتجاه، نجد، على سبيل المثال:

Bourdieu Pierre, l’opinion publique n’existe pas, in: questions de sociologie, Paris, éd. Minuit, 1984,* .p 222-235

[13] - هل يمكن معرفة الرأي العام؟ سؤال حير السياسيين والعلماء، قديما وحديثا، وصدرت بشأنه عدد من الدراسات والكتب، والتي أجمعت على صعوبة معرفة هذا الرأي بشكل دقيق بالنظر لعدد من العوامل المؤثرة فيها، انظر هنا:

* .Mucchielli Roger, Opinions et changement d’opinion, Paris, ESF, Paris, 1988

[14] - لأخذ فكرة عن الموضوع انظر، على سبيل المثال، مقال: أبو رمان سامر رضوان، مقال: لماذا أخطأت استطلاعات الرأي في انتخابات أمريكا؟، نشر في 17 نونبر 2016، وشوهد في 8 ماي 2018، في: (www.aljazeera.net) إلى جانب المقالات المنشورة في الموضوع ذاته في المرجع المذكور ((www.onsurveys.info

[15] -عن: رامين سكيبا، مقال: كيف تعرف حقيقة ما يفكر فيه الناس، نشر في 1 دجنبر 2016، وشوهد في 20 مارس 2018، في: ((www.tinyurl.com/jom5yau

[16] -لعل أقوى نقد يمكن توجيهه إلى استطلاعات الرأي اليوم يكمن هنا بالذات، أي في موقف فلسفة ما بعد الحداثة الذي أصبح يرى أن التحولات الجارية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية) أضحت بنهاية السرديات الكبرى وانعدام اليقين والتدفق و السرعة و "السيولة" التي أضحت تطبع الحياة البشرية، على نحو ما توقف عنده عالم الاجتماع زيغموند بومان (في الكتب التي خصصها مثلا لدراسة السيولة في الحداثة والحب والخوف..)، ما أضحى معه من الصعوبة بمكان الوقوف على شيء ثابت، أي على ما يفكر فيه الإنسان حقيقة، إلا من خلال آرائه أو انطباعاته السريعة والظرفية المتغيرة باستمرار، والتي تحاول استطلاعات الرأي التقاطها هكذا على الطائر.

[17] - شومان محمد، مقال: إشكالية قياس الرأي العام، نشر في 19 يونيو 2016، وشوهد في 10 مارس 2018، في:

www.aljazeera.net*

[18] - من المواقع التي أمكننا الوصول إليها: أولا، موقع (www.onsurveys.info)، الذي اعتبر نفسه "الموقع العربي الأول المتخصص في عرض كل ما يتعلق بمسوح واستطلاعات الرأي". لكن، باستثناء نشر نتائج استطلاع محلي واحد (عرض استطلاع المصريين عن دور المرأة سنة 2016)، فإن كل ما استطاع هذا الموقع تقديمه، هو مجموعة مقالات نظرية عن استطلاعات الرأي. وثانيا، موقع: عالم الآراء (www.worldofopinions.org)، الذي هو عبارة عن "بيت خبرة أو استشارات عربي تأسس عام 2011 في الأردن كمركز متخصص في مجال قياس واستطلاعات الرأي العام "، لكن إصداراته مازالت محدودة جدا، ولا تغطي كافة دول العالم العربي.

[19] - وهو الاستطلاع الذي صدر في شكل كتاب للمفكر العربي:

*سعد الله إبراهيم، في مسألة الوحدة وخسوف القومية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1979).

[20] - انظر في هذا الصدد ورقة: بسمة حسن، دور استطلاعات الرأي في القرار السياسي في الوطن العربي، نشر في 25 مارس 2017، و شوهد في 10 أبريل 2018، في (http://www.onsurveys.info)

[21] - محمد (شومان)، م.س

[22] - يطرح هذا التوتر سؤالا مركزيا هو: هل الديموقراطية شرط لوجود الرأي العام؟ الجواب صعب، لكن عموما يمكن القول أنه إذا كانت الديموقراطية شرطا لوجود الري العام فإن هذا الأخير كذلك شرط لوجود الديموقراطية ذاتها. أي "أن الديموقراطية هي سبب ونتيجة للرأي العام". عن: المرجع نفسه.

[23] - حسن، م.س.

[24] - ننبه هنا إلى مسألة أساسية وهي أننا نستعمل عبارة المواطنين أو "المستجوبين العرب" ليس نسبة إلى العرق العربي، ولكن إلى المنطقة الجغرافية للعالم العربي فحسب، وعيا منا بأن هناك مواطنين غير عرب أو مسلمين (أكراد، أمازيغ مسيحيين...) ينتمون لهذا العالم.

[25] - المؤشر العربي 2016، ص 6-45.

[26] - في الواقع من الصعوبة التمييز بين "مستوى الأمان في مناطق السكن" و"مستوى الأمان في الدول العربية" كما جاء في المؤشر العربي. لكن ارتأينا مع ذلك تقديم النتائج المتعلقة بالحالتين.

[27] - انظر ملف بيانات البارومتر العربي: المغرب، في: www.rabbarometer.org

[28] - هل هناك علاقة بين الشعور بالأمان وبالديموقراطية في العالم العربي؟ المؤشر العربي يقول لنا العكس، أي أن نسبة الأمان تنخفض في الدول الأكثر ديموقراطية نسبيا في هذا العالم مثل المغرب والأردن ولبنان وتونس. وهذا إذا لم يطرح الأسئلة حول منهجية البحث وخلفياته المحتملة، فهو يطرح على الأقل مشكلة سياسية-فلسفية تتعلق بأفضل النظم السياسية التي تضمن الأمان أكثر: هل الديموقراطية أم الاستبداد أو السلطوية؟ هذا ما سنعود إليه عند حديثنا عن "النظم الملائمة" في الفصل السادس.

[29] -اختار هذا المنتدى الاقتصادي العالمي 14 دولة عربية من بين 22 ليقيس مؤشرها الأمني، مقارنة مع الدول العالمية الأخرى. وقد اعتمد في ذلك على معايير محددة هي: تكاليف أعمال الجريمة والعنف، وتكاليف أعمال الإرهاب، ومعدلات القتل، وموثوقية جهاز الشرطة، ومدى قدرته على توفير الحماية من الجريمة. وقد جاءت النتائج بالنسبة للدول العربية بالأرقام هكذا: الإمارات (1 عربيا، و2 عالميا) وعمان (2 عربيا و4 عالميا) وقطر (3 عربيا و10 عالميا)، والمغرب (4 عربيا و20 عالميا) والأردن (5 عربيا و 38 عالميا) والكويت (6 عربيا و43 عالميا) والبحرين (7 عربيا و47 عالميا) والسعودية (8 عربيا و 61 عالميا) والجزائر (9

عربيا و81 عالميا).مع الإشارة هنا إلى أن "معهد غالوب" الأمريكي جعل، في استطلاع له سنة 2017، الجزائر في المرتبة الأولى عربيا، و7 عالميا، شوهد في 7 ماي 2017، في: (www.maghrebvoices.com)

[30] - يجب ربط هذه الملاحظة بما سبقت ملاحظته بشأن علاقة الشعور بالأمان والديموقراطية، حيث تبدو الدول السلطوية أو الأقل ديموقراطية (بالمفهوم الغربي) هي الأكثر قدرة عموما على فرض الحفاظ على الأمان من الدول الأخرى. وإلا كيف نفهم تقدم دولة مثل الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد على أكثر الدول ديموقراطية في العالم؟

[31] -عن الوسائل التي تنهجها الأسر الفقيرة لتغطية عجز نفقاتها في المنطقة العربية أوضح المؤشر العربي 2016: أن 38فم من المستجوبين أنها تتم عن طريق الاستدانة من الأقارب والأصدقاء، و19فم من المعونات والصدقات، و11فم من قروض البنوك ـ ومؤسسات مالية، و8فم من بيع ممتلكات العائلة، و7فم من معونات خيرية دينية، و6فم من معونات الحكومة أو مؤسسات عمومية، و6فم من معونات جمعيات خيرية أهلية (غير دينية)، و2فم أخرى، و6فم دون جواب. وهي نسب لم تتغير كثيرا في استطلاعات المؤشر السابقة 2011-2015، إذ ظلت الأسر الفقيرة تستدين أولا من الأقارب والأصدقاء والمعونان والصدقات.

[32] -حين نقول "المواطنين العرب" فنحن نعني السكان الموجودين في المنطقة الجغرافية العربية، وليس "العرق العربي"، على اعتبار أن هؤلاء السكان يتكونون، كما هو معروف، من عرب وأمازيغ وأكراد وأقباط..، وغيرهم.

[33] - هذا الرقم المتعلق بنسبة الفقر في المغرب حسب استطلاع رأي المؤشر العربي هو ذاته تقريبا الذي أشارت إليه المندوبية السامية للتخطيط التي حددت هذه النسبة في 11،7فم سنة 2014، مرجع: (www.cese.ma)

[34] - نقصد أن هناك مشكلة ما في طريقة طرح الأسئلة ونتائجها، إذ تم تسجيل نسب عليا من الراضين على ما سمي "بالوضع الاقتصادي للأسر" (مفهوم غامض) على عكس ما سجل في النسب المنخفضة لتغطية الدخول لحاجيات هذه الأسر. كيف تصل نسبة الرضا عن الوضع الاقتصادي عموما إلى 66فم، فيما لم تتجاوز نسبة أسر الرفاه 20فم، وتطغى في الباقي نسب الكفاف أو الفقر، بل وارتفاعها بين 2011 و2016 بنحو 12فم؟ المسألة فيها نظر.

[35] -في الواقع من الصعوبة التمييز بين "مستوى الأمان في مناطق السكن" و"مستوى الأمان في الدول العربية" كما جاء في المؤشر العربي. لكن ارتأينا مع ذلك تقديم النتائج المتعلقة بالحالتين.

[36] - يتلاءم ارتفاع الرأي الإيجابي تجاه الاقتصاد في المغرب هنا مع التطور النسبي الذي عرفه مؤشر تطور التنمية في هذا البلد، بمعدل قدره 4فم سنويا، كما أشارت إليه عدة تقارير وطنية ودولية، منها: تقرير لس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013 "، الرباط، 2016 ، المنشور في: (www.cese.ma)

[37] - هنا أيضا تتكرر الملاحظات السالفة بمدى علاقة نسبة الديموقراطية في أي بلد عربي بنسبة آراء مواطنيه الإيجابية أو السلبية حول أوضاعه الأمنية والاقتصادية والسياسية؟

[38] - نقصد هنا استطلاع الرأي الذي أجراه هذا المنتدى (أفد) في 22 دولة عربية، بين مارس ويونيو 2017، عن طريق الإنترنت، بالتعاون مع وسائل إعلام عربية، والذي شمل 20145 فردا. وهو جزء من تقرير المنتدى "عن وضع البيئة في عشر سنوات"، الذي يتم إطلاقه خلال مؤتمره السنوي العاشر في بيروت يوم 2 نوفمبر2017، شوهد في 7 ماي 2017، في: (www.alhayat.com)

[39] -المرجع نفسه.

[40] -. تزكي هذه النتائج بوضوح ما سبق من ملاحظات حول آراء المواطنين بشأن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية، وهي: أن ما يهم أغلب المواطنين العرب عموما هي القضايا الاقتصادية (البطالة، الشغل، الخدمات..)، فيما يأتي الاهتمام بشؤون الحكم أو الديموقراطية بعيدا في المرتبة الثانية، موازاة مع الأولويات الأمنية.

[41] - تختلف استطلاعات الرأي، بشكل كبير أحيانا، فيما يخص المغاربة الذين يرغبون في الهجرة، والتي تنتقل من 18فم عند المؤشر العربي إلى 27فم عند البارومتر العربي، لتصل إلى 91فم في رأي البعض، فيما يتعلق تحديدا بطالبي الشغل المغاربة من أصحاب الشهادات، شوهد في 7 ماي 2017 (www.recrute.ma)

[42] -نستخلص من هذه النتائج ثلاثة استنتاجات: الأولى، ارتفاع مستوى الثقة في الحكومة على إثر الآمال التي دشنها الربيع العربي والذي تمثل في الموافقة على دستور 2011 وصعود حزب إسلامي إلى السلطة؛ وثانيا، أن أعلى مستويات الثقة في حكومتهم سجلت في مجال الأمن، وأوسطها في مجالات العدالة والتدبير الاقتصادي، وأضعفها في الباقي (التربية، الصحة، التشغيل، أثمان السلع..). عن: البارومتر العربي، م.س.

[43] -من هذه الدراسات تلك التي جاءت في إطار "تقرير الخمسينية في أفق 2025"، والبحث الوطني حول القيم، والتي أشارت إلى أن المغاربة منقسمون بيت الثقة وعدم الثقة في الحكم، ويعتبرون أن لهم حكم / حكومة / حكامة متوسطة، أي بين السلطوية والديموقراطية.، انظر المرجع:
.Bourquia Rahma, Valeurs et changement social au Maroc,www.iemed.org.pdf*

[44] - نعود هنا إلى ما سبق لنا التوقف عنده، حيث نتذكر أن أعلى نسب الشعور بالأمان والثقة في الوضع السياسي سجلت في دول الخليج، ونسبيا في بلد مثل موريطانيا. وهنا تعود النتائج ذاتها لتؤكد نفسها عبر تسجيل أعلى نسب الثقة في الحكومات المحلية في الدول عينها تقريبا، حيث تأتي وراءها تجارب تم تصنيفها عالميا على أنها الأكثر ديموقراطية في العالم العربي (تونس ولبنان والأردن والمغرب)، وليعود السؤال ذات للطرح: كيف نفسر ذلك؟ الجواب تم تقديمه في الفضل الماضي، وهو الوضع الاقتصادي والأمني، ما يجعل مفهوم الديموقراطية محل نظر.

[45] - وهو ما أكدته الإحصائيات الرسمية في المغرب سنة 2016، التي أوضحت أن المسجلين في اللوائح الانتخابية بلغ نحو 16 مليون فرد (47فم من عدد سكان المملكة، و61فم من البالغين سن التصويت) وأن 47فم منهم فحسب أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التشريعية التي جرت في المغرب سنة 2016.

[46] - ننبه القارئ هنا إلى أننا لا نصدر هنا حكم قيمة على هذه التجربة التشريعية أو تلك، في هذا البلد العربي أو ذاك، وإنما نقوم بتحليل ما هو قائم. وهو الذي يقول لنا إن أغلب المستجوبين في الدول العربية عبروا عن عدم ثقتهم في مجالسهم التشريعية، بالنظر لغياب الديموقراطية ومحدوديتها في هذه الدول. لكن مع تسجيل مفارقات، أفرزها الواقع العربي الراهن، مثل تأييد أغلب المستجوبين -على ما يبدو- في مصر "للانقلاب" على الديموقراطية التي يطمحون لتحقيقها، وتأييد أغلب المستجوبين في السعودية لمجلسهم الشورى ، مع نتائج ذلك على مستوى صورة الديموقراطية في العالم العربي، لا أقلها اعتبار مجلس الشورى في هذا البلد أكثر ديموقراطية من المجالس التشريعية في كل من تونس أو المغرب أو الأردن ولبنان. وهي مسألة نتيجة نتركها للنقاش.

[47] - نقصد هنا عدد من استطلاعات وطنية لاحقة للرأي، التي أجريت، على سبيل المثال، بين 2006 و2011، مثل: بحث جريدة "ليكونوميست" 2006 و2011، وبحث "المندوبية السامية للتخطيط" حول الشباب سنة 2011. وهي الاستطلاعات التي أثبتت جميعها أن أغلب الشباب لا ثقة لهم في السياسة (نحو 86فم) وأنهم غير منتمين لأي حزب سياسي (نحو 95فم، و1فم منتمون، و5فم يتعاطفون فقط)، وأن 20فم منهم هم الذين يصوتوا في الانتخابات. بل وعن نسبة الرضا عن المؤسسات القائمة، كانت نسبة الرضا عن الأحزاب هي الأضعف (13فم)، والرغبة في الالتحاق بهذه الأحزاب (10فم)، كما جاء ذلك في البحث الوطني حول القيم 2004.

[48] - انظر بهذا الصدد تقرير "المعهد العالمي للديموقراطية والمساعدة الانتخابية" الصادر تحت عنوان

"حالة الديموقراطية في العالم سنة 2017"، والذي يؤكد فيه هذا الاتجاه العالمي نحو عدم الثقة في الأحزاب السياسية لدى أغلب مواطني العالم. راجع هذا التقرير في: www.idea.net

[49] - إذا كان الموقف السلبي من الأحزاب السياسية ظاهرة عالمية كما ذكر، فإن هذا الموقف السياسية يطرح عدة أسئلة بشأن مدى توافق التنظيم الحزبي مع طبيعة المجتمعات العربية، ذات الصبغة القبلية والدينية والطائفية في غالبيتها؟ ومثاله: الخلط بين الأحزاب والمذاهب الدينية في العراق (السنة، الشيعة)، أو الطوائف في لبنان، أو الزوايا في المغرب.

[50] -Rahma, op cit.

[51] - نقصد أن تتناقض هذه النتائج مع الواقع أحيانا، إذ فيما تسجل الأرقام نسبة عالية للثقة في المخابرات، تسجل الأحداث عددا من أشكال الاستبداد أو التسلط وعدم احترام حقوق الإنسان في أغلب النظم العربية، والتي تلعب فيها الاستخبارات الدور الأول، إلى جانب الجيش والأمن. وهو ما يشكل حدودا لاستطلاعات الرأي العربية (بل وحتى الأجنبية) لا تستطيع تجاوزها تحت طائلة منع تنفيذها في معظم دول المنطقة العربية.

[52] -الأسئلة ذاتها التي طرحناها بشأن الثقة في الحكومة والمجلس التشريعي تبرز هنا بشأن القضاء، ومثاله أن أعلى مستويات الثقة في القضاء سجلت في السعودية، أي في بلد له نظام خاص للقضاء (الشرعي أو الإسلامي كما يقال). فهل هذا النظام أفضل حقيقة من النظم الحديثة (العلمانية في غالبيتها) المطبقة في الدول العربية الأخرى؟ ما علاقة الدين بالقضاء في هذه الحالة؟

[53] - يبدو أن هناك خللا أو مفارقة ما بين التأييد شبه المطلق "للدولة الأمنية" من جهة، والمطالبة "بدولة الحق والقانون" من جهة أخرى. وهي إشكالية لا تخص الدول العربية، بالمناسبة، بل بدأت تطرح في الدول الغربية بحدة مع ارتفاع حالة الأمن والخوف من الإرهاب، وارتفاع الطلب على الأمن على حساب الحريات والحقوق أحيانا.

[54] --نقصد أن المشكلة ذاتها المسجلة بشأن غموض بعض المصطلحات التي تحتويها الأسئلة المطروحة تتكرر هنا، إذ ما معنى السياسة الخارجية بالنسبة للمواطنين العاديين، وكيف يمكن لهم تقييمها أو ربطها بمصالحهم؟ والحال أن من المعروف أن السياسة الخارجية يحكمها في النهاية منطق العلاقات الدولية المبني على جدلتي الصراع والتعاون، وليس دائما، حتى لا نقول أبدا، حول مصالح المواطنين، على الرغم من أن الدول عادة ما تبرر القرارات التي تتخذها في السياسة الخارجية بدفاعها عن هذه المصالح.

[55] - المسألة تثير الاستغراب مرة أخرى، ومثاله: الارتفاع الكبير لنسبة من يعتبرون أن هناك رقابة تشريعية على أعمال الحكومة في بلد مثل السعودية، والانخفاض المتوسط أو الكبير لمن لا يعتبرون ذلك في بلد مثل المغرب. إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر حديث الأوساط السعودية الرسمية ذاتها مؤخرا عن الفساد والمفسدين وحملتها المعلنة على ذلك. ما دور مجلس الشورى السعودي في فضح أو التعتيم على هذا الفساد؟ السؤال ذاته يطرح بشأن المجلس التشريعي في مصر الذي جاء بعد الانقلاب العسكري، هل يراقب الحكومة فعلا أكثر مما يراقبها بلد مثل الأردن أو المغرب؟

[56] - نعني أن استطلاعات المؤشر العربي ما فتئت تستعمل بعض المصطلحات أو التعابير غير الواضحة، في تقديرنا، لدى الرأي العام مثل: الأوضاع العامة، الرقابة على الحكومة، الصالح العام، الإنفاق العام (...). ما يجعل الإجابة عنها صعبة أو نسبية على الأقل.

[57] - قام المؤشر العربي في هذه الفقرة بمقارنة نتائج استطلاع 2016 باستطلاع 2014، وليس 2011أو 2012-2013.

[58] - وكيف نفسر في السياق ذاته الانخفاض الكبير لنسبة الرأي العام الإيجابي في المغرب تجاه مساهمة البرلمان في التشريع للحريات، مقارنة مع الحالة المرتفعة للحالة السعودية؟ هل مجال الحريات بالمغرب أو في الأردن ولبنان هو أضيق من مجال الحريات في السعودية؟ المسألة فيها نظر، إلا إذا أعدنا النظر في مفهوم "الحريات"، ومدى تمثلها أو فهمها في المجتمعات العربية المعنية.

[59] - على إثر أحداث 20 فبراير 2011 في المغرب، شهد المغرب تغييرات دستورية وسياسية، فاز على

إثرها الحزب الإسلامي (العدالة والتنمية) بالانتخابات التشريعية والمحلية بشكل نسبي (وهي النتائج التي تأكدت في انتخابات 2016). تحت شعار مركزي هو "محاربة الفساد والاستبداد". لكن السؤال هنا هو: أنه إذا كانت الأرقام المذكورة تشير إلى تراجع نسبي لهذا الفساد فما دور هذا الحزب في ذلك؟ ولماذا مازالت نسبة الفساد مرتفعة حسب المستجوبين؟ بالنسبة للحزب، هذا يرجع لجيوب المقاومة وبقاء الاستبداد أو "التحكم"، لكن إلى أي حد يمكن الاتفاق مع هذا الرأي أو رفضه؟ هذا نقاش آخر.

[60] - البارومتر العربي، م.س.

[61] - نقصد أن الأسئلة التي تطرحها مثل هكذا نتائج هي: ما معنى "الفساد الإداري والسياسي"؟ هل يعني شرعية النظم الحكم القائمة، أم ممارسات بعض أفرادها فحسب؟ وأين يتجلى هذا الفساد بالتحديد، في تزوير الانتخابات أم الاستبداد السياسي أم الاحتكار الاقتصادي أم في ماذا؟ وكيف يمكن ربط النتائج السلبية المرتفعة إزاء هذا الفساد، مع الرضا الذي أبداه المستجوبين عن الأمان والوضع الاقتصادي والسياسي في عدد من الدول، على رأسها دول الخليج، السعودية والكويت؟

[62] - حدد التقرير المذكور ل. "حالة الديموقراطية في العالم سنة 2017" 5 مؤشرات كبرى لتعريف الديموقراطية هي: تمثيلية الحكومة، وسن القوانين الأساسية، ووجود سلطات مضادة، وحياد الإدارة، والالتزام بالمشاركة. وهي المؤشرات التي ترتبط بكل واحد منها مؤشرات فرعية (بلغت في مجموعها 16 مؤشرا)، هي التي تشكل التعريفات الممكنة للديموقراطية، التي يحكم على أساسها على هذا النظام أو ذاك بأنه ديموقراطي أو غير ديموقراطي، وإلى أي حد؟

[63] - لا أدري شخصيا كيف يمكن أن يفرق المستجوبون بين توصيف "الديموقراطية" و"الحكم الديموقراطي"، ما يطرح التباسات المفاهيم، كما سبق ذكره.

[64] - قلنا "ربما يكون أفضل" لأن اعتبار أن "الديموقراطية فتنة" توحي بشكل مباشر أحيانا (الدعوة إلى نظام الشريعة) أو غير مباشر (الدعوة إلى الديموقراطية الإسلامية) أن هناك بديلا آخر للديموقراطية عند المشككين فيها داخل العالم العربي الإسلامي، ما يعكسه عموما الصراع بين الاتجاهين الديني والعلماني فيها. مع التنبيه أن التشكيك في الديموقراطية واعتبارها مصدرا للفتنة والصراع أو التفكك السياسي والاجتماعي، لا يخص الدول العربية أو الإسلامية وحدها، بل ظهر قديما في العالم الغربي (اعتبار الديموقراطية ديماغوجية لدى أفلاطون)، واستمر لدى عدد من المفكرين خلال القرن 19، (ماركس، طوكفيل..) والنظم السياسية (البلشفية، النازية، الفاشية) وما فتئ اليوم يزدهر لدى عدد من الأوساط أو الجهات، بل والنظم (مثل روسيا)، في الدول الغربية ذاتها.

[65] -إذا جاز فهم موقف السعودية وموريطانيا حول مدى قدرة النظام الديموقراطي الفتي فيهما على الحسم بين الصراعات والخلافات وحفظ النظام بالتالي، فكيف نفهم نسبة الشكوك المرتفعة في دول تعرف تجارب ديموقراطية محترمة مثل تونس والأردن والمغرب؟ الأرجح أن ذلك يرجع من جهة إلى أشكال الصراع التي ومازالت تعرفها هذه التجارب، ومن جهة أخرى إلى نقص هذه التجارب وعجزها الفعلي عجز عن تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين.

[66] - إذا كان من الممكن فهم ارتفاع نسبة الموافقة على أن النظام الديموقراطي ضد الإسلام في السعودية ومصر، بسبب ثقل الاتجاه الإسلامي في البلدين، فما الذي يفسر وجود أضعف نسبة هذه الموافقة في المغرب، على الأرجح، هو تجربة الحكومة المغربية، التي يرأسها منذ سنة 2012 (إلى تاريخ كتابة هذه السطور)، كما ذكر، حزب إسلامي، هو حزب العدالة والتنمية. وهو الحزب الذي قبل، طوعا أو قسرا، الإطار الديموقراطي –النسبي- الذي تشتغل فيه الحكومة التي يرأسها، تحت المراقبة الصارمة للسلطة الملكية في هذا البلد. ما خفف، إلى حد ما، من نسبة التخوف التي كانت قائمة فيما قبل من وصول حزب إسلامي إلى السلطة في المغرب.

[67] - ما يدل على ذلك هو أن أعلى النسب الموافقة على عبارة "أن المجتمعات العربية ليست مهيأة للديموقراطية" سجلت في الدول التي عرفت تجارب ديموقراطية سواء عقب الإطاحة بالنظام العراقي بالنسبة للعراق أو بعد الربيع العربي بالنسبة لعدد من الدول مثل مصر وتونس. ما يفيد أن هذا الموقف ليس مجردا أو مبدئيا (مع / ضد الديموقراطية) ولكنه نتيجة الاصطدام مع الواقع الذي آلت إليه على مستوى التنفيذ بعض المحاولات أو التجارب الديموقراطية.

[68] - المسألة ليست بالوضوح اللازم، عند الرأي العام، إذ ما هو الحزب السياسي؟ هل هو "الحزب الديني" (مثل حزب الله أو الإخوان المسلمين)، أم الذي يستند على مرجعية دينية فحسب، دون أن يعلن أنه يمثل حزبا دينيا بالضرورة؟ وأين هي الحدود؟ نقول ذلك ونحن نعرف أن دولا عدة، مثل المغرب، تمنع إنشاء حزب سياسي على أساس ديني، مع أن الجميع يعرف أن عددا من هذه الأحزاب تشارك في الانتخابات، تحت مسميات شتى، بل إن بعضها فاز بها كما حدث في تونس ومصر والمغرب.

[69] - زيادة "المنسوب الديني" في هذا البلد العربي أو ذاك تظل مسألة نسبية، ومرشحة دائما للتحول أو للتغيير، بما في ذلك في السعودية، على سبيل المثال، التي تشهد مخاضا عسيرا ينبئ بتغييرات محتملة -على ما يبدو- في هذا الصدد.

[70] - باستثناء تونس ولبنان، يبدو أن النظام الشكلي للديموقراطية هو الذي يبدو أنه أصبح ملائما لمعظم الدول العربية القائمة. وهو الذي يفيد تنظيم انتخابات موجهة أو مفبركة على المقاس، بهذه النسبة أو تلك، كما توقف عنده، مثلا، الباحث الأمريكي فريد زكريا في كتابه " مستقبل الحرية"، وأعطى عدة أمثلة عنه على المستوى العالمي كذلك. لكن السؤال هنا هو: ألا تعد الديموقراطية الغربية ذاتها (في بعض تجاربها على الأقل) من هذا الصنف، حين يتعذر تطبيق الديموقراطية الحقيقية أمام هيمنة الرأسمال واللوبيات والشركات العالمية؟ ألا يجري الحديث اليوم عن "ديموقراطية النخبة" أو "الإوليغارشيا" و"تفتيت الديموقراطية" و"نهاية الديموقراطية"، وما شابه؟ لعل هذا ما أجاب عنه، إلى بعيد، التقرير المذكور عن "حالة الديموقراطية في العالم سنة 2017"، الذي قدم معطيات محددة بشأن تراجع الديموقراطية في عدد من دول العالم بما فيها المتقدمة، مع انتشار حدة الأفكار الشعبوية المحافظة فيها وتصاعد نفوذ الأحزاب أو الشخصيات التي تمثلها والتي وصل بعضها إلى الحكم، مثل "رونالد ترامب".

[71] -هناك مشكل في طرح السؤال بالعبارة إياها، حيث لا يمكن من الناحية المنطقية أن يصل حزب إلى الحكم ضد الرأي العام، مادام هذا الرأي هو المرشح أن يقوده إلى ذلك. لذا كان ينبغي طرح السؤال بصورة أوضح مثل: "هل تقبلون بنتائج الاقتراع العام كيفما جاءت؟" أو "..حتى إذا جاءت مخالفة لانتظاراتكم أو توقعاتكم"؟،

[72] - نميز هنا بوضوح بين القبول النظري أو المبدئي لنتائج الاقتراع، أي للديموقراطية في النهاية، وبين الاقتناع بها والعمل بمقتضى فلسفتها في الحياة السياسية والمدنية. والأحداث التي عرفتها مصر خلال السنوات الأخيرة لهي أكبر دليل على ذلك.

[73] - نقصد أنه حيث ما فتئ الحزب الإسلامي المعني (العدالة والتنمية) يحصل منذ هذا التاريخ على الأغلبية النسبية في الانتخابات المحلية والتشريعية.

[74] -هنا تبدو بالأرقام أزمة العالم العربي، الذي تتوزعه، إن لم نقل تمزقه، كتلتين بارزتين كما تبين (إسلامية وعلمانية) دون أن تتمكن إحداهما من السيطرة على الأخرى بشكل تام، وإن كانت الغلبة تعود في النهاية إلى النظم القائمة التي تستغل، بشكل أو آخر، هذا الانقسام أو التمزق الحاد لدعم سلطتها.

[75] -تثير هذه النتائج أسئلة بشأن المقصود من "حريات الرأي" هنا لدى المواطنين وما يعتبرونه مضمون منها، لاسيما وأن الواقع يفيد، إلى جانب عدد من التقارير الدولية (مثل تقارير: منظمات حقوق الإنسان، وصحافيون بلا حدود، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها)، بأن الدول العربية تحتل مكانة متأخرة في سلم ضمان حريات الرأي، كما توقف عنده، على سبيل المثال، التقرير الصادر عن "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان"، الذي شمل 14 دولة عربية، سنة 2016. انظر في هذا الصدد (anhri.net).

[76] - نقتصر هنا على مثال واحد هو ارتفاع نسبة الذي قالوا أن حريات تأسيس نظام ديموقراطي (أي حرية إجراء انتخابات نيابية، وحرية مقاضاة الحكومة، وحرية التداول على السلطة) في السعودية. والحال أنه ليس هناك -حسب علمنا- حزب سياسي واحد في هذه الدولة، مقارنة على الأقل مع دول تعرف تجارب ديموقراطية نسبية مثل المغرب، الذي يوجد به 34 حزبا سياسيا. فما مفهوم الحريات المذكورة في هذا الصدد؟

[77] - فسر "المؤشر العربي" هذا الانخفاض النسبي بين 2015 و2016 بأنه "نتيجة انخفاض تقييم مستوى الديموقراطية في كل من مصر والعراق وموريطانيا والكويت وفلسطين والجزائر والسودان والمغرب ولبنان". تقرير 2016، ص 189.

[78] - - عن: تقرير "مقياس الديموقراطية العربي 5"، ص 14. وهو التقرير الذي يصدر بشكل دوري عن مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

[79] - المرجع ذاته . اعتمد مقياس الديموقراطية العربي في هذا الصدد على مقاربة خاصة تجمع بين وسائل التحول الديموقراطي وممارساته. ما جعلها أولا تحدد مقياسا رقميا للديموقراطية هو: حكم غير ديموقراطي (0-399)، إشارات نحو التحول الديموقراطي (400-699) تطور ملحوظ نحو الحكم الديموقراطي (700-1000). وثانيا، يضع مجموعة من المؤشرات للوصول إلى هذا القياس، ضمت 42 مؤشرا، شملت المجالات التالية وهي: احترام الحقوق والحريات (15 مؤشرا)، ووجود مؤسسات قوية ومسائلة (13 مؤشرا)، وسيادة القانون (7مؤشرات)، والمساواة والعدالة الاجتماعية (7 مؤشرات). وهي المقاربة التي عبر عنها الاستطلاع الذي شمل 10 دول عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

[80] -المرجع نفسه. حسب هذا الأخير هناك ثلاثة مجموعات من الدول: الأولى هي التي توجد في خانة (700-1000)، أي التي شهدت "تطورا ملحوظا نحو الحكم الديموقراطي"، ويمثلها المغرب وحده (أو تونس وحدها كما جاء في مؤشر الحرية في العالم). والثانية، هي التي توجد في خانة (400-699) أي التي تحمل "إشارات حول التحول الديموقراطي"، وتشمل تونس والكويت والأردن والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والبحرين والسعودية. والثالثة، التي توجد في خانة (0-399)، ذات "حكم غير ديموقراطي" بالكامل، لا تضم أية دولة. ما يفيد أن كل الدول العربية تتوفر على إشارات ما، بهذه النسبة أو تلك، للتحول إلى الديموقراطية.

[81] - المرجع نفسه.

[82] - هذا يفيد، أن هناك اختلافات بين استطلاعات الرأي، ذلك أنه إذا كان مقياس الديموقراطية العربي منح المغرب الرتبة الأولى من حيث معدل الديموقراطية في العالم العربي، فقد جعل "مؤشر الحرية في العالم" تونس الدولة العربية الوحيدة في قائمة "البلدان الحرة" في هذا العالم. فيما صنّفت جزر القمر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب في فئة "البلدان الحرّة جزئياً". كما أظهر «مؤشر الديمقراطية» نتائج مماثلة إذ احتلت تونس المرتبة 69 في العالم بتصنيف "ديمقراطية ناقصة". أما لبنان والمغرب وفلسطين والعراق فقد صنّفوا "كأنظمة هجينة" بينما شُملت بقية الدول العربية ضمن الأنظمة الاستبدادية (www.bayanatbox.info). يبقى أن المعدل الذي حدده مقياس الديموقراطي العربي هو الأقرب إلى الصواب، في تقديرنا، بالنظر إلى اعتماده على مؤشرات دقيقة (42 مؤشرا) تجمع بين الوسائل والممارسات، كما ذكر. أما عن تسجيل أعلى مستوى للديموقراطية في السعودية (6,7)، حسب "المؤشر العربي"، فهو يثير إشكاليات إجراء استطلاع الرأي في مناخ سياسي معين ومدى استيعاب المستجوبين للأسئلة المطروحة عليهم ومفهومهم للديموقراطية وما إليه.

[83] -السؤال هنا: ما تفسير ذلك في الجزائر والمغرب؟ يطول تحليل ذلك، لكن السبب يعود عموما إلى فقدان المصداقية بشأن الانتخابات وخيبات الأمل المتكررة في الحكومات المتوالية في البلدين، على اختلاف تجربتهما.

[84] - توصلنا إلى هذا الرقم في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات من خلال استغلالنا للمعطيات الواردة في استطلاعات الرأي التي أجراها البارومتر العربي بين 2006 و2016. م.س.

[85] - لم نعثر على مرجع يتعلق بنسب المشاركة في الانتخابات في الدول العربية، ما جعلنا نلجأ إلى مواقع الأنترنت (وبالأساس ويكيبيديا) لنأخذ نسبة الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية التي أجريت في الدول المذكورة، وهي التي تتناسب تقريبا مع ما صرح به المستجوبون في استطلاعات رأي البارومتر العربي. ما يفيد أن معدل المشاركة في الانتخابات التشريعية العربية تراوحت خلال السنوات الأخيرة بين 47 و50فم.

[86] -البارومتر العربي، م.س، الدورة الأولى.

[87] - يجب ربط هذه النتيجة المتدنية جدا بالنسب التي تم تسجيلها لدى المستجوبين بخصوص تقييمهم

لأوضاعهم ومؤسساتهم وحكوماتهم وللحريات وللديموقراطية عموما في بلدانهم. إذ كيف يعقل تسجيل نسب أعلى للحريات في عدد من الدول العربية، مقابل انخفاض شديد للمشاركة السياسية والمدنية؟ أليست الاستبداد أو السلطوية السائدة في العالم العربي هي السبب في تقلص دائرة هذه المشاركة.

[88] - الملاحظة نفسها، أي سلبية الأغلبية الساحقة من المواطنين، لأسباب تختلف بين كل دولة. لكن النتيجة واحدة وهي عدم المبادرة السياسية أو المدنية، حتى في الدول التي شهدت تجارب ديموقراطية أفضل من غيرها، وإلا كيف يمكن أن نفهم عجز المواطنين عن تقديم عرائض أو الانضمام إلى جماعات الضغط في دول مثل المغرب والأردن ولبنان وتونس؟ إن سنوات من التهميش السياسي لا يمكن أن تكون نتيجتها إلا هذه، والمسألة تتطلب إعطاء وقت للديموقراطية كي تتطور، وتنغرس كممارسات فعلية في المجتمع وليس كواجب انتخابي فحسب.

[89] -على خلاف الأرقام المعبر عنها، تشير الإحصائيات الرسمية في المغرب إلى ارتفاع كبير لعدد التظاهرات السلمية في المغرب خلال 20 سنة الماضية، وبالذات منذ سنة 2011، والتي وصلت، حسب وزارة الداخلية المغربية بين 2013 و2014 إلى حوالي 14 ألف مظاهرة، بمعدل 31 مظاهرة في اليوم الواحد، أغلبها غير مصرح به قانونيا (medias24.com)

[90] - أكدت عدد من الاستطلاعات التي أجرت في المغرب أن الانتماء إلى أحزاب السياسية أضعف مما قدمه المؤشر العربي بكثير، حيث لا تتجاوز نسبة هذا الانتماء لدى الشباب 2فم. المرجع: استطلاعي سينرجي 2006 و2011 واستطلاع المندوبية السامية للتخطيط 2011، م.س.

[91] - نشير هنا، مرة أخرى، أن ضعف المشاركة في الهيئات المدنية لا يخص العالم العربي، بقدر ما هو ظاهرة عالمية- توقفت عندها العديد من الدراسات، والتي لها ارتباط بمفهوم الديموقراطية. وهي التي تفيد عموما تآكل المنظمات أو الهيئات الوسيطة (الأسر، الأحزاب، النقابات، الجمعيات، النوادي..) لصالح النخب السائدة. انظر في هذا الصدد إلى المرجع المذكور بشأن "حالة الديموقراطية في العالم سنة 2017".

[92] - حسب تقرير حكومي صدر في المغرب سنة 2016، بلغ عدد الجمعيات في هذا البلد 130.000 جمعية (خرية، أهلية، ثقافية، دينية تنموية...، تستفيد من مساعدة سنوية للدولة قدرها 2 مليار درهم (إضافة إلى الدعم الخارجي). وأن هذه الجمعيات قامت بإنجاز 38.314 مشروعا و8.294 نشاطا مدرا للدخل، استفادت منها عموما نحو 9,7 مليون شخص. ما يعطينا فكرة عن أهمية القطاع الجمعوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب (www.medias24.com). أما عن مسألة الانتماء إلى هذه الجمعيات، فقد أكدت عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت في المغرب عن تراوحها بين 7 و8فم، انظر في هذا الصدد: موجز البحث الوطني حول القيم (تقرير الخمسينية 2005).

[93] - عن استعمالات المغاربة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (والأنترنت بالتحديد) انظر التقرير السنوي للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بالمغرب (www.anert.ma).

[94] - انظر في هذا الصدد مقال: الخيمي إبراهيم، وسائل الإعلام في الوطن العربي، نشر في 2 / 2 / 2016، وشوهد في 7 ماي 2018، في www.raseef22.

[95] - التقرير السنوي للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بالمغرب، م.س.

[96] - تبقى هذه الأرقام تقريبية، بحكم أن استخدام الأنترنت هو متعدد في العادة (أخبار، سياسة، ترفيه، الشات...)، ما يفيد أن الفرد الواحد يمكنه استعمال الأنترنت لهذه الأغراض أو تلك في ذات الوقت.

[97] - من أبرز ما أفادنا به هذا الاستطلاع هو:، أن 8,3 فم من المستجوبين صرحوا بأنهم يستعملون الأنترنت للتحميل، و 7,8 فم لبعث الرسائل، و 7,9 فم لزيارة مواقع العلاقات، و 7,8 فم لمواقع اقتسام الفيديو، و 6,4 فم للتواصل عبر السكايب او مسينجر، و 6 فم قراءة الصحف أو المجلات، و 5,7 فم البحث عن معلومات عملية، و 5,1 فم للبحث عن معطيات، و 5,5 فم لمعالجة المعلومات الذاتية في

الفيسبوك أو التويتر، و 4,9 فم لاقتسام الصور أو الفيديو والموسيقى، و 4 فم لمشاهدة التلفزة، و 2,2 فم الاستماع المباشر للإذاعة، و 3,8 لمتابعة تعليم أو تكوين، و 3,1 فم للعب المباشر، و 3,2 فم للمساهمة في نقاش أو تعليق، و 2,1 فم لزيارة المدونات والمواقع، و 1,7 فم أداء الفاتورات، و 1,9 للبيع أو الشراء. عن مرجع:

Les pratiques culturelles des marocains: Enquête de l'association « racines ». In: Tel quel n°* 739, du 11 au 17 novembre 2016

[98] - في هذا الصدد، قامت مؤسسة غالوب (Win Gallop) سنة 2012 بإجراء استطلاع دولي للرأي، شمل آراء 50 ألفا من المستوجبين، من 57 بلدا، وصدر تحت عنوان : " مؤشر عام حول الدين والإلحاد"، وحسب هذا الاستطلاع، يعتقد 59فم من المستجوبين عبر العالم أنهم دينيون مقابل 23فم يرون أنفسهم غير دينيين و 13فم يؤكدون أنهم ملحدون. غير أن هذه النسب العامة تختلف من بلد لبلد آخر . حيث تحتل غانا رأس قائمة المتدينين بنسبة 96فم والعراق المرتبة السابعة من حيث التدين (88فم) وتونس المرتبة 23 (75فم) مشاركة مع العربية السعودية بنفس النسبة، في حين تحتل غزة والضفة الغربية المرتبة 31 (65فم) ولبنان المرتبة 32 (64فم) وفي المرتبة الأخيرة تظهر الصين كأقل البلدان تدينا على المستوى العالمي بنسبة 47فم. أما أغرب نتيجة أفرزها هذا الاستطلاع فهي ما تعلق بالعربية السعودية، حيث صرح 19فم من المستجوبين فيها أنهم غير متدينين، و6فم ملحدين. وهي نتائج تفوق، بالمناسبة، تلك المسجلة في تركيا وتونس، وتضاهي تلك المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية. علما بأنها تظل تقريبية ولا تعكس بأي حال الممارسة الحقيقية للتدين.

[99] - هذا ما توقف عنده، على سبيل المثال، عدد من الاستطلاعات المغربية المذكورة (استطلاعا سينرجي للشباب 2006 و2011، واستطلاع المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011، والتقرير السنوي "للحالة الدينية في المغرب"...). وهذا إضافة إلى الاستطلاعات الدولية، مثل استطلاع مؤسستي "بيو" و "غالوب" وغيرهما.

[100] - نعني بذلك أنه حين يقول العربي-المسلم بأنه "متدين" فالمقصود منه الإعلان عن "الهوية الإسلامية" (أنا مسلم) بغض النظر عن مستوى تدينه أو درجة ممارسته الدينية (التي يستحيل قياسها على كل حال). من هنا الشرخ الكبير الذي نلاحظه بين القول والفعل أو النظرية والممارسة في واقعنا العربي.

[101] - من البحوث الاجتماعية الأنثربولوجية الدقيقة حول التدين، التي أمكننا الاطلاع عليها في هذا الصدد، البحث الذي أجري في المغرب، ونشر باللغة الفرنسية، تحت عنوان:

Mohamed El Ayad, Hassan Rachiq et Mohamed Tozi « L'islam au quotidien, enquête sur les valeurs* .et les pratiques religieuses, éd. Prologues, casablanca, 2007

[102] - المرجع نفسه، ص 52.

[103] -عدم ربط التدين والسلوك في المغرب هو ما أشار ت إليه بالذات: المرجع نفسه.

[104] -من الصعب قراءة مثل هكذا نتائج، تعطينا مستويات عالية لرفض الفوائد البنكية مقابل تعامل معظم البنوك في جل الدول الإسلامية بهذه الفوائد، باستثناءات قليلة، تمثلها ما يسمى، حقيقة أو وهما، "بالبنوك الإسلامية". وهي مسألة شائكة تحدث عنها الكثير ولا نرى ضرورة للخوض فيها هنا، ونكتفي بالإشارة، استنادا إلى المعطيات المقدمة، إلى مدى حيرة، إن لم نقل تمزق، المواطن العربي الإسلامي إزاء التعامل مع الفوائد المذكورة. حيث يجد نفسه ملزما، من جهة، بتنفيذ تعاليم دينه الذي يقول "بتحريم الربا"؛ كما هو ملزم، بالتعامل مع الفوائد البنكية التي يفرضها النظام الاقتصادي السائد.

[105] - قامت بهذا الاستطلاع جامعة ميتشيغان الأمريكية، شمل 8 دول عربية (تونس ومصر وتركيا والعراق وباكستان والعربية السعودية)، تحت عنوان "كيف يرى العرب نساءهم؟"، نشر في 9يناير 2014، وشوهد في 7 مارس2018 ، في (www.bbc.com/arabic)

[106] - أما التفاصيل فقد جاءت هكذا: مصر (30فم برقع ونقاب، و65فم حجاب، و4فم سفور) وتونس (4فم برقع ونقاب، و80فم حجاب، و15فم سفور)، والعراق (44فم برقع ونقاب، و54فم حجاب، و3فم سفور)، تركيا

(4 نقاب وبرقع، و73فم حجاب، و32فم سفور)، ولبنان (6 برقع ونقاب، و44فم حجاب، و49فم سفور)، وباكستان (66 برقع ونقاب، و32فم حجاب، و2فم سفور)، والسعودية (82فم برقع ونقاب، و15فم حجاب، و3فم سفور). هذا وقد سجلت أعلى مستويات الحجاب في تركيا (74فم)، والنقاب والبرقع في السعودية (82فم) والسفور في لبنان (49فم). المرجع نفسه.

[107] - Mohamed El Ayadi, op cit, p 123-131

[108] -تتغير هذه النتائج في البحث الوطني المذكور "حول القيم"، الذي أعطى المستجوبون فيه الأولوية في اختيار الزوجة لقيمة "المعقول" 38فم، تليها أصل الأسرة 17فم، والتدين 13فم، و11فم للجمال، و2فم للمال.

[109] - من ذلك على سبيل المثال، ما أثارته مسألة قيادة المرأة للسيارة في السعودية أو مسألة تعديل قانون الإرث في تونس.

[110] - اتضح من خلال هذه النتائج أن أغلبية الرأي العام في العالم العربي (نحو60فم) عبروا عن قبولهم لمبدأ العلمانية، الذي يعني هنا اعتبار الدين ممارسة خاصة بكل فرد. وهو تطور يجب تسجيله، يقطع مع الأحكام الجاهزة التي تقول بأن هذا الرأي يميل في أكثريته إلى "الحكم الإسلامي" التي تتدخل فيه "الدولة الدينية" في كل شيء. يبقى أن النتائج المعلنة تطرح بعض الأسئلة منها: هل السعودية أكثر علمانية من المغرب؟ لا أدري شخصيا، لكن النتائج تقول إن نسبة الموافقة على العلمانية في السعودية (52فم) أعلى منها في المغرب (48فم). في هذه الحالة، ما معنى العلمانية؟ ولماذا حديث بعضهم اليوم، سواء في السعودية أو دول الخليج عموما، عن ضرورة إرساء "العلمانية" إذا كانت موجودة فيها أصلا، بنسب لا تختلف عن الدول المصنفة "علمانية"، في رأي البعض على الأقل؟

[111] - المثير هنا هو ارتفاع نسبة الموافقة على منع تأثير رجال الدين في السياسة في السعودية، والحال أن "ما هو معروف من الواقع بالضرورة" أن هناك تحالفا ما بين الدولة ورجال الدين (الوهابية) لتدبير شؤون البلد. كما أنه من المثير أيضا ارتفاع مستويات عدم الموافقة على هذا المنع في الجزائر أكثر من السعودية ذاتها.

[112] - إذا كان بالإمكان فهم ارتفاع نسبة عدم الموافقة على استخدام الحكومة للدين لدعم سياستها في بلدان مثل العراق ولبنان وتونس، فكيف يمكن فهم ارتفاع هذه النسبة، هنا أيضا، في دولة "دينية" نسبيا مثل السعودية؛ والعكس، أي ارتفاع نسبة الموافقة في دولة "علمانية" مثل الجزائر؟ فهل أصبحت هذه الأخيرة أكثر تدينا من السعودية؟ مسألة محيرة.

[113] - مع تسجيل ذات المفارقة، للمرة المرة الثالثة هنا، وهي ارتفاع نسبة عدم الموافقة على استخدام مرشحي الانتخابات للدين من أجل كسب أصوات الناخبين في السعودية (42فم). والسؤال: كيف يستقيم ذلك في بلد لا توجد فيه أحزاب علمانية أصلا، حسب علمنا؟ الجواب الذي نراه ممكنا، على الأرجح، لمثل هكذا مفارقة هو تعبير فئات من المواطنين السعوديين عن رغبتهم في التحرر من ربقة سيطرة الخطاب الديني في المجال السياسي.

[114] - نقصد بالتناقض هنا: هو تعبير تسجيل ارتفاع نسبة رفض خلط الدين بالسياسة في بعض الدول، إلى جانب ارتفاع نسبة قبول حصول رجال الدين على مناصب عليا. كيف يستقيم ذلك؟ هنا الخلط، ومن ذلك التباس مفهوم "المتدينين"، هل المقصود به رجال الدين والشيوخ أساسا، أم أصحاب الاستقامة والأخلاق؟ يبدو أن هذا ليس واضحا لدى المستجوبين.

[115] -انظر في هذا الصدد: البحث الوطني حول حالة الشباب في المغرب، جريدة ليكونوميست، سينرجي 2006-2011. لكن بحث المعهد الملكي حول العلاقات الاجتماعية سنة 2012، أعطانا أرقاما أخرى هي: 98فم يشعرون بأنهم مسلمون أولا، و95فم بأنهم مغاربة أولا، و86فم بأنهم عرب أولا، و61فم بأنهم مغارب أولا، و52فم بأنهم أفارقة أولا، و46فم بأنهم أمازيغ أولا، و36فم بأنهم صحراويون أولا. انظر هنا:

* L'institut royal des études stratégiques, Rapport de l'enquête national sur le lien social au Maroc, Rabat, 2012, p 88-91.

[116] -المرجع نفسه.

[117] - من الصعب تفسير عدم الإجابة في استطلاعات الرأي العام، لكن الراجح أن السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية عموما، عادة ما تكون معقدة وبعيدة عن الاهتمامات المباشرة للمواطن العادي، ويخضع فيها على الأغلب لمواقف بلاده الرسمية ومصالحها، الحقيقية أو الوهمية، أو إلى وسائل الإعلام والدعاية وما تروجه يوميا بشأن هذه الدولة أو تلك، هذا الصراع أو ذاك.

[118] - سجلت هذه النتائج انقسام الرأي العام العربي حول القضية الفلسطينية، بين القول بأنها قضية عربية، وبالتالي على كل العرب (بله المسلمين) المساهمة في حلها، مع الآثار السلبية الممكنة لذلك مثل استغلال بعض الدول العربية للقضية لصالحها؛ وبين القول بانها قضية الفلسطينيين وحدهم، ويجب ترك هؤلاء أحرار في المصير الذي يختارونه بأنفسهم، مع الآثار السلبية لذلك أيضا مثل ترك السلطة الفلسطينية وشعبها يواجهان أعداءهما دونما سند. وهذه معضلة يخفف منها ربما أن القضية الفلسطينية مازالت، كما تبين، ضمن اهتمامات الرأي العام العربي، لكن إلى أي حد ينسجم أو يتوافق ذلك مع مواقف الدول أو الحكومات تجاه هذه القضية؟ المسألة فيها نظر، إذا ما أخذنا في الاعتبار المواقف، الصريحة أو الضمنية، الساعية، بشكل أو آخر، إلى تصفية هذه القضية لصالح الكيان الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية تجت عوان "صفقة القرن".

[119] -ماذا يعرف المغاربة حقيقة عن هذه الاتفاقيات؟ لا ندري، لكن الرفض المعبر عنه ضدها لا يفيد، في تقديرنا، درجة المعرفة بها بقدر ما يفيد رفض التطبيع المبدئي مع الكيان الصهيوني.

[120] - نسجل هنا مفارقة وهي أن أعلى نسب التأييد للاتفاقيات الثلاث سجلت في الأردن تليها السعودية، مع أن الدولتين لا تعتبران طرفا مباشرا في أية اتفاقية من هذه الاتفاقيات.

[121] - عن رفض المجتمعات العربية الإسلامية الاعتراف بإسرائيل، هذا ما أكده بنجامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، (أمام الكنيست بمناسبة الذكرى 40 لزيارة الرئيس المصيري أنور السادات لإسرائيل) حين اعتبر أن الرأي العام أو الشعوب العربية هي العقبة أمام الاعتراف بإسرائيل وليس القادة (www.arab48.com). كما أبانت نتائج استطلاعات المؤشر 2011-2016 أن النزاع العربي الإسرائيلي ليس حول الدين (الصراع بين اليهودية والإسلام كما يروج له البعض في إسرائيل والغرب عموما) وإنما حول الاستعمار وحرية الشعوب في تقرير مصيرها.

[122] -يجب ربط هذه النتائج مع تلك المتعلقة بمواقف المستجوبين المناهض للسياسات الخارجية لعدد من الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيران. مع لفت الانتباه إلى أن هناك رأي ما فتئ يتطور، ولم يتم التعبير عنه بوضوح في الاستطلاع، وهو أن عددا من الحكومات العربية ما فتئت، عبر وسائل عدة (مثل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، والدعاية، والإشاعة...) تعمل على التأثير في، بله صناعة، الرأي العام في بلدانها نحو ما تروم سنه من سياسات تراها ضرورية لها نحو الولايات المتحدة الأمريكية و إيران والخليج و قطر و إسرائيل وروسيا تركيا (...).

[123] - أشار المؤشر العربي في هذا الصدد إلى أن التأييد لرفض امتلاك إسرائيل السلاح النووي وضرورة خلو المنطقة من هذا السلاح "ينخفض عكسيا عند تبرير سعي دول أخرى للحصول على هذا السلاح، حيث اعتبر 78فم من المستجوبين أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يبرر سعي دول المنطقة إلى امتلاكه و22فم منهم رفض ذلك.. وقد اختلفت الدول العربية في هذا الصدد، إذ سجلت أعلى نسبة الموافقة على الفكرة المذكورة في الكويت (62فم) ومصر (57ففم) وموريطانيا (51فم) وتونس (50فم) والمغرب (48فم)، وأقلها في الجزائر (37فم). لكن هذه النتائج تطرح مفارقة، وهي: من جهة أن الدول العربية تقبل خلو المنطقة من السلاح النووي لكنها مع تبرير حصول هذه الدول على هذا السلاح بالنظر لامتلاكه من طرف إسرائيل (دون أن تثير معارضة المنتظم الدولي لذلك بوضوح)، ومن جهة أخرى هي ضد امتلاكه من طرف إيران حتى لو كان ذلك بتبرير منافسة إسرائيل في المنطقة. ما يفسر مناهضة دول عدة لذلك (مثل السعودية)، حتى لو أدى إلى تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومساندتها لحربهما المحتملة ضد إيران.

[124] - وضعنا التنظيم الإرهابي "داعش" في إطار عام هو "الإرهاب الديني"، والذي ما فتئ يمس عددا من الدول العربية والأجنبية. وهذا وعيا منا بأنه إذا كانت "داعش" قد انتهت عمليا، عند كتابة هذه السطور، فإن محاربة الإرهاب لم تنته بعد وأن هذه الظاهرة، كنموذج للإرهاب المعاصر، مازالت مستمرة عبر أخواتها الأخرى (السلفية الجهادية، القاعدة، النصرة..) ما يبرر جدوى تقديم ما جاء به استطلاع المؤشر 2016 بشأنها

في هذا الكتاب.

[125] - تسري هذه المقترحات المقدمة لمواجهة تنظيم داعش على كل التنظيمات الإرهابية التي يعرفها العالم العربي الإسلامي، وتمس شظاياها حتى العالم الغربي. وهي التي تفيد أن مواجهة الإرهاب لا تتم بالشعارات ورمي المسؤولية عن الآخرين (الآخر هو الإرهابي وليس نحن)، بل تتم عن طريق إجراءات محددة، على رأسها الحل الأمني، طبيعي. لكن هذا لا يكفي، على المدى المتوسط أو الطويل، إذ المطلوب تجفيف منابع الإرهاب، الذي يكمن، في تقديرنا، في طريقين: أولا، مراجعة السياسة الدولية في المنطقة (ومنها حل إشكالية الصراع العربي الصهيوني، وإشكالية الصراع بين السنة والشيعة، وتدخل الدول الأجنبية في المنطقة)، وثانيا ضمان الإصلاح الشامل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الضامن للحرية والديموقراطية في كل البلدان المعنية.

[126] - تبقى مصر حالة استثنائية، حيث تم تسجيل أعلى نسبة تأييد للثورات العربية (82فم) سنة 2016، بعد حادث "الانقلاب العسكري" على حكم الإسلاميين بها، لا يمكن، في تقديرنا، تفسيره إلا كرد فعل ضد هذا الانقلاب، واستمرار الثقة في إمكانية الثورة مجددا على النظام القائم.

[127] - يبدو من النتائج المقدمة خلال أن هناك تراجعا "لمنطق الثورة" لفائدة "منطق الإصلاح". وذلك حين اتضح بالملموس، صعوبة، إن لم نقل استحالة، تطبيق المنطق الأول بالنظر لكلفته العالية دون ضمان نتائجه العملية في النهاية (باستثناء تجربة تونس ربما)، وأن الأسلم في هذه الحالة هو المنطق الثاني الذي يسمح لكل دولة باختيار شكل ومضمون الإصلاح الذي تود تنفيذه حسب إيقاعها الخاص وظروفها المحلية والدولية. وهو المنطق الذي تم تطبيقه في أغلب الدول العربية، بالمناسبة، ومنها المغرب. أما الدول التي أصرت على الثورة بأي ثمن (أو تم التدخل الأجنبي لإجبارها على التغيير حسب هواه ومصالحه)، فهي التي واجهت، ولاتزال، المصير المأساوي التي تعيشه (سوريا، اليمن، ليبيا..). يبقى التنبيه، إلى أن منطق الثورة سيظل دائما قائما كحلم أو طوبى (الغد المشرق، المدينة الفاضلة..) ومن شأنه في كل لحظة أن ينفجر مثل بركان، في المنطقة العربية كما في غيرها.

[128] -إن شعار المواطنين هنا هو "الحل الملموس للواقع الملموس"، أما تبني النظام الشكلي أو الديموقراطي المزور، فقد سبق توضيح الموقف بشأنه في الفصل السابع حين حديثنا عن "النظم الملائمة". ومن أمثلة ذلك، أنه حتى مع موجة الإصلاحات التي شهدتها دول عربية عدة مثل تونس والمغرب، فقد استمرت المظاهرات أو الاحتجاجات في هذه الدول، إن لم نقل إن الديموقراطية زادت في تأجيجها (بحكم توسيع مجال الحريات والحقوق). ما يفيد أن "النظام الملائم" بالنسبة لأغلب المواطنين في المنطقة العربية ليس "النظام الديموقراطي" هكذا في المطلق، وإنما "النظام الفعال" الذي من شأنه تلبية حاجيات هؤلاء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى لو كان سلطويا أو غير ديموقراطي، بالمفهوم الغربي للديموقراطية، كما أشرنا إليه في حديثنا عن الاتجاهات نحو الديموقراطية في الفصل السادس.

[129] - انعكس هذا الاختلاف تجاه صعود الحركات الإسلامية ليس فقط على الأوضاع الداخلية للدول العربية، بل بين هذه الدول مع بعضها البعض وعلاقاتها مع الدول الأجنبية المتدخلة في المنطقة. ومثاله الصراع الذي اندلع سنة 2017 بين معسكر دول الخليج ومصر من جهة، وبين قطر وحلفائها من جهة أخرى، والذي مازال مستمرا عند كتابة هذه السطور. وهو الصراع الذي تمحور، في تقديرنا، ظاهريا حول مسألة الإرهاب، وباطنيا (أو بالأحرى باطنيا / ظاهريا) حول مدى شرعية تأييد أو رفض وصول الحركات الإسلامية (وبالذات الإخوان المسلمين) إلى الحكم، واستغلال هذه الدولة أو تلك لذلك، في إطار صراع النفوذ القائم (الإقليمي والدولي)، لمحاولة تغيير الخريطة السياسية للمنطقة.

[130] - هنا نأخذ مثالين للتوضيح: المغرب ومصر. في المغرب، لا تخوف من صعود الإسلاميين لأن الملك في هذا البلد هو "أمير المؤمنين"، الذي يسود ويحكم، ودور الإسلاميين (حزب العدالة والتنمية الذي فاز بالانتخابات منذ سنة 2012) هو تنفيذ برنامج الحكومة، بتوجيهات من الملك، حسب قواعد الدستور، التي تمنعها من المساس بالسلطة. أما في مصر، فقد استولى الإخوان المسلمون على السلطة بكاملها، ما أخاف فئات عدة من إمكانية استبدادهم بواسطتها (وهو ما تم الشروع في تنفيذه فعلا، على رأي البعض) وجعل الجيش يتدخل ليرجع الأمور إلى "نصابها الطبيعي"، وتعود السلطوية العسكرية إلى الحكم كما كانت عليه منذ سنة 1952، تحت يافطة ديموقراطية. بل والمثير هنا هو أن هذه السلطة شعرت، مثل أوساط خارجية أخرى، بالحرج، حتى لا نقول الرفض (الصريح أو الضمني) لما قام به ملك المغرب من إعادة تعيين رئيس الحكومة من الحزب الإسلامي الفائز بالانتخابات سنة 2016، غير مدركة لخصوصيات النظام السياسي

المغربي المذكور، الذي لا رهان فيه على السلطة أيا كان الحزب الفائز.

[131] - هنا يبدو مأزق المجتمعات العربية واضحا، إلى حد كبير، حيث إذا كان 59فم من المستجوبون العرب عبروا عن تخوفهم من وصول الإسلاميين إلى الحكم فقد عبر 47فم منهم عن تخوفهم من وصول العلمانيين إلى الحكم. ما يعكس حالة الاستقطاب الحادة بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني، والتيه الإيديولوجي الذي يجسده ارتفاع نسبة الثقة وعدم الثقة فيهما معا في العالم العربي، ويدفع –للأسف- إلى تزكية فكرة "المستبد العادل" أو "المستبد" فحسب، أي عودة الأنظمة وتكريس هيمنتها بوضوح.. بل، وربما بصورة أشد من ذي قبل، بالنظر لخيبات الأمل من الثورة ونتائجها المدمرة في دول عدة، على نحو ما ذكر. ومثاله المغرب الذي بعد أن وسع هامش عمل "الحكومة الملتحية" سنة 2012، عاد ليضيقه من جديد، على إثر تراجع المد العربي، وتخوف بعض الأوساط، الحقيقي أو الوهمي، من طموح الإسلاميين إلى مزيد من السلطة. ما يفسر، في رأي البعض، تغيير رئيس الحكومة السابق (عبد الإله بنكيران) برئيس آخر من ذات الحزب الإسلامي، أقل "كاريزما" ونفوذا أو خطرا على النظام السياسي القائم.

[132] - المثير في هذه النتائج هو النسبة المنخفضة جدا للتخوف من المساس بالدين في الحالتين (أي حالتي وصول الإسلاميين والعلمانيين إلى الحكم). ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، في تقديرنا، بأن الصراع في العالم العربي حول الحكم هو صراع سياسي في المقام الأول، وليس صراعا دينيا، كما يروج له البعض عن نية أو سوء نية.

[133] - نعود لنؤكد هنا على خصوصية المغرب، في العالم العربي، لا بمعنى الاستثناء أو الأفضلية ولكن بمعنى اختلاف التجربة فحسب. ذلك أنه إذا كانت موجة الاحتجاجات الشعبية التي عرفها الشارع المغربي منذ 2011 دفعت إلى تسريع وتيرة الإصلاح، كما ذكر، فإنها لم تحقق ما حلم بتحقيقه شباب "20 فبراير"، وفق "منطق الثورة". ما أدى إلى نوع من الإحباط لدى هؤلاء (كما لدى غالبية الشباب العرب في الدول الأخرى)، وترك المجال بالتالي "لمنطق الإصلاح" ليواصل مسيرته البطيئة، بهذه النسبة أو تلك من النجاح والفشل، مؤسسة بذلك لنظام سياسي مازال يبحث له عن هوية أو إسم.

[134] - يجب أخذ مسألة إجهاض الثورات أو الاحتجاجات المذكورة بشكل نسبي. ومثاله، ودائما من المغرب، أنه ما أن بدأ صوت شباب "20 فبراير " يتراجع أو يخبو، ظهرت أصوات أخرى تملأ شوارع البلاد (لنتذكر أن المغرب يعرف ما يتعدى المائة ألف عملية احتجاجية كل سنة) لعل أبرزها احتجاجات أهالي منطقتي الحسيمة وجرادة، التي نقلت أحداثها وسائل الإعلام الدولية. وهي حركات اجتماعية من نوع جديد، تهدف من وراء احتجاجاتها المستمرة إلى لفت انتباه السلطة إلى ما تعانيه عدد من مناطق المغرب من تهميش مجالي، اقتصادي واجتماعي وثقافي، مطالبة السلطة بمعالجة ذلك. ما يفيد، في تقديرنا، بأن شعلة الربيع العربي لم تنطفئ بعد، وإنما تتحول أشكالها فحسب، في المغرب على الأقل.

[135] -- تم إجراء استطلاع أصداء بيرسون- مارستيلر السنوي العاشر لرأي الشباب العربي 2018" بواسطة شركة الأبحاث العالمية "بي اس بي" ريسيرتش بهدف رصد آراء الشباب العربي في 16 بلداً ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لهذا السبب أجرت الشركة 3500 مقابلة شخصية باللغتين العربية والأنجليزية، خلال الفترة ما بين 21 يناير و20 فبراير 2018، مع شباب عرب بين 18 و24 سنة، 50 إناث و50فم رجال. والدول التي همها هذا الاستطلاع هي: عن دول مجلس دول التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان والإمارات والسعودية وقطر) وعن شمال إفريقيا (مصر المغرب والجزائر وليبيا وتونس) وعن الشرق الأوسط (العراق والأردن ولبنان وفلسطين) إضافة إلى اليمن. واستثناء سوريا لأسباب أمنية. عن موقع:. www.arabyouthsurvey.com

[136] -نقصد أن النتائج التي سنقدمها هنا ستكون عبارة عن خليط بين نتائج الاستطلاعين الأخيرين 2017 و2018، معززة أحيانا بنتائج الاستطلاعات السابقة 2008-2016 قصد المقارنة.

[137] - في استطلاع وطني للرأي أجرته "المندوبية السامية للتخطيط" في المغرب حول "نظرة الشباب إلى مغرب 2030" عبر نحو 84فم من هؤلاء عن تفاؤل كبير إزاء مستقبل بلادهم، و10فم إلى حد ما و6فم غير متفائلين. ما يساوي إلى حد ما نسبة التفاؤل عند شباب دول مجلس التعاون الخليجي.

[138] -يلتقي تقييم الوضع الاقتصادي في استطلاع الشباب 2017 مع تقييم المؤشر العربي 2016 لهذا الوضع، والذي يفيد بأن ½ المستجوبين في المنطقة العربية والمغرب اعتبروا أن الاقتصاد في بلدانهم يجري بصورة

جيدة.

[139] -هذا يؤكد ما ذهبنا إليه في الهامش السابق بأن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساس لآراء المستجوبين الشباب في المناطق الثلاث المذكورة حول سياسات حكوماتهم ومدى قدرتها الفعلية على تلبية حاجيات ومطالب الشباب. وكون أن ¾ من شباب منطقة الشرق الأوسط واليمن لا يثقون في قدرات حكوماتهم، يفسره الإحباط الشديد من الوضع الاقتصادي الذي آلت إليه هذه الحكومات، نتيجة الأوضاع الأمنية التي تشهدها وسوء تدبيرها السياسي لأوطانها.

[140] - هنا أيضا تبدو الأسئلة مضطربة ولا تساعد على الأجوبة الدقيقة، إذ ما الفرق بين الإرهاب وداعش؟ كما تأتي عقبة الافتقار للديموقراطية في مستويات أدنى من العقبات الأخرى (الاقتصاد والإرهاب وارتفاع تكاليف المعيشة)، مع تسجيل غموض عبارة "الافتقار للقيادة السياسية القوية" و"الافتقار إلى الديموقراطية".

[141] - نقول "نسبيا" لأن الأرقام المعبر عنها لا تعطينا النسبة المائوية بدقة، ما يفيد أن الأسئلة طرحت بشكل مركب (ترتيبي بالأساس)، جعل من الصعوبة احترام هذه النسبة. ما جعل النتائج تبدو تقريبية فحسب.

[142] -بالنسبة لشباب المغرب بالتحديد أشار الاستطلاع المذكور للمندوبية السامية للتخطيط إلى أن 29فم من هؤلاء يعطون الأولوية في اهتماماتهم إلى القضايا الاجتماعية (التعليم، البطالة والفقر والسكن والصحة...)، و23فم إلى القضايا السياسية (الديموقراطية، الوحدة الترابية، العلاقات مع الدول الأخرى..)، و17فم للقضايا الاقتصادية، و13فم للقضايا التكنولوجية، و10فم للرياضة و5فم للثقافة والحوار.

[143] . "وظائف المستقبل" هي التي تفيد، في رأي الاستطلاع المعني، "الوظائف التي تتطلب مهارات تكنولوجية عالية تؤهلها لتحل محال الوظائف التقليدية التي بات يتعاض عنها بالآلات".

[144] - وتعدم هذه النتائج متوافقة، إلى حد ما، مع إحصاءات صندوق النقد الدولي الذي حدد مستويات البطالة في المنطقة: ليبيا 49فم، وفلسطين 43فم، ومصر 42فم، والعراق 39فم، والسعودية 33فم، وتونس 35فم، واليمن 30فم، والأردن 29فم، ولبنان 21فم، والمغرب 21فم، والجزائر 20فم، والكويت 19فم، وعمان 18فم، والبحرين 14فم، والإمارات 10فم، وقطر 1فم. تفيد هذه الأرقام أن مستويات البطالة تعتبر ضعيفة في بعض الدول الخليجية (الإمارات، قطر) ومرتفعة في أخرى (السعودية). انظر في هذا الصدد: محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015 (www.amf.org.ae/ar)

[145] - هنا تبدو حدود بعض استطلاعات الرأي التي تنفذ في العالم العربي، والتي تجد صعوبة في الذهاب إلى عمق الظواهر التي تتحدث عنها، لاسيما في جانبيها السياسي والديني، بالنظر إلى الإكراهات المعروفة التي تواجهها. ما يجعلها تقتصر على أسئلة عامة أو مموهة ما أمكن، لاسيما إذا كانت هذه الاستطلاعات موجهة أو ممولة من جهات معينة، وتخدم أجندات سرية / مكشوفة في غالب الأحيان. والحال، أن ما كشفته الصراعات الجارية في الخليج والشرق الأوسط هو التلاعب بالدين واستخدام عدد من الحركات الإرهابية المرتبطة به (الإخوان، السلفية الجهادية، القاعدة، النصرة، حزب الله، داعش...)، في هذه الصراعات، مع رمي المسؤولية بالطبع على الآخر ("الإرهابي هو الآخر" بالمناسبة). فعن أي سبل يمكن أن نتحدث، في هذه الحالة، لمواجهة الإرهاب؟ مجرد سؤال.

[146] - هذه المقاربة للولايات المتحدة الأمريكية غير علمية، من وجهة نظرنا، لثلاث أسباب رئيسة: الأول، من حيث شخصنة الموضوع في شكل رؤساء معينين، فيما يتعلق الأمر حقيقة "بالسياسة الخارجية الأمريكية" وشكل علاقاتها أو تحالفاتها مع عدد من دول المنطقة. وثانيا، من حيث اعتبار ترامب معاديا للمسلمين، بناء على تصريح سياسي ظرفي لم يتحول إلى قرار فعلي، في حدود علمنا (منع المسلمين من الدخول إلى التراب الأمريكي). والثالث، بشأن تناقض هذا الرأي مع محاولة إظهار الولايات المتحدة كحليف قوي للدول العربية (على الأقل بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي). والحال أن الاتجاه العام للشباب العربي أفادنا، إلى جانب استطلاعات أخرى (مثل المؤشر العربي كما ذكر) بأن الرأي العام العربي يعادي السياسة الخارجية الأمريكية ويعتبرها حليفة إسرائيل.

[147] -كان السؤال المفترض أن يطرح هنا هو: "هل ترغب في الإقامة في بلدك أم الهجرة إلى بلد آخر، وما

هو"؟ أما السؤال بالطريقة التي طرح بها فلا يمكننا من معرفة نسبة من يريدون فعلا الهجرة خارج بلادهم.

[148] - اعتبار أن الإمارات هي النموذج المفضل للهجرة عند أغلب الشباب العربي، بله "الحليف الأول" عند نسبة هامة للشباب العربي، مسألة فيها نظر. حيف فضلا نتيجة على أنها تخالف الواقع، فهي تخالف نتائج عدد من الاستطلاعات الأخرى المشار إليها. ما جعلنا لا نتوقف عند الأسباب التي عبر عنها المستجوبون لتبرير اختياراتهم بالنظر لطابع التحيز أو الدعاية لفائدة دولة الإمارات. كما لم نتوقف عند النتائج المتعلقة بالقيادة السعودية وسياقة المرأة للسيارة و"رؤية 2030" لاعتبارنا أن هذه قضايا ظرفية داخلية تتعلق بدولة السعودية، ولا يمكن تعميمها على العالم العربي.

[149] - القول بأن ½ من الشباب العربي يستعملون اللغة الإنجليزية نتيجة تبدو غير معقولة على مستوى الواقع. ذلك أنه إذا كان بالإمكان قبول هذه النتيجة، تجاوزا، في منطقة مجلس دول التعاون الخليجي فلا يمكن قبولها البتة في غالب منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط واليمن، وهي التي تشكل الثقل السكاني الأكبر في العالم العربي. بل وقد ذهب الاستطلاع إلى حد أنه جعل "الإنجليزية جزءا من الهوية العربية"، وهذا ما يناقض نتيجة السؤال الأول الذي اعتبر فيه أكثر من 80فم أن العربية هي هويتهم الأساس، ما يعكس بالتالي الخفة في استعمال المصطلحات وطرح الأسئلة واستخراج النتائج.

[150] - تختلف هذه النتائج بشدة عن تلك التي استخلصها المؤشر العربي 2016، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[151] - هناك خلط وأخطاء بالجملة، للأسف، في طرح الأسئلة، وبالتالي في الأجوبة. ومثاله الفصل بين مواقع التواصل الاجتماعي والمصادر الإلكترونية وكأن مواقع التواصل هذه ليست مصادر إلكترونية، والحديث عن مصداقية المصادر الإخبارية، واعتبار س.ن.ن وب.ب.س، أو حتى الفيسبوك، مصادر موثوق بها، وأن "العربية" أفضل من "الجزيرة" في هذا الصدد (ما يعني تأثير الصراع الخليجي على استطلاع الرأي الذي نحن بصدده). والحال أن أقل ما يمكن قوله أن مثل هذه الأسئلة والأجوبة تنقصها الجدية والمصداقية، لاسيما أمام استطلاعات عالمية للرأي تقول بشك أغلبية مواطني العالم في هذه المصادر أو المواقع، وتتحدث عن طغيان الدعاية و"الأخبار الكاذبة" و"جيوش النت"، وما إليه. وهو ما أكده، بالمناسبة، استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة "بيو" العالمية في هذا الصدد، نشر في 12 يناير 2018، وشوهد في 10 ماي 2018.

[152] - أخذنا عبارة "انقسام وتباين" من استطلاع رأي الشباب 2017، م.س.

[153] - تنبيه: تفاديا للتكرار سنختصر عبارة " إيجابي كليا أو إلى حد ما " أو "سلبي كليا أو إلى حد ما" بلفظي إيجابي أو سلبي. كما سنستعمل لفظ "المواطنين" بدل "المستجوبين".

[154] - التعبير عن ثقة متوسطة إلى حد ما تجاه الحكومة والبرلمان وعدم الثقة تماما في الأحزاب مقابل الثقة في الأجهزة الأمنية، لا يخص البلدان العربية. فمجمل استطلاعات الرأي التي أمكننا الاطلاع عليها في الدول الغربية، وبالأساس في فرنسا، تعكس هذا التوجه العام. وهو التوجه الذي يطرح الأزمة التي تعيشها الديموقراطية اليوم على الصعيد العالمي.

[155] - ما فرض طرح هذا السؤال هو أن النتائج المحصل عليها تفيد، على سبيل المثال، أن السعودية هي

أفضل من بلد مثل المغرب في التشريع للقوانين التي تضمن حريات المواطنين وحقوقهم. وهذه نتيجة مربكة، لكون أنه إذا لم يكن المغرب كما قدمناه هو جنة الحريات، فهو على كل حال ليس أسوأ من غيره من الدول العربية، التي تم تقديمها على أنها متقدمة عليه في هذا الصدد. والحال أن هناك تقارير عالمية وعربية عدة (مثل البارومتر العربي) ما فتئت تفيدنا العكس.

[156] - نقصد هنا ما سبقت لنا الإشارة إليه بشأن استطلاعات الرأي العام في الفصل الأول من كتابنا، ولاسيما ما يتعلق بتأثير البيئة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي يجرى فيها الاستطلاع على المستجوبين، ومدى فهمهم بذلك للأسئلة أو المفاهيم المطروحة عليهم وخضوعهم للتأثيرات المختلفة لبيئتهم.

[157] - لنتذكر هنا الاحتفالية بوسائل التوال الاجتماعي ودوره في اندلاع الثورات العربية منذ 2011، والذي أعطانا المفكر العربي علي حرب أبرز مثال عنها في كتابه "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

[158] - نقصد أن هناك تناقضا أو مفارقة بين النتائج. حيث فيما عبرت الأغلبية عن قبولها نتائج الاقتراع العام مهما كانت، عبرت مقابل ذلك عن رفضها النتائج التي تظهر تفوق هذا الحزب أو ذاك، كان دينيا أم علمانيا. ولعل هذا هو المأزق الذي ما فتئ يواجه الديموقراطية في العالم العربي.

[159] - تروج عدد من الأوساط الغربية ووسائل إعلامها نظرة مسيئة جدا للعالم العربي، والإسلامي عموما، بحجة خضوعه الكلي للدين (الإسلام)، والجانب المتشدد منه بالتحديد. والحال أن نتائج استطلاعات الرأي أثبتت بوضوح: أولا، أن معظم الأفراد في المجتمعات العربية قالوا إنهم متدينون "إلى حد ما" وقلة منهم فحسب (أقل من 10فم) قالوا إنهم "متدينين بشدة". ما يفيد نسبية التدين في العالم العربي؛ وثانيا، أن مواقفهم أغلبيتهم ضد استغلال رجال الدين أو المرشحين أو حتى الدولة للدين في السياسة، بل والدعوة من خلال ذلك إلى فصل السياسة عن الدين وتطبيق مبادئ الديموقراطية الحقيقية، لهو أكبر دليل على أن الدين لا يشكل كل شيء في العالم الإسلامي، وأن التطرف الديني الموجود تمثله أقلية لا وزن حقيقي لها لدى الرأي العام (أقل من 3فم)، ما فتئت تحاربها الدول العربية الإسلامية ذاتها، التي هي أولى ضحاياها.